منظمة
العمل
الدولية

أكاديمية التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي:

استعراض عام بشأن العمل اللائق

يستند إلى أعمال الباحثين والمشاركين في
أكاديمّية التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون
الثلاثي (SSTC)

أكاديمية التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي:
استعراض عام بشأن العمل اللائق

يستند إلى أعمال الباحثين والمشاركين في
أكاديميّة التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون
الثلاثي (SSTC)

أنيتا أموريم، فرناندو بابتيستا، أليساندرو إيبّوليتو، سمر دجاكتا، وباحثون في
مجال التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الدولي

منظّمة العمل الدوليّة

حقوق النشر محفوظة © لمكتب العمل الدولي ٢٠١٦

الطبعة الأولى ٢٠١٦

تتمّتع منشورات مكتب العمل الدولي بحماية حقوق المؤلف بموجب البروتوكول رقم ٢ المرفق بالاتفاقية العالمية لحماية حقوق المؤلف، على أنه يجوز نقل مقاطع قصيرة منها بدون إذن، شريطة أن يُشار إلى مصدرها حسب الأصول. وأيّ طلب للحصول على إذن استنساخ أو ترجمة يجب أن يُوجه إلى قسم مطبوعات منظمة العمل الدولية (الحقوق والتراخيص) لدى مكتب العمل الدولي بجنيف (ILO Publications, International Labour Office, CH-1211 Geneva 22, Switzerland)، أو عبر البريد الإلكتروني:rights@ilo.org . إذ يرحب مكتب العمل الدولي دائماً بهذه الطلبات.

يجوز للمكتبات والمؤسسات وسواها من المستخدمين المُسجّلين لدى منظمات حقوق الاستنساخ، عمل نسخ بما يتفق مع الرخص التي استصدرتها لهذا الغرض. زوروا موقع www.ifrro.org لمعرفة منظمات حقوق الاستنساخ الموجودة في بلادكم.

أكاديمية التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي: استعراض عام بشأن العمل اللائق

أنيتا أموريم، فرناندو بابتيستا، أليساندرو إيّوليتو، سمر دجاكنا، وباحثون في مجال التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الدولي

978-92-2-128817-6 (print)
978-92-2-128818-3 (web pdf)
978-92-2-128819-0 (CD-ROM)

فهرسة منظّمة العمل الدوليّة في بيانات النشر

لا تنطوي التسميات المستخدمة في منشورات مكتب العمل الدولي، التي تتفق مع تلك التي تستخدمها الأمم المتحدة، ولا العرض الوارد للمادة التي تتضمنها، على التعبير عن أيّ رأي من جانب مكتب العمل الدولي بشأن المركز القانوني لأي بلد أو منطقة أو إقليم، أو لسلطات أيٍّ منها، أو بشأن تعيين حدودها.

تقع مسؤولية الآراء المُعبّر عنها في المواد أو الدراسات أو المساهمات الأخرى التي تحمل توقيعاً على عاتق مؤلفيها وحدهم، ولا يُمثّل النشر مصادقة من جانب مكتب العمل الدولي على الآراء الواردة فيها.

إنّ الإشارة إلى أسماء الشركات والمنتجات والعمليات التجارية لا تعني مصادقة مكتب العمل الدولي عليها، كما إنَّ إغفال ذكر شركات ومنتجات أو عمليات تجارية ليس علامة على عدم إقرارها.

يمكن الحصول على مطبوعات مكتب العمل الدولي أو إصداراته الإليكترونية عن طريق المكتبات الكبرى أو منصّات التوزيع الإليكترونيّة أو مباشرة من العنوان التالي:ilo@turpin-distribution.com . وللحصول على المزيد من المعلومات، زوروا موقعنا على الإنترنت: www.ilo.org/publns أو تواصلوا معنا على العنوان التالي: ilopubs@ilo.org

تم إصدار هذه المطبوعة من قبل شعبة الوثائق والمطبوعات والطباعة والتوزيع (PRODOC) لدى منظّمة العمل الدوليّة.

التصميم الجرافيكي والطباعي، والتخطيط والتكوين، والطباعة، والنشر الإليكتروني والتوزيع.

تسعى شعبة الوثائق والمطبوعات والطباعة والتوزيع (PRODOC) إلى استخدام أوراق مستمدة من غابات تُدار بطريقة مستدامة بيئياً ومسؤولة اجتماعياً.

الرمز: BIP-ICA

المحتويات

تمهيد – بقلم فيرجيليو ليفاجي، ويانجو ليو، وأنيتا أموريم، وليندا ديلين.....**V**

تنويه حول مساهمات الباحثين في مجال التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي....**VIII**

الوحدة ١: التعاون بين بلدان الجنوب وأهداف التنمية المستدامة 1

الوحدة ٢: مكافحة عمل الأطفال والاتجار بالبشر وأشكال الرق المعاصر عن طريق أكاديميّة التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي (ILO SSTC) 15

الوحدة ٣: خلق فرص العمل وتغيّر المناخ والعمليات الانتقالية العادلة 21

الوحدة ٤: التعاون بين المدن والاقتصاد الاجتماعي والتضامني والتنمية الاقتصادية المحليّة 33

الوحدة ٥: أرضيات الحماية الاجتماعيّة والتوظيف في القطاع العام 55

الوحدة ٦: التعاون بين البلدان الهشّة 61

الوحدة ٧: الحوار الاجتماعي ٦١

الوحدة ٨: هجرة الأيدي العاملة ٦٧

الوحدة ٩: التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي والشراكة بين القطاعين العام والخاص ٧٨

الوحدة ١٠: فضاءات افتراضية تدعم التعاون في مجال العمل اللائق تحت إطار التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي 91

فهرس المراجع 97

تمهيد – بقلم: فيرجيليو ليفاجي، ويانجو ليو، وأنيتا أموريم، وليندا ديلين

يأتي التعاون بين بلدان الجنوب مكمّلاً للتعاون بين بلدان الشمال والجنوب، إذ يُجسّد الفكرة القائلة بأنّ " الدول النامية، ومن خلال روح التضامن، تستطيع أن توفّر حلولاً مستدامة لمشكلاتها وبتكلفة أقل". وعلى ذلك، "تُعتبر جهود التعاون بين بلدان الجنوب، بما فيها الوقوف على تجارب الدول الناجحة وتكييفها وتطبيقها في دولة أخرى، مساهمةً مهمّة بشأن تعميم نتائج العمل اللائق وتحقيق الأهداف الاستراتيجية الأربعة لمنظمة العمل الدوليّة". كما تُتيح في ذات الوقت من التشبيك بين البلدان النامية وشركاء التنمية التقليديين عن طريق البرامج الثلاثيّة التي تُسهم في إيجاد عولمة عادلة.
ولهذا السبب، يُنظر إلى التعاون بين بلدان الجنوب كوسيلة مهمّة لمعالجة التحديات التي تواجه أقل البلدان نمواً. إذ يضم التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بين جنباته المُكوّنات الأساسيّة التالية: (أ) تشجيع المبادرات على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والبيئي والتقني والسياسي. وانطلاقاً من هذا المنظور، تُعتبر أداةً مفيدة لإشراك الشركاء الاجتماعيين لدى الدول النامية في تعزيز أجندة العمل اللائق عن طريق التعاون الإنمائي؛ (ب) إظهار التعاضد بين دول وشعوب بلدان الجنوب والذي من شأنه الإسهام في الرفاه الوطني، والاعتماد على الذات على المستويين الوطني والجماعي، وتحقيق الأهداف الإنمائية. حيث يُنظر إلى ذلك كمساعدة إنمائيّة رسميّة، ولكنها تتخذ صفة شراكة بين أنداد تقوم على التضامن، وليست بديلة عن التعاون بين الشمال والجنوب بل مكمّلة له. ومن هنا، ينشأ مفهوم "التعاون الثلاثي" المعرّف على أنه تعاون بين بلدان الجنوب يدعمه شريكٌ من الشمال ويتّخذ أشكالاً مختلفة، بما في ذلك تقاسم المعارف والخبرات والتدريب ونقل التكنولوجيا.

تتجلى هذه النتائج بناءً على بعض المبادرات المقترحة ضمن إطار التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. فهي مبادرات ساهمت في تخفيف أثر الأزمة الحالية بأن وضعت التشغيل والحماية الاجتماعيّة في محور سياسات التعافي بما في ذلك، تحديد نماذج ناجحة في دول نامية، وتقاسم الخبرات ولا سيما التعاون مع أجندة منظمة العمل الدولية بشأن العمل اللائق.

تُلقي هذه المطبوعة نظرة عامة على الوحدات التدريبية التي جرى تقديمها خلال أكاديمية التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي المنعقدة في تورين خلال الفترة من ١١ إلى ١٥ تموز، ٢٠١٦. وكانت هذه الأكاديمية التي أتت كمبادرة مشتركة بين منظمة العمل الدولية والمركز الدولي للتدريب التابع لها، قد وفرت لجميع من وقع عليهم الاختيار من ممثلين وممارسين وصناع سياسات وباحثين وموظفي المنظمة فرصة المشاركة في فعاليات أحد المنتديات الإقليمية والتشبيك بهدف تنظيم مبادرات استراتيجية عالية المستوى، ودعم سياسي بشأن التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، في سبيل دعم أهداف الأمم المتحدة بشأن التنمية المستدامة (SDGs) والعمل اللائق على وجه الخصوص. أمّا على المستوى العالمي، فما فتئت منظومة الامم المتحدة تشارك مشاركةً ناشطة في هذه الشكليات عن طريق معارض التنمية بين بلدان الجنوب، التي أدّت منظمة العمل الدولية فيها دوراً ناشطاً منذ بدايتها. ويمكن تعريف التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي (SSTC) على أنه تعاون بين دولتين ناميتين أو أكثر، يدعمه

شركاء تقليديّون في العادة، ويسترشد بمبادئ التضامن وعدم فرض الشروط بهدف تنفيذ نماذج إنمائية شاملة وتوزيعيّة تقوم على أساس الطلب. إنّ التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي (SSTC) يُكمّل التعاون بين بلدان الشمال والجنوب ضمن إطار جهود منسّقة ترمي إلى تعزيز فرص التنمية. لقد التحق المشاركون، على مدى خمسة أيام، ببرنامج حافل قدّم تشكيلةً واسعة من مساقات تعنى بالتعلّم ورسم الاستراتيجيات والتشبيك. كما وفّرت أكاديميّة التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، فرصةً فريدة لتبادل المعارف وتعزيز العلاقات مع الأطراف الفاعلة الأساسيّة والباحثين الرئيسيين في ميدان التنمية الدولية، فضلاً عن الهيئات الثلاثة المكوّنة لمنظمة العمل الدولية وممثلين من الحكومات والمنظمات الدولية والمجتمع المدني. في الآونة الأخيرة، اضطلع التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بدور مهم جداً، إذ أصبح يمثّل اتجاهاً عاماً في المناقشات العالمية والممارسات المتعلقة بالتعاون الإنمائي، مؤكداً بذلك على موضوعات معينة مثل:

- أهداف التنمية المستدامة والتعاون بين بلدان الجنوب؛
- التعاون الثلاثي: الممارسات الجيّدة؛
- الطريق إلى بيونس آيرس + ٤٠: من التعاون التقني فيما بين البلدان النامية (TCDC) إلى التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي (SSTC)؛
- ممارسات جيدة في مجال التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بشأن القضاء على العمل الجبري وعمل الأطفال؛
- التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بشأن خلق فرص العمل والتدريب المهني؛
- توسيع نطاق الحدود الدنيا (أرضيات) للحماية الاجتماعية: منظور بلدان الجنوب؛
- التعاون بين المدن والتنمية الاقتصادية المحلية (LED)؛
- التعاون بين البلدان الهشّة والعمل اللائق؛
- الحوار الاجتماعي والتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي: خبرات تتعلق بمنظمات العمال ومنظمات أصحاب العمل؛
- التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وهجرة اليد العاملة؛
- دور منظمة العمل الدولية في تعزيز ودعم التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛

وكما انعكس في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بات التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وسيلة أساسيّة في التعاون الإنمائي الدولي، وكذلك أداة ضروريّة لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائيّة. لقد تجلّى التوجّه العالمي المتمثل في تزايد الانخراط مع جنوب الكرة الأرضية، في استراتيجية منظمة العمل الدولية بشأن التعاون الإنمائي للأعوام ٢٠١٥-٢٠١٧، وفي استراتيجيتها بشأن التعاون بين بلدان الجنوب (GB، ٢٠١٢). هذا وبالشراكة مع منظومة الأمم المتحدة، ركزت الأكاديميّة على نظريات التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي والممارسات ذات الصلة، إلى جانب المبادئ والأنماط والسياسات الداعمة لهذا التعاون وجوهر البرنامج. وضمن سياق تقاسم الخبرات العملية الدولية، أتاحت ديناميكيات الأكاديمية التي اتسمت بالمرونة والتفاعل المجال لإثراء الخبرات، سواء بالنسبة للخبراء المخضرمين أم للمستجدين، ممهّدةً بذلك الطريق لخلق فرص تعاونية ملحوظة.

تنويه حول مساهمات الباحثين في مجال التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي (SSTC)

استُند عند كتابة ملخص موضوع الوحدة على مقالات كتبها الباحثون التالية أسمائهم، وهم من الذين حضروا الأكاديمية (يمكنكم الإطلاع على المطبوعة بأكملها على الموقع التالي): http://www.ilo.org/pardev/partnerships/south-south/
كما يجدر التنويه إلى أنّ ترتيب ظهور الأسماء جاء حسب تسلسل الوحدات من ١ - ١٠:

كاناريس، م. التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي ودور البيانات في أهداف التنمية المستدامة؛ داش، أ. الإدارة من أجل تحقيق نتائج إنمائيّة في مجال العمل اللائق عن طريق التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي: تحديات منظمة العمل الدوليّة في ما يتعلق بالخطة لعام ٢٠٣٠؛ كارثيكيان، م. التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وأهداف التنمية المستدامة: ممارسات جيدة من أثيوبيا؛ ليفا، ج. التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في تشيلي؛ لند، ج. نقل التكنولوجيا الاجتماعية: برنامج الحصول على الغذاء (PAA) والتعاون بين بلدان الجنوب بين البرازيل وأفريقيا؛ مارتينيز، إ. التعاون بين بلدان الجنوب ومساهماته المحتملة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ أودراجو، أ. الخبرة مع مكتب العمل الدولي والتعاون في ما بين بلدان الجنوب؛ راميرز، ج. هل سيكون ذلك ممكناً؟ حشد الموارد وتحدي الفرص الجديدة في التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛ روشا ماتوس، د. خطة التنمية لعام ٢٠٣٠ حسب منظور التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي والاقتصاد الاجتماعي والتضامني؛ ساليناس، ل. دولة تشيلي والتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي: حالة التعاون لتحسين ظروف عمل فئة الشباب المستضعفين في جمهورية الدومينيكان. ستاهل، أنّا كاثارينا، التعاون الإنمائي في ظل سياق عالمي مُتغيّر: إعادة النظر في التعاون الثلاثي؛ جايا، ف. مبادرات إندونيسيا بشأن التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي: المساهمة في تنمية قدرات دول الجنوب؛ ويكسيا، ل. تعزيز التعاون بين الصين ورابطة أمم جنوب شرق آسيا (ASEAN) في مجال السلامة والصحة المهنيتين عن طريق برنامج تدريب على الأنظمة الصينية لإدارة السلامة والصحة المهنيتين؛ إكزيادونج، ياو. الإجراءات التقنية المستدامة التي تتبعها الصين بشأن تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب؛ كاستيلو، كارمن. التعاون بين بلدان الجنوب: الرد على كارثة عمل الأطفال؛ ديالو، أ. المادة المتعلقة بالتعاون في ما بين بلدان الجنوب: عمل الأطفال؛ جوميز. ج، أكاديمية التعاون في ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛ كيباليجونزا، ب. عمالة أطفال مقنّعة في منطقة شرق إفريقيا؛ لوريتز، إ. من ورشة سريّة إلى جمعية نسيج تعاونية – مؤامرة فاضلة حول التعاون بين بلدان الجنوب من الأسفل؛ بيفوتي-سايرَس، إ. القضاء على عمل الأطفال والتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛ قريشي، يو. عمل الأطفال في الباكستان وروابط مع التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛ سوسا، ن. مقترح تبادل بين وزارة العمل الكولومبية ووزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي في باراغواي؛ سيلفا، ك. عمل الأطفال في أنغولا؛ أجبينوزان، ك. التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، خلق فرص العمل والتدريب المهني. ما الذي تستخدمه الدول الأفريقيّة؟ حالة توغو؛ تشينجوو، ب. خلق فرص العمل، والبيئة والتنمية المستدامة؛ ديفو، إ. التعاون بين بلدان الجنوب: أحد المكونات المهمة للتخفيف من أثر تغيّر المناخ في منطقة البحر الكاريبي؛ غوش، س. برنامج الاستثمار في الغابات (FIP)، تمكين المرأة والتعاون بين بلدان الجنوب: منظور آسيوي؛ غدير، أ. تجربة مع مكتب العمل الدولي والتعاون بين بلدان الجنوب؛ جواي، م. بالتعاون مع أموريم، أ. التعاون بين بلدان الجنوب، وتغيّر المناخ والوظائف الخضراء: منظور منظمة العمل الدوليّة؛ كيمانزي، ن. التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي كآلية لإحراز أهداف التنمية المستدامة؛ رامجوثان، ن. التعاون الثلاثي بين جنوب أفريقيا وموزمبيق ومنطقة فلاندرز بغية تعزيز تنمية القدرات في قطاع الموانئ؛ سوتومايور، ب. أهداف التنمية المستدامة ودور التعاون بين بلدان الجنوب: وجهات نظر من البيرو؛ MIDES: تعزيز ريادة الأعمال الإنتاجية التي يقودها الأشخاص الذي يعيشون في هشاشة اقتصادية-اجتماعية. الترابط مع الأرجنتين؛ آرس، روكسانا. البُعد الخاص بالحوار الاجتماعي كما توضحه بعض تجارب التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بين الأرجنتين وكوبا؛ برافو فيرا، باتريشيو. آفاق التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في مجال الإيكولوجيا الزراعيّة ضمن إطار الاقتصاد الاجتماعي والتضامني؛ تشالوبا، د. التعاون بين بلدان الجنوب: دراسة استقصائيّة موجزة حول العلاقات الاقتصاديّة بين البرازيل وجنوب أفريقيا ومساهمته في ذلك.

التنمية المحليّة؛ تشوداري، ن. تنظيم عمال القطاع غير المنظّم والاقتصاد الاجتماعي والتضامني (SSE): أجندة للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛ كوهين، س. العمل التعاوني والتعاون بين البلدان الناطقة بالبرتغاليّة؛ ديلجادو نوجويرا، أ. التعاون بين بلدان الجنوب: سياسة التنمية الاقتصاديّة المحليّة والترتيب الإقليمي للمدن المتوسطة في أمريكا اللاتينيّة؛ دياز دي لا فيجا سواريز، ف. التعاون بين المدن والتنمية الاقتصاديّة المحليّة – البيرو؛ فيرّيرا، أ. التنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة المحليّة في ساو تومي وبرينسيبي – ممارسات جيّدة في مجال الزراعة العضويّة؛ فيرّيرا، د. الاقتصاد التضامني كاستراتيجيّة للتنمية الإقليميّة: دور الجامعة العامة والإمكانيات ضمن سياق التعاون بين بلدان الجنوب؛ غونزاليس فازكيز، م.، فود م. جيليس، ف. خبرة العمل في مجال التعاون بين بلدان الجنوب وآثاره على برنامج إمبروريد (EmProRed)؛ هوفلينج، د. إمكانيات التمويل والتعاون بين بلدان محور الجنوب الجنوب بهدف التنمية الاقتصاديّة المحلية المستدامة وخلق فرص العمل اللائق؛ ميلاكو، ت.ك. التنمية الاقتصادية المحليّة في أثيوبيا؛ ليبا كانو، ل. المشروع الثلاثي: بيرو – غواتيمالا – ألمانيا: "تحسين إدارة الضرائب المحلية في غواتيمالا"؛ مينيزيز نيتو، ج. تكثيف وتعزيز التعاون بين البرازيل وموزمبيق، استناداً إلى برنامج تعليم مهني يقوم على أساس شراكة متساوية تعتمد على التضامن وتقاسم المعارف والخبرات والتدريب ونقل التكنولوجيا؛ ناجاو مينيزيز، د. التعاون الثلاثي بين بلدان الجنوب – العوائق القانونية لإنشاء شبكات التعاون؛ بيريرا موريس، ل. التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، والقضاء على العمل الجبري وعمل الأطفال، والتنمية الاقتصاديّة المحليّة (DEL): فرص للتفكير في التعاون بين بلدان الجنوب على أساس التجربة البرازيليّة لإنتاج زيت النخيل في ولاية بارا؛ بينتو، س. الخطة لعام ٢٠٣٠ – مساهمة الاقتصاد الاجتماعي والتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛ كوينونيس الإبن، ب. التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي: وسيلة لإدماج الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في مجتمع التعليم المستمر لدى دول رابطة أمم جنوب شرق آسيا؛ روشا ماتّوس، د. خطة التنمية لعام ٢٠٣٠ من منظور التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي والاقتصاد الاجتماعي والتضامني؛ روزانديسكي، إ. إرث منظمة تعاونيات بلا حدود (CSF) لتعزيز الاستدامة والتنمية المحليّة؛ روزي، أ. التعاون بين المدن وعمليات الإدارة المبتكرة؛ سانتوس، ج. دور شبكة الدول الناطقة بالبرتغاليّة في التنمية، ودور الشبكة الوطنية والشبكات الأخرى في منطقة جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية (CPLP)؛ شيكار، س. مبادرة التعاون بين بلدان الجنوب – خلق فرص العمل والاقتصاد الاجتماعي والتضامني – الهند/ مؤتمر النقابات الوطنية الهندية (INTUC)؛ سيوشيت، ف. الاقتصاد التضامني: السياسات العامة والتعاون بين بلدان الجنوب من أجل تعزيز العمل التعاوني الاجتماعي؛ سيجير، س. الاتحاد من أجل المتوسط (UPM) والتعاون بين بلدان الجنوب؛ فيلجاس رومان، هـ. الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في كوستاريكا: دراسة حالة بشأن التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛ فيلوريا، ج. الزراعة القائمة على دعم المجتمع المحلي (CSA) من أجل الاقتصاد الريفي بشأن التعاون بين بلدان الجنوب والاقتصاد الاجتماعي والتضامني؛ عزيز كامارا، أ. الحماية الاجتماعيّة في السنغال: الوضع القائم والإرشاد الموجّه لعمال القطاع غير المنظم؛ باسّو، إ. المادة المتعلّقة بالتعاون بين بلدان الجنوب بشأن الحماية الاجتماعية؛ دياس، ف. مبدأ التبادل كأداة للتوجيه التربوي والاستقرار الاجتماعي، وعلى الأرجح بالنسبة لدول الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (CEDEAO)، وذلك على أساس التعاون بين بلدان الجنوب؛ لند، ج. نقل التكنولوجيا الاجتماعيّة – برنامج الحصول على الغذاء (PAA) والتعاون بين بلدان الجنوب الذي تنفذه البرازيل مع أفريقيا؛ برادو، ف. التعاون بين بلدان الجنوب: الحماية الاجتماعية والتشغيل في القطاع العام والمساواة بين الجنسين؛ ربجا، أ. الاتفاق العام للتعاون (GAC) منذ عام ٢٠١٢ بين مركز كيسي للتدريب (KTC) في ولاية كيسي الكينية، ومعهد التدريب على التكنولوجيا المناسبة (ATTI) في ولاية مبيا التنزانية، ومركز جبل إلجون للتدريب القائم على اليد العاملة (MELTC) في ولاية ميال الأوغندية، ومركز تدريب ارتفاع كثافة اليد العاملة (CF HIMO) في ولاية أنتسيريب مدغشقر؛ باه، أ. التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي مع العاملين المنزليين؛ كروسياني، أ. أموريم، أ.: التعاون البيني الهش ومنظمة العمل الدوليّة؛ فخري. ك، س: تعاون البلدان الهشّة والتعاون بين بلدان الجنوب: وسيلتان ضروريتان لتنمية الاقتصاد الاجتماعي والتضامني؛ سواريس، م: التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي والتعاون بين البلدان الهشّة (F2F) في إعادة تشكيل النظام الدولي: أشكال جديدة من المقاومة؛ أنسا، ف: الحوار الاجتماعي كوسيلة لتعزيز التضامن الدولي للطبقة العاملة؛ أنسيلمو، إ. الحوار الاجتماعي: المساهمة في تطوير التشغيل والعمل اللائق من أجل السلام والقدرة على الصمود؛ أرس، ر: محور الحوار الاجتماعي وتجليه في بعض تجارب التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بين الأرجنتين وكوبا؛ كامارا، أ. الحماية الاجتماعيّة في السنغال: الوضع القائم والإرشاد الموجّه لعمال القطاع غير المنظم؛ تشينجوو، ب. خلق فرص العمل، والبيئة والتنمية المستدامة؛ كونسولو، هـ: الحوار الاجتماعي في موزمبيق؛ غريفين، ك. ن: الحوار الاجتماعي: دور الشركاء الاجتماعيين في تعزيز ودعم التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي كما يتجلى بين كومنولث جزر الباهاما وبربادوس؛ ليفا، ج. الحوار الاجتماعي والتعاون بين بلدان الجنوب؛ ميلي، أ. ب.، التعاون الثلاثي بين البرازيل – الولايات المتحدة – موزمبيق وتعزيز التنظيم النقابي لباعة السوق غير المنظم في موزمبيق؛ مونتيريو، ر. التعاون بين بلدان الجنوب، السياسة الخارجية البرازيلية وتحديات المجتمع المدني؛ نادر، م: أثر التغير المناخي على التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي: قضايا المغرب في أفريقيا؛ نانكيل، ن. ف. إ: الحد من أثر تغير المناخ في موزمبيق؛ أورتيز، ج: الحوار الاجتماعي في جمهورية الدومينكان؛ شاندرا شيكار، ر. د: مبادرة التعاون بين بلدان الجنوب؛ باه، أ: التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي مع العمال؛ دي ألميدا، ب. س: الهجرة الدولية والتعاون بين بلدان الجنوب في أمريكا اللاتينية؛ ديوب، ج: حماية حقوق العمال المهاجرين في موريتانيا والسنغال؛ جوميز، ج. ل: هجرة العمل: مُتّجه التعاون بين بلدان الجنوب؛ جويتّي، ل: ممارسة جيدة للتعاون بين بلدان الجنوب في مجال مكافحة الاتجار وعمل الأطفال؛ لوريتز، إ: من ورشة سريّة إلى جمعية نسيج تعاونية – مؤامرة فاضلة حول التعاون بين بلدان الجنوب من الأسفل؛ مراد، ل. برنامج العمل اللائق في البرازيل: أفكار بشأن سياسات الهجرة؛ سالیناس أسيسورا، أ.م.ل، التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي: دور وزارة العمل في كولومبيا؛ ساندوفال سيغويزا، أ.ج: مقال حول التعاون بين بلدان الجنوب، غواتيمالا والولايات المتحدة والمكسيك (هجرة اليد العاملة)؛ علاوي سليماني، ي: التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، تاريخ مقدّس؛ غوش، س. ك: مراجعة دور شركات الأعمال في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في آسيا ودراسة حالة الشراكة بين مؤسسة أكاديمية وشركة تجارية (مثال على التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي)؛ هيرنانديز، إ: مشاركة القطاع الخاص في القضاء على عمل الأطفال في كولومبيا: حالة ناجحة على التعاون بين بلدان الجنوب؛ بيريس بابتيستا، ف. س: الإنترنت كوسيلة لتعزيز التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بشأن العمل اللائق والتنمية المستدامة.

كما تلقينا الدعم من شركاء منظمة العمل الدولية والزملاء العاملين فيها خلال إعداد هذا العمل، وهم كالتالي:

أنيتا أموريم، أندرو ديل، كارلين فان إمبل، فرناندو بابتيستا، إريس مارتينز، ماتيوو دي سايمون، كاسبيت تولجينوفا، أليساندرو إبوليتو، سمر دجاكتا، كمال جواي، إستير غوميز، آنا جينيت، خوزيه ماريا راميريز، إلينا مونتوبيو، فرناندا باريتو، نورد دينكيرز، ماريا أوليف، نونو تافاريز-مارتينز، ميكيل ليو-كاي-سونج، كلارا فان بانهايس، لويز ميشادو، تيريسا توريس، فريدريكو نيجرو، بيتر ريدميكير، بيير مارتينوت-لاجارد، روبيرتو دي ميجليو، مارتين جاسير، سيفانيا بيرنيولا، لويزا جويمارايس، نونو كاسترو، جوليانا مازييرو كاسترو، لندا ديلين، أدريان كروز، جلوريا مورينو-فونتيس، أليس فوزا، أندرياس كليمير، إيمانويل روبايازا، ماريا تيريزا جويتيريز، فيرا جوسيفا، جيساس جارسيا جيمينيز، أرييل كاسترو، سينتيا سامبايو، جوتي ديوب، مارا فابرا-بوركار، يوردانكا تزفيتكوفا، ميخايل بوتشكين، كازوتوشي شاتاني، إنريك ديب، فرانسيسكا فانتوني، إ. فيراز، فيرناندا باريتو.

سلسو أموريم، هيلدير دا كوستا، ماريا دا كونسيكاو ماتوس، جورجي شدياق، صالحي أحمد شاه، فيسينت يو، جون ألمينو، سارا فوكس، آنا ستاهل، باربارا رامبوسيك، أماندا فيلاتورو، آيرين ماروكو، شي يانبينج.

الوحدة ١: التعاون بين بلدان الجنوب وأهداف التنمية المستدامة

مقدمة

بعد سنوات عديدة من المفاوضات والحوارات المكثّفة التي لم تجمع بين الحكومات وأطراف المجتمع المدني فحسب، بل وملايين من الأشخاص العاديين أيضاً من جميع أنحاء العالم، اتفقت الدول الأعضاء قولاً واحداً على ما وصفه الأمين العام للأمم المتحدة، بان كي مون، بأنه "خطة التنمية الأكثر شمولاً في العالم على الإطلاق". تشتمل الخطة لعام ٢٠٣٠ على الأبعاد الشاملة الثلاثة للاستدامة - البُعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. إذ تتكوّن من ١٧ هدفاً للتنمية المستدامة، وتضع نصب أعينها الاستفادة من الإنجازات التي أحرزتها الأهداف الإنمائية للألفية (MDGs). كما أقرّها زعماء العالم رسمياً خلال اجتماعهم في القمة الخاصة التي عقدتها الأمم المتحدة في شهر أيلول ٢٠١٥ في مدينة نيويورك.

تُسلّم الخطة لعام ٢٠٣٠ بأنّ الناس وكوكب الأرض هم محور التنمية المستدامة، وتمنح المجتمع الدولي العزم الذي يحتاج إليه للعمل سوياً من أجل معالجة المشكلات الهائلة التي تواجه الإنسانية في وقتنا الحاضر، بما فيها تلك التحديات التي تواجه عالم العمل. يُقدّر عدد الوظائف التي ينبغي توفيرها بحلول العام ٢٠٣٠ بأكثر من ٦٠٠ مليون فرصة عمل جديدة، وذلك لمواكبة نمو السكان في سن العمل في العالم. أي، توفير حوالي ٤٠ مليون فرصة عمل سنوياً. علاوة على ذلك، ثمة حاجة إلى تحسين ظروف ٧٨٠ مليوناً من الرجال والنساء الذين يعملون، ولكنهم لا يكسبون ما يكفي لانتشال أنفسهم وأسرهم من خط الفقر الذي يبلغ دولارين يومياً من دولارات الولايات المتحدة. لقد سلّط **الهدف الثامن** الضوء على أهميّة **العمل اللائق** في تحقيق التنمية المستدامة، إذ يرمي إلى "تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع". كان من شأن الإشارة إلى جوانب العمل اللائق كالحماية الاجتماعية وتطوير المهارات في أهداف أخرى مقترحة، أن عزز هذا الهدف العالمي الذي يمثّل استجابةً لا بديل عنها للمشاغل التي تُساور العديد من الحكومات ومطالب الشعوب في جميع المناطق.

أهداف التنمية المستدامة، والتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، ومنظمة العمل الدولية

في مؤتمر الأمم المتحدة عالي المستوى المعني بالتعاون بين بلدان الجنوب، أيّدت الجمعية العمومية في قرارها رقم ٢٢٢/٦٤ الوثيقة الختامية لقمة نيروبي (٢٠٠٩)، إذ تُسلّم الوثيقة بأهميّة التعاون فيما بين بلدان الجنوب (SSC) وخصوصياته، وتؤكد من جديد "بأنّ التعاون فيما بين بلدان الجنوب مظهر من مظاهر التضامن بين شعوب وبلدان الجنوب، إذ يسهم في رفاهيتها الوطنية، واعتمادها على الذات وطنياً وجماعيا، وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية". يشتمل التعاون بين بلدان الجنوب على مسار تكميلي للتعاون الإنمائي التقليدي بين بلدان الشمال والجنوب، ويعتنق فكرة تفيد بأنّ الدول

النامية تستطيع أن توفر حلولاً مستدامة لمشكلاتها الذاتية وبتكلفة أقل وأن تحقق نتائج أفضل، وذلك عن طريق روح التضامن والمساواة وعدم فرض الشروط. إنّ الممارسات التي تعتمد التعاون الثلاثي تشتمل على التعاون بين دولة من بلدان "الشمال"، ودولتين أو أكثر من بلدان "الجنوب". وقد تأتي المساعدة المُقدّمة من الشمال على شكل مساهمة ماليّة أو خبرات تقنيّة. فالتعاون الثلاثي لا يقتضي ضمناً دعم التعاون بين بلدان الجنوب، وعلى ذلك، ينبغي أن يكون بناءً على طلب الدول النامية المشاركة ووفقاً لأولوياتها الوطنية. كما تؤكّد الخطة لعام ٢٠٣٠ مجدداً على الدور الذي يضطلع به التعاون بين بلدان الجنوب (الهدف رقم ١٧). يُعتبر هذا التعاون والتعاون الثلاثي نهجاً يتماشى مع تعزيز أجندة العمل اللائق في ما يتعلّق بتبادل المعارف والخبرات والممارسات الجيّدة، مسترشداً بمبادئ التضامن وعدم فرض الشروط، وكذلك بدعم بناء القدرات في مجال التنمية ونقل التكنولوجيا، وحشد الموارد، وتدريب السلاسل والشبكات الدولية المعنيّة بالابتكار الاجتماعي. وقد سبق لمنظمة العمل الدوليّة وأن شاركت في مبادرات أثبتت مبدأ التكامل بين التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وأجندة العمل اللائق خلال ١٥ سنة الماضية. إنَّ أهميّة جنوب الكرة الأرضية في عمليات التنمية واضحٌ وجلي، فثمة أطراف فاعلة جديدة تُشكّل إطار خطة التنمية، وثمة استجابات مبتكرة ترد بوتيرة مطردة من دول ناشئة بشأن تحديات عالميّة، مُنشأةً بذلك شراكات استراتيجيّة مع بلدان جنوبية أخرى.

وعلى ذلك، ثمة حاجة ضرورية لإيجاد إيضاحات عملية في ما يتعلّق بتعريف التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي (SSTC) ومبادئهما الرئيسيّة والفوارق بينهما، فضلاً عن العملية التي يتعيّن اتباعها من أجل تنفيذ المشروعات ضمن هذا الإطار، والأطراف الفاعلة المشاركة فيهما. بالإضافة إلى ذلك، فقد ذُكر التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في مقاصد الهدف السابع عشر من أهداف التنمية المستدامة ("تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة") كأداة مهمّة لتنفيذ الخطّة لعام ٢٠٣٠.

ولكنّ الهدف المعني بخلق فرص العمل والعمل اللائق من أهداف التنمية المستدامة، هو الهدف الثامن: "تعزيز النمو الاقتصادي المطّرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع". يُعتبر هذا الهدف العالمي استجابةً حيوية للحاجات الاقتصاديّة والاجتماعيّة للشعوب والحكومات أينما كانت، إذ تُعززه مقاصد محددة بشأن توفير الحماية الاجتماعيّة، وتشغيل الشباب، والمشروعات المتوسطة والصغيرة الحجم، وتنمية المهارات. غير أنّ خلق فرص العمل والعمل اللائق ليسا مجرد هدف، إنما محرك رئيسي للتنمية المستدامة أيضاً. ولهذا، يُعتبر عمل منظمة العمل الدولية ومهمتها حاسمين في سبيل المضي قُدُماً بالخطة لعام ٢٠٣٠ برمتها.

من الضرورة بمكان، التوسع في فهم التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي على المستوى العالمي، وذلك عن طريق استهداف الأطراف الفاعلة التي بوسعها إنجاز ذلك ورفدهم بالمعلومات اللازمة. حيث يُعتبر ذلك خطوة مهمّة أيضاً نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول العام ٢٠٣٠. وبينما تمثّل هذه الأهداف تحدياً كبيراً للمجتمع الدولي، إلّا أنّ الشبكات الإنمائيّة مجهّزة بأدوات فعّالة تكفل النجاح في تحقيق الغايات المرادة. يحتاج جنوب الكرة الأرضية، الآن وأكثر من أي وقت مضى، إلى جهود تعاون متسارعة في مجال تطوير القدرات وبناء القدرة على الصمود وتخفيف المخاطر. لقد أصبحت بلدان الجنوب حالياً أطرافاً فاعلة

بعد أن حققت نمواً اقتصادياً مُبهراً، واحتلت مكانتها كقادة في مجال تجارة السلع والخدمات؛ بل وأمست من دول الدخل المتوسّط. عام ٢٠١٦، ذكر إ. مارتينيز [1]أنّ منظمة العمل الدولية قد أثبتت أنه ما زال هناك الكثير مما ينبغي إنجازه في ما يتّصل بتوسيع نطاق التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وتعزيز التعاون الأقاليمي في جنوب الكرة الأرضيّة، كما أبرزت الدور المهم الذي يضطلع به التعاون بين بلدان الجنوب في المساعدة على الارتقاء بمستويات المعيشة لشريحة كبيرة من السكان عبر خلق فرص عمل لائقة. وفي هذا السياق، حثّت الأمم المتحدة جميع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة وغيرها من المؤسسات المتعددة الأطراف بأن "تُكثّف جهودها في سبيل إدماج استخدام مقاربة التعاون بين بلدان الجنوب في تصميم وصياغة برامجها الدورية وتنفيذها، ومراعاة زيادة مُخصصات الموارد البشريّة والتقنيّة والماليّة اللازمة لدعم مبادرات التعاون بين بلدان الجنوب.

استراتيجية منظمة العمل الدولية بشأن التعاون بين بلدان الجنوب

انطلاقاً من هدفها الشامل (تحقيق نتائج العمل اللائق على جميع المستويات)، تمحورت استراتيجية منظمة العمل الدولية بشأن التعاون الإنمائي للأعوام ٢٠١٥-٢٠١٧، حول أربع ركائز أساسيّة هي: التركيز والفعاليّة وتنمية القدرات وتعبئة الموارد. وفي هذا الصدد، تلتزم المنظمة بقوة بأن تُركز على أجندة مشتركة من أجل تعزيز وتحسين جسور التعاون بين الشمال والجنوب وبين بلدان الجنوب، وتمكين إقامة شراكات أفقيّة تدعمها أطر سياسة كافية بغية تيسير حركة تعمل على تغيير سير الأمور في مجال التعاون الإنمائي في سبيل تحقيق الخطة لعام ٢٠٣٠. وحسب رأي الكاتب أ. داش (المصدر السابق، ٢٠١٦)، بوسع منظمة العمل الدوليّة أن تدعم عوامل التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بأن تنحى، في مجال العمل اللائق، إلى اعتماد نهج يُركز على النتائج بحيث يكون مُزوداً بإطار واضح للمراقبة والتقييم، ويتضمّن تحسين بناء قدرات الشركاء في بلدان الجنوب بهدف معالجة القيود المؤسسيّة والتشغيليّة عن طريق تبادل المعارف وتقاسم الممارسات المُثلى، شريطة أن يكون مدعوماً بأنظمة قويّة للإبلاغ وإدارة المعارف، وفوق ذلك زيادة جهود تطوير الموظفين في هذا المجال. ونظراً إلى الآمال المعلقة على تحقيق نتائج بشأن العمل اللائق، فإنّ ذلك يتطلب قيادة قوية من جانب منظمة العمل الدولية، ودائرة الشراكات والدعم الميداني (PARDEV) التابعة لها. حيث ينبغي لها، من خلال وحدة الشراكات الناشئة والخاصة (ESPU)، أن تُكثف وتُعزز جهودها الرامية إلى تمهيد الطريق أمام إقامة شراكات إضافيّة جديدة، بما فيها الشراكات مع شركاء اجتماعيين ومنظمات مجتمع مدني ضمن إطارها المعلن والقائم على أساس النتائج، ولا سيما في ما يتعلّق بالاستراتيجية المذكورة في النتيجة رقم ٢: يتم المضي قُدُماً بأجندة العمل اللائق عن طريق التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، بمشاركة عدد مطرد من الحكومات والشركاء الاجتماعيين ووكالات الأمم المتحدة وأطراف غير تابعة لدول.

1

١ منظمة العمل الدولية، ٢٠١٦: http://www.ilo.org/pardev/partnerships/south-south/WCMS_496952/lang--en/index.htm ، وعلى الرابط: https://drive.google.com/drive/folders/0B9BX0GCP9Kv2ZzdXWmZjTXMxNzQ

ذكر الكاتب أ. داش (٢٠١٦)،[2] أنّ منظمة العمل الدولية مقارنةً مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، قد اكتسبت على مدى سنوات عدة خلفيةً قوية في مجال التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. حيث تنظر المنظمة إلى هذا التعاون كطريقة تستفيد من مزاياها الخاصة، وتحديداً خبرات ومعارف هيئاتها الثلاثية التي تُشكّل وسائل فعالة لتنمية القدرات وتقاسم المعارف وتبادل الخبرات والممارسات المُثلى والتعاون الأقاليمي، فضلاً عن كون التعاون وسيلة لحشد الموارد. يضم التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي نهجاً متعدد أصحاب المصلحة، وفي هذا الصدد وبسبب طبيعتها الثلاثيّة، تستطيع منظمة العمل الدولية والشركاء الاجتماعيون تأدية دور رئيسي في تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، بالإضافة إلى توفير منصة مفيدة لبناء إجماع بين الأطراف الفاعلة لدى الدول النامية والتعاون بينهم. تُشكّل حكومات الدول الأعضاء وأصحاب العمل والعمّال أكبر شبكة خبرات في عالم العمل – الأمر الذي يُعتبر جوهرياً لإدماج أجندتها بشأن العمل اللائق. أي أنّ التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي "على مقاس" منظمة العمل الدولية بطبيعته. بناءً على ذلك، تركز المنظمة على التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي كوسيلة لتحقيق الأهداف التالية: تعزيز وتحقيق المبادئ والحقوق الأساسية في العمل؛ خلق عدد أعظم من فرص العمل للنساء والرجال لكي يحظوا بعمل ودخل لائقين؛ تعزيز نطاق تغطية وفعالية الحماية الاجتماعية للجميع؛ وتعزيز الثلاثية والحوار الاجتماعي[3]. بالتالي، فإنّ منظمة العمل الدولية على إلمام تام بما يُتيحه نهج التعاون الإنمائي من فرص إدماج العدالة الاجتماعية وأجندة العمل اللائق (DWA)؛ علاوة على مركزيّة التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في تحقيق ولاية منظمة العمل الدولية واستيفاء المهمة الموكلة إليها.

تتبع منظمة العمل الدولية استراتيجية مهمة جداً تتمثل في نشر معلومات حول الممارسات الجيدة، وذلك عبر مختلف المطبوعات ومنتديات تقاسم المعارف كالمعرض العالمي السنوي للتنمية القائمة على التعاون فيما بين بلدان الجنوب. ومنذ فترة قريبة، قدّمت منظمة العمل الدولية مساعدات لأنشطة التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من خلال تيسير وتنظيم عدد من المنتديات الدولية ودعمها مالياً من أجل التحاور في قضايا العمل، مثل جلسات أكاديمية الاقتصاد الاجتماعي والتضامني (SSE)، ومؤتمر "إمكانيات وحدود الاقتصاد الاجتماعي والتضامني" (٢٠١٣)، ومؤتمر "التمويل الاجتماعي والتضامني: التوترات والفرص والامكانيات التحوّلية" (٢٠١٥)، ومؤتمر البحوث الدولي بشأن تقييم الوظائف الخضراء لصنع سياسات ترتكز إلى الأدلة. إنّ هذه الفعاليات ما هي إلا منتديات مفتوحة للشركاء من الهيئات المُكوّنة الثلاث لكي يتمكنوا من تبادل معارفهم وخبراتهم بشأن حلقات الوصل بين موضوعات محددة تتعلّق بالعمل والتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، بينما تُوفَّر لهم فرصاً للتشبيك أيضاً. على سبيل المثال، كانت إحدى نتائج أكاديمية الاقتصاد الاجتماعي والتضامني التي أقامتها منظمة العمل الدولية في جوهانسبرغ (٢٠١٥)، برنامج التعاون الأكاديمي بين الهند والبرازيل بشأن "تخطيط مشهد الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الهند والبرازيل: بخصوص المبادرات القائمة على النوع الاجتماعي في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني"، والذي أتى بدعم من منظمة العمل الدولية وبقيادة السيد آنب داش من الهند وليندرو موريس من البرازيل.

---

٢ منظمة العمل الدولية، ٢٠١٦: http://www.ilo.org/pardev/partnerships/south-south/WCMS_496952/lang--en/index.htm ، وعلى الرابط: https://drive.google.com/drive/folders/0B9BX0GCP9Kv2ZzdXWmZjTXMxNzQ

دراسة حالة: تشيلي والتعاون الثلاثي

وفقاً للوكالة التشيلية للتعاون الدولي (AGCI)، فإنّ الدور الحالي لتشيلي كدولة من الشريحة العليا من فئة البلدان ذات الدخل المتوسط، له وظيفتان: فمن جانب، بقيت تشيلي جهة مستفيدة من التعاون التقني (بموجب أنظمة تقاسم التكلفة)، ومن جانب آخر، أصبحت تشيلي جهة مُزوّدة للتعاون بين بلدان الجنوب بأن أتاحت قدراتها ومعارفها في مجالات معيّنة تتمتّع فيها بالقوة. قال ج. ليفا (٢٠١٦) في معرض كلامه عن تشيلي، أنها تمتلك حالياً شبكة تضم ١٢ شريكاً من شركاء التعاون الثلاثي، وهم: ألمانيا، إسبانيا، الولايات المتحدة، اليابان، المكسيك، استراليا، كندا، كوريا الجنوبية، فرنسا، البرتغال، سنغافورة، سويسرا. أمّا مجالات التعاون ذات الأولويّة فهي: التعزيز والتحديث المؤسسي؛ التنمية الاجتماعيّة؛ التعاون الاقتصادي من أجل التنمية؛ البيئة والموارد الطبيعية والطاقة؛ الزراعة والأمن الغذائي؛ التنمية الأقاليمية المحليّة؛ الوقاية من الكوارث ومعلومات رأس المال البشري.

لقد تصدّت تشيلي لهذا التحدي واعتمدت استراتيجية مقصودة بشأن التعاون مع دول من ذات المستوى الإنمائي أو أقل. حيث تولّت الوكالة التشيليّة للتعاون الدولي تنفيذ الاستراتيجيّة الرامية إلى تعزيز الروابط مع عدد من شركاء "التعاون التقليدي" من بلدان الشمال. وبالتعاون مع ألمانيا، طوّرت تشيلي وما زالت تُطوّر مشروعات تعاون ثلاثي في جمهورية الدومينكان (ريادة الشباب/قابليّة توظيف الشباب) وغواتيمالا (سلامة الغذاء/معلومات المستهلكين)، وفي هاييتي (تشغيل الشباب والبيئة) والسلفادور (تشغيل الشباب) والهندوراس (إدارة النفايات الصلبة)، وفي كولومبيا (إدارة النفايات الصلبة)، والباراغواي (التنمية الأقاليميّة والمحليّة). ومن الأمثلة الجيّدة الأخرى على الدور النشط الذي أدّته تشيلي بالتعاون مع دول جنوبية أخرى، مشروع تحسين ظروف تشغيل شباب الريف المستضعفين ووصولهم إلى سوق العمل في جمهورية الدومينكان. لقد استندت هذه التجربة على التعاون الثنائي الذي طورته تشيلي وألمانيا خلال العقد الأول بعد الألفية الثانية تحت اسم "Interjovem "، حيث يهدف إلى تحسين المهارات بشكل عام ومهارات ريادة الشباب بغية تحسين النفاذ إلى فرص عمل أفضل.

٣ منظمة العمل الدولية، ٢٠١٦: http://www.ilo.org/pardev/partnerships/south-south/WCMS_496952/lang--en/index.htm ، وعلى الرابط: https://drive.google.com/drive/folders/0B9BX0GCP9Kv2ZzdXWmZjTXMxNzQ

الجهود المستدامة بشأن تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في دول رابطة أمم جنوب شرق آسيا: حالة الهند وإندونيسيا والتعاون مع رابطة أمم جنوب شرق آسيا

عندما زار الرئيس الصيني شي جين بينغ آسيا الوسطي وجنوب شرق آسيا خلال شهري أيلول وتشرين الأول عام ٢٠١٣، طرح مبادرة إقامة الحزام الاقتصادي لطريق الحرير، وطريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرون (يُشار إليهما فيما بعد بمبادرة الحزام والطريق)، التي جذبت الاهتمام من جميع أنحاء العالم. وخلال معرض الصين ورابطة أمم جنوب شرق آسيا الذي أقيم عام ٢٠١٣، شدّد رئيس وزراء الصين لي كه تشيانغ على ضرورة بناء طريق الحرير البحري الموجّه نحو دول رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وإنشاء محركات استراتيجيّة لتنمية الدول الخلفيّة. إنّ تسريع إقامة مشروع "حزام واحد طريق واحد" من شأنه المساعدة على تعزيز الإزهار الاقتصادي في الدول الواقعة على طول مساره، وتشجيع التعاون الاقتصادي على الصعيد الإقليمي، وتقوية عمليات التبادل بين مختلف الحضارات والتعلم المتبادل فيما بينها. إنه مشروع عظيم سوف يعود بالنفع على شعوب العالم.

يرى ويكسا (٢٠١٦) أنّه استناداً إلى توجيهات مبادئ التنمية المستدامة، نفّذت الصين العديد من برامج التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، بما في ذلك التعاون على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي مثل مبادرة الحزام الاقتصادي لطريق الحرير وطريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين (مبادرة الحزام والطريق). وخلال المؤتمر السادس عشر والسابع عشر والثامن عشر لقمة الصين ورابطة أمم جنوب شرق آسيا (١٠+١)، نوّه رئيس الوزراء الصيني لي كه تشيانغ إلى أنّ العلاقات بين الصين ودول الرابطة قد تعدّت نطاق العلاقات الثنائية لتُصبح ركناً أساسياً يدعم السلام والاستقرار والتنمية في شرق آسيا؛ وأنّ بلاده لطالما اعتبرت دول الرابطة كأولويّة في دبلوماسيّة الجوار الصينية؛ وأن الصين تدعم بقوة جهود الرابطة الرامية إلى التكامل وبناء المجتمع، ودورها المركزي في التعاون الإقليمي. كما أكّد أنّه يتعيّن على الصين ورابطة أمم جنوب شرق آسيا ربط مبادرة الحزام والطريق مع استراتيجيات التنمية لدى دول أخرى في المنطقة، وأن يعملوا بشكل مشترك على رفع سويّة التعاون الأمني، سواءً في الميادين التقليديّة أو غير التقليديّة.

إنّ صياغة وتنفيذ مشروع مشترك بين منظمة العمل الدولية والصين بشأن التعاون بين بلدان الجنوب بهدف توسيع نطاق خدمات التشغيل وتعزيز معلومات سوق العمل في كمبوديا، هو خير مثال فعلي على التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي ضمن إطار أهداف التنمية المستدامة. فعلى مدى عامين (٢٠١٤-٢٠١٥)، انتفعت كمبوديا وجمهورية لاو الديموقراطيّة الشعبيّة بشكلٍ عظيم من الخبرات الصينية، ولا سيّما من الجولة الدراسيّة والتعرّف على نظام خدمات التشغيل المتقدّم والشامل والمكثّف في الصين. لقد ذكرنا فيما يلي أنّ العمل التمهيدي الذي تم خلال المرحلة الأولى كان قد حقق خدمات تشغيل نوعيّة، وإيجاد عزيمة تحرص جاهدة إلى انجاز مِرفق يقدم خدمات تشغيل متعددة مجاناً كما في الصين.

ذكر الباحث اكزيادونج (٢٠١٦): نظراً للهدف الرئيسي من التشغيل واستراتيجيته، فإنّ نتائج مشروع التعاون بين بلدان الجنوب الذي تنفذه المنظمة بالاشتراك مع الصين سوف تُسهم في تحقيق الخطة لعام ٢٠٣٠ التي تضم أبعاد الاستدامة الثلاثة – الاقتصاديّة والاجتماعيّة والبيئيّة. وعلى نحو أكثر تحديداً، سوف تعمل نتائج المشروع على تغذية خطة الأمم المتحدة التي تدعو إلى " زيادة نسبة عدد الشباب والكبار الذين تتوافر لديهم المهارات المناسبة بشكلٍ كبير، بما في ذلك المهارات التقنية والمهنية، للعمل وشغل وظائف لائقة ولمباشرة الأعمال الحرة بحلول عام ٢٠٣٠". هذا ويستمر تنفيذ المشروع تحت إطار جهود منظمة العمل الدولية بشأن التعاون بين

بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وضمن هذا الإطار ذاته سوف يجمع الدعم الصيني بين تقديم الموارد المالية ونطاق واسع من مبادرات تبادل المعارف استناداً إلى خبرات على المستوى الوطني ومستوى المحافظة. إنّ ما ستقدمه الصين من مساعدات تقنية وخدمات استشاريّة وتقاسم أفضل الممارسات والخبرات، سوف يُشكل محور هذا التعاون مع كمبوديا وجمهورية لاو الديموقراطيّة الشعبيّة، فضلاً عن خبرات منظمة العمل الدولية والاعتماد على مخزون ضخم من الحالات الدراسيّة المستقاة من آسيا ومناطق أخرى. كما سيُساهم المشروع في إنشاء سوق عمل وموارد بشريّة أكثر تطوّراً بهدف تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي.

السلامة والصحة المهنية في الصين ودول رابطة أمم جنوب شرق آسيا (ASEAN)

يُشار في الصين إلى السلامة والصحة المهنيتين (OSH) بمصطلح "السلامة في العمل"، ومن المعروف أنهما متصلتان اتصالاً مباشراً بأمن حياة الناس ورفاههم، وبقوّة التناغم الاقتصادي والاجتماعي. وفي ظل النماء السريع الذي تشهده دول رابطة أمم جنوب شرق آسيا، يُشكل وضع السلامة والصحة المهنيّة تحديات خطيرة لمعظم هذه الدول. وعلى مدى سنوات عديدة من الجهود، عمدت هذه الدول إلى تكديس أنظمة وممارسات بهدف التخفيف من وطأة هذه المشكلات؛ وإذا ما أخذنا بالاعتبار أنّ الصين تواجه الوضع ذاته، فإنّ ذلك يوحي بمعنى مهم. تُعلّق الحكومة الصينية أهمية عظيمة على السلامة والصحة المهنيتين، بل وتستلهم سياستها من الوصفة التي يُقدّمها الهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة: "ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار". في عام ٢٠١٠، اعتمدت الإدارة الحكومية لشؤون السلامة في العمل (SAWS) القانون الأساسي لنظام إدارة السلامة والصحة المهنيتين في الصين، حيث دخل حيز النفاذ والتجريب عن طريق التنفيذ الشامل. من الحقائق المثبتة أنّ توحيد معايير السلامة في العمل تُشكّل بالنسبة للمنشآت آلية طويلة الأجل لبناء القدرات، حيث يُعتبر ذلك نقطة مرجعيّة للتفتيش الحكومي وأسلوباً مفيداً لمنع وقوع الحوادث. ثمة تطلعات وفرص عريضة تَمثل أمام التعاون بين الصين ودول رابطة أمم جنوب شرق آسيا، حيث يُرجى تنفيذ مزيد من التعاون بينهما في مجال السلامة والصحة المهنيتين. الأمر الذي من شأنه مساعدة الناس على العمل والعيش ضمن بيئات آمنة وصحيّة، وتعزيز الازدهار المشترك، وتقديم مساهمات جديدة للسلام والتنمية في شرق آسيا والعالم بأسره. إنّ هذه المبادرات تشحذ الهمّة وتساعد على تحقيق الهدف الثالث: "ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحيّة وبالرفاهيّة في جميع الأعمار".

إندونيسيا وأهداف التنمية المستدامة والتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي

يذكر جايا (٢٠١٦)، أنّ إندونيسيا قد شاركت منذ عام ٢٠١٦ ولغاية ٢٠١٤ في برامج تعاون بين بلدان الجنوب وتعاون ثلاثي تُقدّر قيمتها بحوالي ٤٩،٨ مليون دولار أمريكي. حيث يشتمل ملف البرامج على أكثر من ٧٠٠ برنامج يستهدف الأفراد شارك فيها ٤٠٠٠ مشارك تقريباً من آسيا والشرق الأوسط (٧٥٪)، وأفريقيا (١٧٪)، ومنطقة المحيط الهادئ (٥٪)، وأمريكا الجنوبيّة (٣٪). لدى إندونيسيا ثلاثة برامج رئيسيّة بشأن التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، هي: قضايا التنمية، والحوكمة الرشيدة وبناء السلام، والقضايا الاقتصادية. تعكس كل واحدة من هذه القضايا الميزة التفاضلية لإندونيسيا، وتُشكل ميداناً لإنشاء مركز إقليمي وعالمي للمعارف. عام ٢٠١٤، كان هناك ٢٦ مبادرة للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي

استنفدت من ميزانية الدولة ما يُقارب ١،١٨ مليون دولار أمريكي، هذا إلى جانب التمويل الوارد من شركاء التنمية أو الدول الشريكة.

وضمن جهودها الرامية إلى الإسهام في التنمية العالمية، وتحديداً بعد وضع أهداف التنمية المستدامة عام ٢٠١٥، أقرّت إندونيسيا عدة مجالات محوريّة تعكس التزامها تجاه أهداف التنمية المستدامة، تُدعى برامج رئيسيّة. ثمة عدة برامج رئيسيّة نفذتها إندونيسيا ضمن إطار التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي مثل، بناء القدرات من أجل برنامج تمكين المجتمع، والتلقيح الصناعي لأبقار التسمين، وإعادة تنشيط مركز المزارعين للتدريب الزراعي والريفي، وبرنامج خفض مخاطر الكوارث والتغير المناخي، وبناء القدرات بشأن برنامج الديموقراطية وفض النزاعات، وبشأن برنامج التجارة والتصدير، وبرنامج البُنى التحتيّة لقطاع الطرق، والسكان، وبشأن برنامج تنظيم الأسرة والصحة الإنجابيّة، وبرنامج المنح الدراسيّة الموجهة لشراكات الدول النامية، وبناء القدرات بشأن برنامج الاقتصاد الكلي والمالية العامّة والتمويل البالغ الصغر.

سياسة التكنولوجيا الاجتماعيّة والتعاون بين بلدان الجنوب
(مقتبس من كتاب لند، ٢٠١٦، المصدر السابق)

تضم سياسة التكنولوجيا الاجتماعيّة منتجات أو تقنيات أو منهجيات قابلة للاستنساخ والتكرار تُطوّر بالتشارك مع مجتمع معين وتُمثّل حلولاً فعالة للتحوّل الاجتماعي. أحد أنجح مشروعات التكنولوجيا الاجتماعيّة لغاية يومنا الحاضر هو البرنامج العام للحصول على الغذاء الذي تنفّذه البرازيل (PAA). لأكثر من عشرة أعوام، ما فتئ هذا البرنامج يستفيد من التكنولوجيا الاجتماعية في معالجة التحديات التي يشكلها الفقر في المناطق الريفيّة وأثره على سوء التغذية لدى الأطفال. إنّه برنامج ذو أثر قصير الأمد، بينما يعمل على بناء القدرة المحليّة على الصمود، والتنمية المستدامة الطويلة الأمد في المجتمعات. ويُقدّم البرنامج حلولاً لعدة تحديات مُلحّة، كما دعمت حكومات العالم النامي استنساخه وتكراره في بلادها من خلال التعاون بين بلدان الجنوب. ومن الجدير بالذكر، أنه استمد إلهامه من الدروس المستقاة من "برنامج البرازيل للقضاء على الفقر" الذي يهدف إلى القضاء على الجوع وتعزيز الأمن الغذائي والتغذوي. أمّا برنامج الشراء من الأفريقيين من أجل أفريقيا (النسخة الأفريقية من برنامج الحصول على الغذاء)، فهو نتاج الالتزام الذي قطعته حكومة البرازيل على نفسها خلال الحوار العالي المستوى بين البرازيل وأفريقيا بشأن الأمن الغذائي ومكافحة الجوع والتنمية المستدامة (برازيليا، أيار ٢٠١٠). وبعد الحصول على عونٍ ودعمٍ مالي من حكومة البرازيل ووزارة التنمية الدوليّة في المملكة المتحدة (DFID)، باشرت النسخة الأفريقيّة من برنامج الحصول على الغذاء (PAA Africa) بعقد شراكات مع كلٍ من أثيوبيا ومالاوي وموزمبيق والنيجر والسنغال، وذلك بواسطة التعاون التقني الذي قدمته منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO)، ومبادرة المشتريات دعماً للتقدّم (P4P) التي أطلقها برنامج الأغذية العالمي. حالياً، يعمل برنامج الحصول على الغذاء الأفريقي ضمن شراكات مع الحكومات ووكالات الأمم المتحدة والمجتمع المدني من أجل ربط مساعدات الغذاء في المدارس مع دعم الزراعة المحليّة. كما عمل على تنسيق الجهود الرامية إلى دعم صغار المزارعين الأسريين في النفاذ إلى الأسواق المؤسساتيّة، وتشجيع الأمن الغذائي للطلاب. تُعتبر طريقة التعاون بين بلدان الجنوب ركناً أساسياً من أركان برنامج الحصول على الغذاء الأفريقي، حيث يوفّر مُلكيّةً وطنيّة ومواصلة التبادل والتعلّم فيما بين الدول النامية المشاركة في البرنامج. ويُتيح كذلك فرصاً للتعاون الثلاثي مع شركاء التنمية من بلدان الشمال ووكالات الأمم المتحدة المتعددة الأطراف كبرنامج الأغذية العالمي ومنظّمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، إضافة إلى البرازيل التي تُحفّز بناء القدرات بين الدول الخمس الشركاء مع البرازيل ومع أصحاب المصلحة على الصعيد الإقليمي. إنّ برنامج الحصول على الغذاء يتماشى مع الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (NEPAD) التي أطلقها الاتحاد الأفريقي بهدف إطعام أطفال المدارس في أفريقيا وتقديم تغذية كافية لهم. تحمل برامج التغذية المدرسيّة وشراء الأغذية المحلية من صغار المزارعين الأسريين، فوائد عديدة على المدى القصير والطويل. ويُشكّل الابتكار جوهر مبادرات التعاون بين بلدان الجنوب، حيث يمكن ترسيخه عبر تقاسم التجارب الجنوبيّة، والتصميم المشترك، وأنشطة التخطيط ونقل التكنولوجيا.

دور البيانات في أهداف التنمية المستدامة

استجابةً لنطاق واسع من التحديات الماثلة أمام مراقبة الإنجاز المُحرز بشأن أهداف التنمية المستدامة، تم إنشاء الشراكة العالمية لبيانات التنمية المستدامة لتكون "شبكة عالمية للحكومات والمنظمات غير الحكومية والشركات لكي يعملوا سوياً على تعزيز الشمولية والثقة والابتكار بطريقة تُستخدم فيها البيانات لمعالجة جهود التنمية المستدامة التي يبذلها العالم" (GPSDD، ٢٠١٥). وهذا يُعتبر اعترافاً ملموساً بأنّ مهمة التأكد مما إذا كانت الدول قادرة على الوفاء بالتزامات أهداف التنمية المستدامة سوف تكون صعبة دون إصلاح عمليات تجميع وتكديس البيانات وتحليلها.

في تقريرها الذي يُبرز ضرورة وجود ثورة بيانات، جادلت الأمم المتحدة بأنّ "البيانات هي شريان الحياة بالنسبة لعملية صنع القرار، والمادة الخام اللازمة للمساءلة. وبدون بيانات ذات جودة عالية توفر المعلومات الصحيحة بشأن الأمور الصحيحة وفي الوقت الصحيح، فإنّ تصميم ومراقبة وتقييم السياسات الفعالة سيكون شبه مستحيل" (UN, 2014:2). وبما أنّها مهمة ضخمة، فهناك أصوات تنادي بضرورة أن يتمتع العامّة بالنفاذ إلى البيانات، لكي يتمكن الجميع من "مراقبة الإنجاز المُحرز، ومسائلة الحكومات، وتعزيز التنمية المستدامة" (UN, 2014:2). وعلى ذلك، فقد نودي بجعل البيانات مفتوحة لكي يتمكن مختلف أصحاب المصلحة من الوصول إلى البيانات واستخدامها لأغراض مختلفة صوب تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ذكر كاناريس (٢٠١٦، المصدر السابق)، أنّ الممارسات التي تستند إلى البيانات والتي تقوم على الأدلة تُشكّل فرصاً جديدة لقادة القطاعين العام والاجتماعي من أجل زيادة الأثر والتقليل من مواطن القصور. وينبغي لأجندة العمل اللائق أن تسعى لجعل جهود التغيّر الاجتماعي مستندة إلى البيانات. ثمة ضرورات اقتصادية وأخلاقية لاعتماد مقاربات تستند إلى الأدلة. ونظراً لاستمرار معضلة الموازنات المحدودة، يجب أن نوجه التمويلات إلى برامج ومبادرات تستخدم البيانات من أجل إثبات أثر الإنجاز، وأن تنأى بالتمويل بعيداً عن الممارسات والسياسات والبرامج التي تخفق باستمرار في تحقيق نتائج قابلة للقياس. ولهذا، من الأهميّة بمكان أن نُنشئ أدلة للممارسات والسياسات والبرامج التي من شأنها أن تُحقق النتائج الأكثر كفاءة بغية مساعدة صنّاع السياسات على اتخاذ قرارات أفضل. ومن خلال اعتماد مثل هذه المقاربات سوف تؤدّي الجهات المانحة التقليديّة عملها تحت إغراء العمل انطلاقا من الأعلى إلى القاعدة. وإذا ما أخذنا بالحسبان الطبيعة الأفقية للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي (الذي ينظر بعدسة "العدل")، عندئذ يصبح من الضروري هيكلة العمليات المنطلقة من القاعدة نحو الأعلى، وتنفيذ البرامج التي سوف تعمل على إشراك أفراد المجتمع مباشرةً في أنشطة التغيير الاجتماعي بشكلٍ منهجي استناداً إلى فكرة "الملكيّة"، وذلك بهدف تحقيق هدف معقّد على نطاق المجتمع المحلي.

إنّ التفاوت في جودة البيانات ومستوى الانفتاح يحتاج إلى إطار تعاون خاص يُساعد على تحسين جودة البيانات والانفتاح لدى العالم النامي. ويجب أن يأخذ إطار التعاون بالحسبان أنّ الدول النامية ما زالت عند نقطة البداية التي تختلف من دولة إلى أخرى، وأن يدرك بأنّها تستطيع أن تتعلّم من خبرات الاقتصادات المتقدّمة. فعلى سبيل المثال، ثمة دول مثل إندونيسيا والفلبين لديها تقريباً نفس الترتيبات المؤسّسية في ما يتعلّق بمبادرات البيانات المفتوحة، وبوسعها أن تتعلّم من بعضها البعض، وأن تحاكي في الوقت ذاته ممارسات الدول المتقدّمة مثل كوريا الجنوبية وأستراليا. وفي هذا السياق، يمسي التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي مهماً وضرورياً.

تحديات قانونيّة ماثلة أمام التشبيك بشأن التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي[1]

يُشكّل التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي (SSTC) إجراءً مُنسّقاً بين مختلف الأطراف الفاعلة الذين يسعون لتحقيق أغراض مختلفة تتراوح من التبادل البسيط للمعلومات إلى تنفيذ مهام مشتركة، وذلك بهدف معالجة نفس المشكلة عن طريق التشخيص المشترك والتخطيط للسياسات العامة، وتطوير موظّفي التدريب، وغير ذلك من إمكانيات التعاون العديدة. وبخلاف العلاقات القانونية الخاصة التي تُنظّمها العقود، فإنّ التحديات التي تنطوي على مشكلات اجتماعيّة لا تتمتع بنفس الفترة الزمنية التي تتمتّع بها التنمية. ونظراً للفروقات الجوهريّة في جودة مجال العلاقات القانونيّة الخاصّة، فإنّ العلاقات التي تُقام خلال عملية التعاون بين بلدان الجنوب لها طبيعة اجتماعية، مثلها مثل التعاون بين الشمال والجنوب.

وكما أورد ناجاو مينيز (٢٠١٦، المصدر السابق) أعلاه، فإنّ العلاقات الثلاثيّة تتكوّن من أصحاب عمل وعمّال وحكومة. حيث يتم إنشاء كلٍ من هذه العلاقات وتُنظّم بموجب تشريعات خاصّة تخوّلها إمكانات تنظيميّة متباينة تختلف من دولة إلى أخرى. إنّ هذه الحقيقة لوحدها ترجح كفة الجزء غير المتعادل عند إبرام اتفاقات التعاون، وذلك بسبب التحديات التي تُشكّلها لأحد الأركان القانون المعاصر الأساسيّة، ألا وهو المساواة بين الأطراف.

عندما يضم التعاون الدولة، تصبح المشكلات معقّدة إلى أبعد حدّ، وذلك بسبب الانقسامات السياسيّة الداخليّة تحديداً. نادرةٌ هي تلك الدول التي توصف بأنها كتلة أو "وحدة"، أي التي تمتلك سُلطةً سياسيّة. فبشكلٍ عام تنقسم الدول إلى حكومات مركزيّة وإقليميّة. ولكن لا تتمتع جميع الحكومات الإقليميّة والمحليّة بسلطة قانونيّة كفؤة بالقدر الذي يتيح لها إبرام اتفاقات تعاون، ولا سيّما عندما يتعلّق الأمر بالتعاقد على التزامات دوليّة. وبالتالي، يتعيّن التعامل بطريقة منهجيّة مع بعض الحواجز القانونيّة الحساسّة من أجل تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

[1] مقتبس من "مينيز"، ٢٠١٦، المصدر السابق

الوحدة ٢: مكافحة عمل الأطفال والإتجار وأشكال الرق المعاصر عن طريق أكاديمية التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي (ILO (SSTC

مقدّمة

في وقتنا الحاضر، ما زال ١٦٨ مليون طفل يُقاسون من عمل الأطفال. ينخرط نصفهم، حوالي ٨٥ مليون فتى وفتاة، في أسوأ أشكال عمل الأطفال، بينما يُعتبر العدد المتبقي صغاراً جداً على العمل. كما يرزح ٢١ مليون امرأة ورجل وطفل تحت نير العمل الجبري، وواقعون في شرك أعمال وخدمات استغلاليّة تولّد سنوياً ١٥٠ مليار دولار على الأقل من الأرباح غير المشروعة. إنّ عمل الأطفال والعمل الجبري يؤثران على الفئات الأكثر ضعفاً والأقل حماية، مما يؤدي إلى استمرار حلقة مفرغة قوامها الفقر والتبعيّة.

بدأت البرامج التجريبيّة بشأن التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي عام ٢٠٠٥، وذلك عندما تم توقيع مذكرات التفاهم مع حكومة البرازيل. إنّ برنامج الشراكة بين منظمة العمل الدوليّة والبرازيل الذي بوشر به عام ٢٠٠٩ من أجل تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب على منع عمل الأطفال والقضاء عليه، يشتمل على عدة أنشطة مشتركة تُنفّذ في نطاق واسع من الدول النامية. لقد تم تنفيذ عشرة مشروعات في إحدى عشرة دولة على المستويين الوطني ودون الوطني. حيث تم تطوير البرامج بدايةً في بوليفيا والإكوادور والباراغواي، ثمّ تم نشرها لاحقاً في منطقة السوق الجنوبيّة المشتركة (MERCOSUR) التي تضم الأرجنتين والبرازيل والأوروغواي، وبعدها في الدول الأفريقيّة التي تعتمد اللغة البرتغاليّة كلغة رسمية (PALOP)[2]، ومن ثمَّ إلى تنزانيا (أفريقيا) وتيمور-ليشتي (آسيا) وهاييتي (الكاريبي). أمّا المشروعات المتعلّقة بهاييتي والدول الأفريقيّة التي لغتها الرسمية البرتغاليّة (PALOP)، فقد شاركت صناديق الولايات المتحدة في تمويلها عن طريق الشراكة مع وزارة الخارجية الأمريكيّة ووزارة العمل تباعاً، وجرى تنفيذها بموجب اتفاقية تعاون ثلاثي مُبتكرة (الأولى من نوعها في تاريخ منظمة العمل الدوليّة). هذا وكان المشروع الذي موّلته وزارة التنمية الاجتماعية تحت عنوان "استراتيجيات من أجل تسريع خطوات القضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال"، قد دعم تنظيم وتنفيذ المؤتمر العالمي الثالث حول عمل الأطفال (CGTI III، البرازيل، تشرين الأول ٢٠١٣).[3]

---

[2] الدول الأفريقيّة الناطقة بالبرتغاليّة تضم ست دول أفريقيّة تعتمد اللغة البرتغاليّة كلغة رسميّة: أنغولا، كابو فيردي، غينيا-بيساو، موزمبيق، سان تومي وبرينسيبي، وغينيا الاستوائيّة.

3 خلال العام ٢٠١٣، كانت المشروعات التالية قيد التنفيذ: دول منطقة السوق الجنوبيّة المشتركة والدول الأفريقية التي تعتمد اللغة البرتغاليّة كلغة رسميّة، والإكوادور وهاييتي وتنزانيا، فضلاً عن مشروع دعم المؤتمر الثالث حول عمل الأطفال، وذلك عن طريق التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وخلال الفترة الواقعة بين كانون الثاني وكانون الأول من عام ٢٠١٣، ركزت منظمة العمل الدولية والبرازيل على استكمال خطط عمل وإجراءات نشر وتشجيع الترتيبات اللازمة للمشاركة في المؤتمر العالمي الثالث حول عمل الأطفال.

كانت المشروعات التي نُفّذت بشأن مكافحة عمل الأطفال في بوليفيا والباراغواي والإكوادور أول ما تم تنفيذه تحت برنامج التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي الخاص بوكالة التعاون البرازيليّة، حيث شكّلت حالات جيّدة من التنسيق مع وزارة العمل الأمريكيّة عبر طريقة التعاون الثلاثي. لقد تم تطوير آليات وممارسات التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بين مختلف الأطراف الفاعلة المشاركة مثل، الجولات الدراسيّة المشتركة المتعلّقة بموضوع التحويلات النقديّة المشروطة، وتفتيش العمل، وعمل الأطفال، وتشغيل الشباب، وتنمية المهارات.

البرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال (IPEC)

عام ١٩٩٢، أنشأت منظمة العمل الدوليّة البرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال (IPEC) على أن يتم تحقيق هدفه الكلي المتمثّل في القضاء على عمل الأطفال تدريجياً عن طريق تعزيز قدرة الدول لكي تتمكّن من التعامل مع المشكلة، والترويج لحراك عالمي لمكافحة عمل الأطفال. وحالياً ينفّذ البرنامج عمليات في ٨٨ دولة، كما بلغ انفاقه السنوي على مشروعات التعاون التقني ٦١ مليون دولار خلال عام ٢٠٠٨. إنه البرنامج الأضخم والوحيد من نوعه على مستوى العالم، وهو أكبر برنامج تشغيلي منفرد لمنظمة العمل الدوليّة.

على مدى السنوات الماضية، زاد عدد شركاء البرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال وتوسّع نطاقه وبات يضم حالياً منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمّال، والوكالات الدولية والهيئات الحكوميّة، والشركات الخاصّة، والمنظمات المجتمعيّة، والمنظمات غير الحكوميّة، والإعلام، والبرلمانيين، وسلطات القضاء، والجامعات، والجماعات الدينيّة، وبالطبع، الأطفال وأسرهم. يُمثّل عمل البرنامج الدولي وجهاً مهماً من أوجه أجندة منظمة العمل الدولية بشأن العمل اللائق. فإنّ عمل الأطفال لا يحول فقط دون اكتسابهم المهارات والتعليم اللازم لمستقبلهم، بل وأيضاً يُديم الفقر ويؤثر على الاقتصادات الوطنية من خلال فقدان القدرة على التنافس والإنتاجية وتوليد الدخل المحتمل. إنّ سحب الأطفال من العمل وتقديم التعليم الملائم لهم، ومساعدة أسرهم عن طريق التدريب وتوفير فرص العمل لهم، من شأنه أن يُساهم بشكلٍ مباشر في خلق فرص العمل اللائق للكبار.

وضع أولويات الفئة المستهدفة

بينما يظل هدف البرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال (IPEC) هو الحؤول دون جميع أشكال عمل الأطفال والقضاء عليها، إلّا أن الأولوية هي استهداف أسوأ أشكال عمل الأطفال التي عرّفتها اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٢ لعام ١٩٩٩ بشأن حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال، على أنها: "كافة أشكال الرق أو الممارسات الشبيهة بالرق، كبيع الأطفال والاتجار بهم وعبوديّة الدين والقنانة والعمل القسري أو الإجباري، بما في ذلك التجنيد القسري أو

الإجباري للأطفال لاستخدامهم في صراعات مسلحة؛ استخدام طفل أو تشغيله أو عرضه لأغراض الدعارة، أو لإنتاج أعمال إباحية أو أداء عروض إباحيّة؛ استخدام طفل أو تشغيله أو عرضه لمزاولة أنشطة غير مشروعة، ولا سيما انتاج المخدرات بالشكل الذي حُدّدت فيه في المعاهدات الدوليّة ذات الصلة والاتجار بها؛ الأعمال التي يُرجّح أن تؤدي بفعل طبيعتها أو بفعل الظروف التي تُزاول فيها، إلى الإضرار بصحة الأطفال أو سلامتهم أو سلوكهم الأخلاقي".

التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي (SSTC) ومبادرة أمريكا اللاتينية حالة منطقة الكاريبي (بيفوتي-قبرص، إ، ٢٠١٦)

تُعرّف منظمة العمل الدولية مصطلح "عمل الأطفال" على أنّه "العمل الذي يحرم الطفل من طفولته وقدرته وكرامته، ويرجح أن يُحدث ضرراً بنموه البدني أو العقلي". ويجدر التنويه إلى أنّ عمل الأطفال بناءً على التعريفين يُسبب اضطراباً وإخلالاً خطيراً في حياة الطفل، وكلتا المنظّمتين مُتعنتتان بشأن هذا الوضع. وبهدف الوصول إلى عالم خالٍ من عمل الأطفال، أقامت الدول قبل عشرين سنة تحالفاً أطلقت عليه اسم "المبادرة الإقليمية صوب أمريكا لاتينية ومنطقة كاريبي تخلوان من عمل الأطفال. حيث ترمي المبادرة إلى إعلان منطقتي أمريكا اللاتينية والكاريبي كأول المناطق النامية في العالم خُلوّاً من عمل الأطفال. لهذا، ومن أجل إنجاز هذا الهدف، كان من الضروري أن تُشارك جميع دول المنطقة مع أمريكا اللاتينية. الأمر الذي أدّى بدوره إلى نشوء التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وحملتهما بشأن تصديق خارطة الطريق المتعلّقة بتحقيق القضاء على عمل الأطفال في أمريكا اللاتينية والكاريبي. وبهذا الصدد سوف يضع التعاون بين بلدان الجنوب (SSTC) أنظمة مراقبة مناسبة عن طريق تعيين مهام وأدوار محددة تعمل الدول الأعضاء على تأديتها، مثل: تحقيق أعلى مستوى من الدعم السياسي بشأن إجراءات المبادرة الإقليمية؛ وتوفير المناصرة على مستوى المنتديات الوطنية ودون الوطنية والإقليمية والعالمية، بهدف ضمان تنفيذ المبادرة الإقليميّة؛ التفاعل على نحو فعّال مع الأمانة التقنيّة المعنيّة بتنفيذ جميع مكونات خطط وبرامج المبادرة الإقليمية؛ إقامة الصلات مع المستويين الوطني والإقليمي للمبادرة، ونشر المعلومات، وإضفاء الصبغة الاجتماعيّة على الاتفاقيات، وضمان دفق التنسيق وتلقّي التغذية الراجعة بين أصحاب المصلحة؛ وضمان الامتثال للسياسات والاستراتيجيات ومتابعتها وإدارتها، وذلك حسب تفويض شبكة نقاط الاتصال؛ والتنسيق مع شبكة نقاط الاتصال بشأن تصميم ومتابعة وتنفيذ استراتيجيّة المبادرة الإقليمية بشأن المناصرة وحشد الموارد.

التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي (SSTC) ومجتمع الدول الناطقة بالبرتغاليّة: كابو فيردي وأنغولا وموزمبيق والبرازيل

في كابو فيردي، هنالك معهد كابو فيردي للأطفال واليافعين (ICCA) الذي سلّط عليه الضوء جيرسون غوميز (غوميز، ج. ٢٠١٦، المصدر السابق)، وهو المؤسسة المعنيّة بمنع عمل الأطفال والقضاء عليه. وكان قد سبق إنشاء هذه المؤسسة معهد كابو فيردي للقاصرين (ICM) الذي تأسس عام ١٩٨٢، حيث أوكل إليه مسؤوليّة "تعزيز وضمان رفاه الأطفال واليافعين وحمايتهم من أيّ وضع من شأنه أن يُهدد، بطريقة أو بأخرى، نموهم المتناسق والمتكامل". وحالياً، يعكف معهد كابو فيردي للأطفال واليافعين على تغيير مقاربته وعمليات التدخّل عن طريق إدخال مفاهيم جديدة ومعاملة الطفل على أساس الحقوق. وعلى ذلك، شارك المعهد عام ٢٠١٠ في ورشة عمل أقامتها الحكومة البرازيليّة وخُصّصت لتخطيط وتصميم مشروع للقضاء على عمل الأطفال، وذلك ضمن إطار تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب في مجال عمل الأطفال. ولنا أن نتصوّر أنّ البرازيل قد راكمت الخبرات ووحّدت نفسها كدولة تمتلك ممارسات جيّدة في مجال منع عمل الأطفال والقضاء عليه.

انبثق عن الشراكة المقترحة بين الحكومة البرازيليّة ومنظمة العمل الدوليّة ودول تنزانيا وغانا وأنغولا وكابو فيردي وغينيا بيساو وموزمبيق وسان تومي وبرينسيبي، تعاون أدى إلى تنفيذ عدة نشاطات مشتركة كان لها تأثير إيجابي على إجراءات السلطات الوطنية الرامية إلى الحؤول دون هذه الظاهرة والقضاء عليها. كانت النتائج مقبولة وأثارت جدلاً شديداً حول عمل الأطفال، وذلك من خلال مختلف ورشات العمل التي أجريت على المستوى الوطني وركّزت على توعية الإدارة العامة وإدارة العمل والشركاء الاجتماعيين والمنظمات غير الحكوميّة حول القضاء على عمل الأطفال. وضمن إطار المشروع، أعدّت الدول الأفريقيّة الناطقة بالبرتغاليّة وأقرّت خطة عمل وطنية لحظر عمل الأطفال والقضاء عليه؛ حيث وضعت قائمة بالأعمال الخطرة المحظورة على الأطفال واليافعين، وبصدد تشكيل لجان وطنية ثلاثيّة أو غيرها من الهيئات الاستشاريّة للتعامل مع القضايا المتعلّقة بعمل الأطفال بموجب السياسات والتشريعات القائمة. علاوةً على ذلك، استطاع المشروع تقويّة الحوار الاجتماعي، وأتاح تقاسم الخبرات بين الدول الأعضاء في جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية (CPLP)، معززاً بذلك التعاون بين بلدان الجنوب في هذه البلدان، وتحديداً بين الدول الأفريقيّة الناطقة بالبرتغاليّة. كان من شأن المشروع أن ساعد على إقناع الدول بتصديق الاتفاقيتين رقم ١٣٨ ورقم ١٨٢. على سبيل المثال، شجعت الاجتماعات الإقليمية دولة كابو فيردي على استكمال إجراءات تصديق الاتفاقية رقم ١٣٨، علماً بأنّ كابو فيردي كانت الدولة الوحيدة من دول جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية (CPLP) التي أشارت إليها الاستعراضات التي قدمتها منظمة العمل الدوليّة على أنها لم تُصدّق على الاتفاقية ١٣٨. ولكنها في نهاية المطاف، صادقت عليها في شهر شباط عام ٢٠١١.

وبمعنى أوسع، كان هذا المقترح في كابو فيردي يهدف إلى تعزيز توحيد السياسة الوطنيّة في ما يتعلّق بمكافحة عمل الأطفال عن طريق تقديم الاستشارات بشأن مراجعة وتحديث خطة العمل الوطنية بغرض اعتمادها من قبل مجلس الوزراء. فضلاً عن ضمان وجود آليّة معلومات وتوعية لمختلف الفئات المستهدفة على المستوى الوطني في مجال عمل الأطفال وأسوأ أشكاله. كانت الغاية الأساسيّة من المبادرة أن يُصار إلى تعزيز القدرات المؤسسيّة والمحليّة، إضافة إلى توحيد العملية من أجل اعتماد خطة العمل الوطنيّة من قبل المجلس الوزاري كسياسة عامّة لحظر ظاهرة عمل الأطفال في البلاد والقضاء عليها.

يُقدّم سيلفا، ك. (سيلفا، ٢٠١٦) مثالاً مشرقاً آخر عن التعاون بين بلدان الجنوب والحوار الاجتماعي الجيّد بشأن عمل الأطفال في دول جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية (CPLP): جاء تدريب دعم حقوق الأطفال من خلال التعليم والفنون والإعلام (SCREAM) كنتيجة للمشروع، حيث عمل خبراء منظمة العمل الدوليّة في أنغولا مع الحكومة وشركائها الاجتماعيين. لقد اشتمل المشروع على تدريب حوالي ٤٠ معلماً من لواندا على منهجيّة دعم حقوق الأطفال من خلال التعليم والفنون والإعلام (SCREAM)، بما فيهم معلمين أنغوليين سافرا إلى موزمبيق لتدريب مُعلّمين موزمبيقيين. كان من شأن هذا النشاط أن وطّد العلاقات بين معلمي أنغولا وموزمبيق، حيث بدئوا منذ ذلك الحين بمناقشة استراتيجيات مشتركة لمكافحة عمل الأطفال.

الوحدة ٣: خلق فرص العمل والتغيّر المناخي والعمليات الانتقالية العادلة

مقدّمة

لا يمكن للحكومات بمفردها أن تحقق التزامات الخطة لعام ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة والتغير المناخي. فينبغي أن يؤدي الشركاء الاجتماعيين، وتحديداً منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال، دوراً محورياً في توليد ونشر الحلول التي نحتاج إليها على المستوى العالمي. إنّ منظمة العمل الدولية مع هيئاتها المكوّنة الثلاثيّة تحتل موضعاً يُتيح لها تعزيز مثل هذا التفاعل مع مختلف الأطراف الفاعلة أكان ذلك داخل الدول ذاتها أم بين بعضها البعض. في تشرين الثاني ٢٠١٥، أقر مجلس إدارة المنظمة المبادئ التوجيهيّة للانتقال العادل صوب اقتصادات ومجتمعات مستدامة بيئياً للجميع. وتغطي هذه المبادئ التوجيهية تسعة مجالات تتعلّق بالسياسات، وتُقدّم إطاراً توجيهياً شاملاً للحكومات والعمّال وأصحاب العمل لكي يعملوا سوياً داخل الدولة الواحدة أو بين دولة وأخرى لإضفاء مغزى عملي على أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة، وذلك عن طريق تشجيع النمو الاقتصادي المستدام بيئياً، وخلق فرص العمل والشمول الاجتماعي – عدم ترك أي أحد خلف الركب.

إنّ الدور المُطّرد لما يُدعى بالدول "الناشئة"، بما فيها البرازيل والصين وتركيا وكوريا الجنوبية والهند وجنوب أفريقيا وغيرها، في ميادين التجارة والمالية والاستثمار والحوكمة الاقتصاديّة العالميّة، أدى إلى الإخلال بالقواعد والخطوط التاريخيّة الفاصلة في مجال التعاون الدولي. فعلى مدى سنوات طويلة، اقترن التعاون الإنمائي بعملية أحادية الاتجاه والبُعد لنقل موارد ومعارف وخبرات وتقنيات بلدان الشمال (الغرب) إلى بلدان الجنوب (الدول النامية التي غالبيتها من الدول الأفريقية). "حتى لو كان التعاون بين الشمال والجنوب هو الشكل السائد من التعاون، سواءً من ناحية القيمة أم الحجم، إلّا أن التعاون بين بلدان الجنوب قد ازداد بشكلٍ كبير خلال السنوات الأخيرة وانتقل من كونه ظاهرة هامشيّة نسبياً في أواخر السبعينيات إلى حقيقة اقتصادية عالمية اكتسبت مكانتها على المستوى الدولي في تطوير آليات التمويل" (مركز التجارة الدوليّة – المنظمة الدولية للفرانكفونيّة (OIF)، ٢٠١٤، صفحة ٥). تُعتبر تقارير الأمين العام للأمم المتحدة الأخيرة حول التعاون بين بلدان الجنوب، دليلاً على أنّ أهمية التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي آخذة بالتزايد. وقد انعكس ذلك في حقيقة مفادها أنّ الجنوب لم يتجمّع على شكل قوة مالية منفردة فحسب، بل إنّ أثره الجماعي على الاقتصاد العالمي أيضاً قد تصاعد تصاعداً مُطّرداً. حالياً، تحتفظ الاقتصادات الناميّة باحتياطي يتجاوز ٥ مليار دولار، أي ما يُعادل ٤٧٪ من التجارة العالميّة، حيث يُشكّل التدفق بين بلدان الجنوب نصف هذا الاحتياطي الإجمالي. ومن الجدير بالذكر أنّ ذلك سوف يكون أحد محركات النمو الرئيسيّة خلال السنوات المقبلة. إنّ هذه الاتجاهات هي دليل على وجود مُطالبة وفرصة لتحويل التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي إلى محرك نمو ضخم صوب تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي اجتماع المائدة المستديرة الرفيع المستوى بشأن التعاون بين بلدان الجنوب المُنعقد خلال مؤتمر قمة الأمم المتحدة لاعتماد خطة التنمية (UNSD) الذي جرى في ٢٠١٢، كان من الطبيعي أن يقول الأمين العام للأمم المتحدة، بان كي مون، أنّ "التعاون بين بلدان الجنوب سوف يؤدّي دوراً رئيسياً في تنفيذ الخطة لعام ٢٠٣٠، وفي تحقيق أهداف التنمية المستدامة".

وفقاً لكيمانزي (٢٠١٦، المصدر السابق)، فإنّ اعتماد اتفاق باريس في كانون الأول من عام ٢٠١٥، هو نقطة تحوّل تاريخيّة في الدبلوماسية المتعددة الأطراف بهدف تمكين العمل العالمي بشأن تغيّر المناخ. كما أنّ التشغيل والتنمية البيئيّة والاجتماعيّة من أبعاد التنمية المستدامة الضروريّة وذات الصلة الوثيقة. حيث تنص الاتفاقيّة على أنّ إجراءات الأطراف الراميّة إلى معالجة تغيّر المناخ ينبغي أن تَحترم وتُعزز وتراعي الالتزامات الخاصة بكل دولة تجاه حقوق الإنسان، بما في ذلك المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ويتعيّن على الإجراءات المتعلّقة بالتغيّر المناخي أن تأخذ بالاعتبار أيضاً ضرورة توفير الانتقال العادل للقوى العاملة وتعزيز الوظائف اللائقة. من شأن مثل هذا النهج المتكامل أن يدير الدفّة نحو الاستدامة البيئيّة ويجعلها وسيلة مهمّة للتنمية، وذلك عن طريق خلق فرص عمل أكثر وأفضل، والإدماج الاجتماعي، وخفض الفقر. من المُثبت والموثّق أنّ جهود مكافحة تغيّر المناخ المتواصلة تؤدي على الأرجح إلى تسليط الضوء على ما يوجد من أنماط الهشاشة القائمة على أساس النوع الاجتماعي (UNDP، ٢٠٠٧). ويضم ذلك الفجوات المتفاقمة بين الجنسين التي قد تؤثّر على قدرة المرأة على التكيّف مع التغيّر بسبب قلة النفاذ إلى وسائل إنتاجيّة والسيطرة عليها، كالأرض والقروض، والمُدخلات الزراعيّة، والتكنولوجيا، والتمثيل المتساوي في صنع القرار (أغويلار، ٢٠٠٨). في دول عديدة، تؤدّى حالات الجفاف والفيضان وإزالة الغابات إلى ازدياد عبء العمل غير المتساوي المُلقى على عاتق الفتيات والنساء، تاركاً لهنّ وقتاً أقل للحصول على التعليم والانخراط في أعمال مدفوعة الأجر (منظمة العمل الدولية، ٢٠١٣). إنّ وجود سياسات مناسبة لمعالجة التغيّر المناخي قد يسفر عن فرص ربحيّة، وفي الحقيقة، قد تكون هذه الفرص أعظم في الدول النامية والاقتصادات الناشئة. ولهذا السبب تُعتبر عمليات التبادل ضمن إطار التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي مهمّة في هذا الميدان. إنّ تغيّر المناخ مشكلة عالميّة، وغالباً ما تكون الحلول الموضوعة لمعالجتها خاصّة بسياقها. غير أنّ عدداً من الدول، وتحديداً الاقتصادات الناشئة والدول الناميّة والدول الجزريّة، تتقاسم ظروفاً اجتماعيّة-اقتصاديّة متشابهة، بل وتواجه نفس النوع من تحديات التغيّر المناخي التي يعاني منها قطاع الزراعة والسياحة والصناعة والاقتصادات الريفيّة. لقد تم تجربة العديد من الاستجابات التقنيّة والمتعلقة بالسياسات في أنحاء مختلفة من العالم، وذلك من أجل تعزيز قدرة الأنظمة الاقتصاديّة والاجتماعيّة على الصمود. واستناداً إلى الدروس المستخلصة منها، تم تحديد الممارسات الناجحة وتقييم تلك الاستجابات المرشحة للاستنساخ والتكرار في دول أخرى. بمقدور التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي أن يقطع شوطاً طويلاً من أجل تمكين الدول من التعلّم من مثل هذه الخبرات وزيادة زخم عملنا بغية معالجة التغيّر المناخي وتحقيق الخطة لعام ٢٠٣٠. وقد يشتمل هذا التعاون كذلك على تقاسم الممارسات الجيدة المتعلقة بإدماج النوع الاجتماعي. ومن الأمثلة على ذلك؛ بناء القدرات، إذ ينص اتفاق باريس في المادة رقم ١١ (٢) أنّ بناء القدرات ينبغي أن يكون قُطري التوجّه وعمليّة فعّالة وتكراريّة قائمة على المشاركة وشاملة لعدّة قطاعات ومراعية لمنظور النوع الاجتماعي. كما يُنادي الاتفاق بالتوازن بين الجنسين في عمليّة صنع القرارات، فعلى سبيل المثال، ينص الاتفاق في الفقرة رقم ١٠٣ بشأن "تيسير التنفيذ والامتثال"، أنه يتعيّن على لجان صنع القرار أن تأخذ بالحسبان، من بين عوامل أخرى، الهدف المتمثّل بتحقيق التوازن بين الجنسين. حرصت منظمة العمل الدولية على المشاركة بشكلٍ نشط في المعرض العالمي للتنمية القائمة على التعاون فيما بين بلدان الجنوب، الذي استضاف النظام العالمي للتنمية المستدامة (GSSD، ٢٠١٠) في مقر منظمة العمل الدولية. وفي عام ٢٠١٣، استعرض المعرض العالمي العمل الذي أنجزته البرازيل مع دول أخرى في الأمريكيّتين بشأن "المنحة الخضراء" المسماة "الحقيبة الخضراء"، وذلك تحت إطار التعاون بين بلدان الجنوب: برنامج حفظ الدعم – تأسّست

المنحة الخضراء في ١٤ تشرين الأول عام ٢٠١١، كأحد أجزاء استراتيجيات الحكومة، ألا وهو خطة "برازيل خاليّة من الفقر". حيث باتت هذه المبادرة تعود بالنفع على أطراف فاعلة مهمّة في مجال حفظ البيئة في البلاد، مثل الشعوب الأصلية، وأحفاد المارون، والمجتمعات الاستخراجيّة التقليديّة، والمستوطنات الريفيّة، والمزارعين الأسريين. أمّا أهداف المنحة فهي كالتالي: تشجيع حفظ الأنظمة البيئيّة (صيانة واستعمال مستدام)؛ تعزيز المواطنة وتحسين الظروف المعيشيّة؛ ورفع دخل الفئات التي تعيش في فقر مدقع وتمارس نشاطات حفظ الموارد الطبيعيّة في المناطق الريفيّة؛ وتشجيع مشاركة المستفيدين في نشاطات التدريب البيئي والاجتماعي والتقني والمهني. لقد اتخذت البرازيل زمام المبادرة بأن تتعاون مع دول أخرى في جنوب الكرة الأرضيّة في مجالي التنمية المستدامة والعمل اللائق (http://www.ilo.org/pardev/south-south/lang--en/index.htm). لقد تعلّمنا بأنّ تجارب التعاون بين بلدان الجنوب في مجال تقاسم المعارف عن طريق مقاربات تستند إلى إنشاء شبكات للمزاولين والباحثين ومؤسسات التدريب على الصعيدين العالمي والإقليمي، يمكن أن تُشكّل طريقة قويّة لمأسسة التعلّم وتقاسم الخبرات بين الدول. على سبيل المثال، شبكة المؤسسات المعنيّة بتقييم الوظائف الخضراء (GAIN) هي عبارة عن شبكة تعاونيّة للمؤسسات الوطنية المعنيّة بالبحوث والسياسات في أكثر من ٢٠ دولة. تعمل شبكة (GAIN) على تعزيز البحوث التعاونية وتبادل الخبرات تحت إطار التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من أجل بناء قدرات المؤسسات الوطنية في الدول النامية بهدف رفد السياسات والاستثمارات بالمعلومات المتعلقة بالنمو الأخضر والوظائف الخضراء.

ثمة عدد من برامج ونماذج التدخلات المهمة جداً سواء كان ذلك بالنسبة لتغيّر المناخ أم للعمل اللائق مثل برامج الاستثمار القائمة على كثافة فرص العمل، وتطوير المهارات اللازمة للوظائف الخضراء وريادة الأعمال الخضراء، والحماية الاجتماعيّة استجابةً للكوارث الناجمة عن المناخ، وتعزيز الحالات الانتقاليّة العادلة في أسواق العمل. لقد ثبت أنّ هذه البرامج قد وفّرت خبرات قيّمة وتعليم يمكن للدول أن تتقاسمها وتنميها. إنّ الانتقال إلى الاستدامة البيئيّة يوفر، عبر الاستثمار الصحيح وظروف السياسات الصحيحة، إمكانيّة تعظيم الإدماج الاجتماعي بما في ذلك تحسين فرص النساء، وبالتالي فهو يُسهم في تحقيق المساواة بين الجنسين. وقد تفتح خدمات جديدة وما يصاحبها من فرص عمل، أمام الأشخاص الذين عانوا فيما سبق من الاستبعاد والكراهية في سوق العمل. هناك مؤشران على بدء حدوث ذلك هما، الوصول إلى طاقة أنظف والدفع مقابل الحصول على خدمات بيئيّة (المصدر السابق، صفحة ٤٢). وبغرض الاستفادة من هذا الكم من المعارف، سوف تُطلق منظمة العمل الدولية في شهر تموز ٢٠١٦، أكاديميّة جديدة بشأن التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بحيث تشتمل على وحدات تدريبية حول الروابط ما بين التغير المناخي والتعاون بين بلدان الجنوب وحالات الانتقال العادل. كما سيتم استعراض خبرات في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني. إنّ التقارب بين الاقتصاد الاجتماعي والتضامني كمجال موضوعي والتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي كوسيلة تعاون، يُعتبران فرصةً استراتيجيّة بالنسبة لمنظمة العمل الدوليّة. تُمثّل هذه الأكاديميّة فرصةً لتوضيح استجابة الأمم المتحدة الجماعية لشروط أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة وأحكام اتفاق باريس بشأن تغيّر المناخ، وكذلك لإظهار قدرتها على تيسير التعاون بين بلدان الجنوب وتبادل الخبرات في هذه الميادين.

التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي (SSTC) وأهداف التنمية المستدامة (SDGs) وتغيّر المناخ

خلال قمة الأمم المتحدة عام ٢٠١٥، اعتمد قادة العالم أهداف التنمية المستدامة التي حلّت محل الأهداف الإنمائية للألفيّة، حيث وسمت الانطلاقة المشتركة الثانية للمجتمع الدولي بشأن بذل الجهود الرامية إلى تحقيق بعض الأهداف الإنمائية المستدامة المشتركة.
كان من تبعات ذلك أن أصبح المجتمع الدولي مُطالباً بالنظر إلى التنمية نظرة تقدّميّة بصفتها قضية تعاون أكثر من كونها نهج مساعدات إنمائية تقليديّة. لقد أصبح مجتمع التعاون الإنمائي الدولي الذي كان فيما سبق يقوم على أساس المساعدات الإنمائية التي تموّلها الحكومات في الأساس، مُطالباً بتركيز موارده وخبراته وقدراته نحو تحقيق الطموحات المذكورة في ١٧ هدفاً لخطة التنمية لعام ٢٠٣٠، وذلك عن طريق الشراكات المتعددة القطاعات. حيث تعمل هذه الشراكات على جمع الأطراف الفاعلة على المستوى الأقاليمي والإقليمي ودون الإقليمي من قطاعات أكاديمية وحكومية وخاصّة، واضعة نُصب عينيها هدفاً مشتركاً يتمثّل بحل مشكلات مشتركة تواجه البشريّة في يومنا الحاضر.

تُعتبر تقارير الأمين العام للأمم المتحدة الأخيرة حول التعاون بين بلدان الجنوب، دليلاً على أنّ أهمية التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي آخذة بالتزايد. وقد انعكس ذلك في حقيقة مفادها أنّ الجنوب لم يتجمّع على شكل قوة مالية منفردة فحسب، بل إنّ أثره الجماعي على الاقتصاد العالمي قد تصاعد كذلك تصاعداً مُطّرداً. حالياً، تحتفظ الاقتصادات الناميّة باحتياطي يتجاوز ٥ مليار دولار، أي ما يُعادل ٤٧٪ من التجارة العالميّة، حيث يُشكّل التدفق بين بلدان الجنوب نصف هذا الاحتياطي الإجمالي. ومن الجدير بالذكر أنّ ذلك سوف يكون أحد محركات النمو الرئيسيّة خلال السنوات المقبلة. إنّ هذه الاتجاهات هي دليل على وجود مُطالبة وفرصة لتحويل التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي إلى محرك نمو ضخم صوب تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي اجتماع المائدة المستديرة الرفيع المستوى بشأن التعاون بين بلدان الجنوب المُنعقد خلال مؤتمر قمة الأمم المتحدة لاعتماد خطة التنمية (UNSD) الذي جرى في ٢٠١٢، كان من الطبيعي أن يقول الأمين العام للأمم المتحدة، بان كي مون، أنّ " التعاون بين بلدان الجنوب سوف يؤدّي دوراً رئيسياً في تنفيذ الخطة لعام ٢٠٣٠، وفي تحقيق أهداف التنمية المستدامة".

تقف الأمم المتحدة وغيرها من شركاء التعاون الإنمائي أمام فرصة رائعة والتزام يتمثّلان في خدمة شعوب العالم على شقّي الكرة الأرضية الشمالي والجنوبي، وذلك عن طريق الاستفادة من الميّزات الفريدة التي يتمتّع بها إطار التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. ينخرط جنوب الكرة الأرضية حالياً بتطوير الأفكار وتقاسم المعارف والممارسات الجيّدة ووضع أدوات وآليات مالية تقود عملية التحوّل السريع لبلدان الجنوب. كما نشطت بنوك التنمية الإقليمية لدى دول الجنوب في دفع التغيرات المنظورة. إنّ الفورة التي تشهدها اقتصادات البرازيل والصين والهند وجنوب أفريقيا جعلتهم يجتمعون مع روسيا قبل عدة سنوات من أجل إنشاء بنك التنمية الجديد، حيث يُعتبر مثالاً رائعاً على التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وأصبح ذو تأثير رئيسي في الميدانين الجيوسياسي والاقتصادي، ومكوناً أساسياً لفجر جديد من عمليات وضع الأولويات والمشاركة العالمية نحو علاقة أكثر تساوياً بين مناطق يُعتبر معظمها مُستقبِلاً تقليدياً ومناطق أخرى يُعتبر معظمها مانحاً تقليدياً.

يضم التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بطبيعته، مُكوّن الاستدامة المُدمج في نهج إعداد البرامج المستخدم في تصميم المشاريع وتنفيذها عن طريق الاستخدام المكثّف لأساليب مُجرّبة ومُختبرة تم تطبيقها في مشاريع مماثلة/ذات صلة، وفي مواقع ذات بيئات وسياقات مماثلة/قريبة التشابه. إنّ دول الجنوب جادّة ومساهمة خبيرة في الإنجازات التكنولوجيّة والمعرفيّة المناسبة التي تتوافق مع ظروفها، إضافة إلى الإنجازات التي يمكن استهلاكها في أي مكان آخر في العالم.

هذه التوليفة من الثراء والتقدّم التكنولوجي والاستقرار السياسي المتنامي، الممزوجة بطموح أن تُصبح دول الجنوب عموماً ذات دخل متوسط أو أفضل، تُعدّ هبةً ونعمةً بالنسبة للتنمية المستدامة. وهنالك فرصة تلوح أمام الامم المتحدة والمنظمات الأخرى المنخرطة في المساعدة الإنمائيّة الرسميّة (ODA)، وهي أن تستفيد من النوايا الحسنة لدى الحكومات تجاه تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ففي أعقاب اعتماد الخطة لعام ٢٠٣٠، استجمعت الحكومات همتها بشأن القضايا التي تحتاج عملاً عالمياً فورياً، وصاغت اتفاقات مُلزمة في سبيل معالجتها. نذكر من بين هذه الاتفاقات، اتفاقية أديس أبابا، وإطار سِنداي، ومسار ساموا، واتفاق باريس بشأن تغيّر المناخ. وعلى المستوى الوطني، تعمل الدول على مجانسة برامج وطنية مع هذه الأهداف. سوف يُشكّل التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي نهجاً شائعاً وعملياً لإثراء الجهود الفرديّة وتحفيز أثر مُضاعَف لمنظومة المبادرات التي تُعالج خطة التنمية لعام ٢٠٣٠.

التعاون بين بلدان الجنوب في توغو:
دراسة حالة كتبها أجبينوزان، ك. (٢٠١٦، المصدر السابق)

توغو والصين

منذ إقامة علاقات دبلوماسية بين البلدين في ١٩ أيلول عام ٢٠١٧، تحظى توغو والصين بتعاون مُثمر في المجالات السياسيّة والاقتصاديّة والتقنيّة والماليّة والاجتماعيّة-الثقافيّة. يستند التعاون بين الصين وتوغو إلى مجموعة من القيم والمُثل كتلك المتعلّقة بالسلام والتضامن وتعزيز التعاون بين بلدان الجنوب، ويرتكز على عدة اتفاقيات ومذكرات تفاهم يُعتبر تنفيذها شهادةً على تعزيز التعاون الثنائي بينهما، والذي حوفظ عليه وعُزّز من خلال زيارات رسميّة أجراها شركاء رفيعو المستوى. عُقدت أول قمّة صينيّة-أفريقيّة عام ٢٠٠٦، حيث حضرها رؤساء الدول الأفريقيّة بما فيهم رئيس جمهورية توغو ومعالي السيد فور غناسينغبي إزوزميمنا، فضلاً عن إعلان ١٢ كانون الثاني ٢٠٠٦، الذي وضع المبادئ التوجيهيّة لسياسة الصين بشأن التعاون في أفريقيا مثل عدم التدخّل في الشؤون الداخليّة للدولة، والعون الموحّد، وعدم وجود دعم للموازنة، وعدم وجود متطلبات للحوكمة الجيّدة. جاء تطبيق التدابير الثمان التي أعلنت عنها حكومة الصين نتيجة لمعرض شنغهاي العالمي المُقام عام ٢٠١٠. وإذا استعملنا، من قبيل المثال، الجانب الاقتصادي والمالي لهذا التعاون بين توغو والصين تحت إطار التعاون بين بلدان الجنوب، ينبغي عندئذ التنويه إلى أن الصين تربط في توغو كل عام ميزانية قدرها ٧ مليار فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية (FCFA) على شكل منحة وقرض بدون فائدة. وعن طريق هذا التعاون، توفّر الصين دعماً تقنياً من أجل تنفيذ مشروعات محدّدة ومشاريع متناهية الصغر. وعليه، فنحن نؤمن بأنّ التعاون بين الصين وتوغو هو اتجاه ناشئ في مجال التعاون الإنمائي ويمكن أن يؤتي أُكله في مجالات التنمية الاجتماعيّة أيضاً.

توغو والبرازيل

بدأ التعاون بين توغو والبرازيل عام ١٩٧٢ نتيجة عدة اتفاقيات ومذكرات تفاهم تم توقيعها بين البلدين. وحسب رأي كوملافي أجبينوزان (٢٠١٦، المصدر السابق)، أنه من الضروري بث روح النشاط والابتكار في عملية التعاون عبر ضم شراكة لامركزية، وذلك من أجل تقوية أواصر العلاقات بين توغو والبرازيل.

أمّا بالنسبة للتعليم التقني والتدريب المهني، فإنّ توغو قد تحث البرازيل على إنشاء شراكة بين المركز الفدرالي للتعليم التقني والخدمة الوطنية للتلمذة الصناعيّة ومؤسسات التدريب التقني. أضف إلى ذلك، أنّ حكومة توغو بوسعها إقامة تعاون مشترك مع الأمانة العامة البرازيلية لشؤون المرأة وحماية ضحايا الاستغلال الجنسي من الأطفال، بهدف الاستفادة من الخبرات البرازيلية في هذا المجال. كما ينبغي تكثيف نشاطات التبادل الثقافي بينهما عن طريق الدمج بين مهرجان حزب "اولي" البرازيلي واحتفالات التقاليد الأفريقية-البرازيلية.

تغيّر المناخ والتعاون بين بلدان الجنوب في منطقة الكاريبي: منظور جزر صغيرة

ذكر ديفو (٢٠١٦، المصدر السابق)، أنّ تغيّر المناخ قد أصبح من أكثر القضايا العالمية التي تحظى بنقاش واسع في المنتديات الدوليّة. حيث يُعتبر هذا التحدي العالمي أولويّة رئيسيّة بالنسبة لمعظم الدول، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية (SIDs) والبلدان الساحلية المنخفضة

(LLCC). لقد شهدت العقود القليلة الماضية فورة في عقد الاجتماعات وتشكيل المنظمات وكتابة التقارير بغية معالجة هذا التحدي المُلّح. لقد خلص العالم أجمع إلى نتيجة مفادها أنّ التغيّر المناخي مشكلة سريعة التفاقم لا ينبغي تجاهلها، ويجب وضع خطة عمل مشتركة للمساعدة على التخفيف من آثارها. كما أدركت الدول أنه بمعالجة مشكلة تغيّر المناخ، "ليس لشخص أن ينعزل بنفسه عن الآخرين"، وأن هناك حاجة ماسّة لإيجاد تعاون مشترك، على شاكلة التعاون بين بلدان الجنوب، بين الدول والمنظمات الراغبة والقادرة على توفير الدعم والمساعدات اللازمة للتصدي لمشكلة تغيّر المناخ. وحالياً، ثمة فرص جديدة ماثلة أمام النقابات بأن تقوم بالتشبيك على نحو فعّال في جميع المناطق الجغرافيّة، وأن تتعاون على نحو فعّال في سبيل التغلّب على التصلّب المقطعي والانصراف العنيد إلى المصالح الذاتيّة. ظهرت خلال السنوات الأخيرة شبكات جديدة تؤمن بالدوليّة أو نقابات إعادة التشكيل، وذلك في الجنوب (المبادرة الجنوبيّة بشأن العولمة وحقوق النقابات (SIGTUR))، وفي أمريكا اللاتينيّة (الفضل للإصلاحات التي تمت في منظمة البلدان الأمريكية الإقليمية للعمال (ORIT)، كما طوّرت نقابات العمال في جنوب أفريقيا استراتيجيّات دوليّة جديدة. لقد عارضت نقابات العمال بقوّة انتهاكات معايير العمل لدى الدول الموقّعة على اتفاق أمريكا الشماليّة للتجارة الحرّة، بينما قامت نقابات أخرى بتنظيم صفوفها من أجل دعم وتشجيع المبادرات التجاريّة الأخلاقيّة، كما حدث في قطاع صناعة الألبسة (وترمان وويلز، ٢٠٠١). وظهر كذلك بعض الحركات العمالية للدفاع عن البيئة من منطلق المشاغل المتعلّقة بالسلامة والصحة المهنيتين، وقضايا العدالة البيئيّة، والتسليم بأنّ النمو الاقتصادي الرأسمالي غير المُقيّد سيئ للبشر والكوكب الذي نعيش عليه.

تتكوّن منطقة البحر الكاريبي من مجموعة متنوعة من دول الجُزر الصغيرة التي تتميّز بسرعة التأثر بتغيّر المناخ وتبعاته، وتحديداً تلك التي تنجم جراء ارتفاع مستوى سطح البحر. ورغم أنّ هذه الدول ليست دولاً صناعيّة مثل الصين ولا تُنتج غازات الدفيئة، إلّا أنّ الكهرباء التي تنتجها شركات الطاقة تستهلك وقوداً أحفورياً ممّا يُسهم في الاحترار العالمي وتغيّر المناخ. لذلك، ينبغي للجزر أن تراقب وتفهم التغير المناخي بعناية، وأن تستفيد من فرص تعلّم سُبل مكافحته والتقليل من آثاره الهدّامة. في تقرير مشروع التخطيط الكاريبي للتكيّف مع تغيّر المناخ العالمي، الصادر عام ٢٠٠٢، حول التحليل الإقليمي لمواطن الهشاشة ومُكوّن تكيّف الاتصالات الوطنية الكاريبية، استعرضت عشر دول كاريبية مخاوفها المتعلّقة بالتغير المناخي. نذكر من بينها، ازدياد عدد العواصف الاستوائيّة وحدّتها، وازدياد حالات الجفاف، والأثر السلبي على الموارد المائيّة والزراعة والصحة والأنظمة البيئيّة الساحليّة والبريّة، وغير ذلك. إحدى المخاوف الأساسيّة المشتركة بين غالبية دول الكاريبي، هي أثر تغيّر المناخ الذي وقع أو قد يقع على قطاع السياحة. حيث تُعتبر السياحة بالنسبة للعديد من دول الكاريبي القطاع الأهم، وإذا استمر انتشار هذه التأثيرات في هذه الدول الجزرية، فإن اقتصاداتها سوف تُعاني.

تعتمد جزر الباهاما اعتماداً كبيراً على قطاع السياحة في سبيل تحقيق الاستقرار الاقتصادي، ولكنها سريعة التأثر أيضاً بتغيّر المناخ وتأثيراته. وبخلاف معظم الجزر الكاريبية، الباهاما هي دولة أرخبيليّة تتكوّن من ٧٠٠ جزيرة وجزر شعابية منخفضة، جميعها مستوية جداً. ثمة ٨٠٪ من جزر الباهاما دون الثلاثة أمتار أو الخمسة أقدام. وتقع أعلى نقطة في الباهاما على جزيرة مركزيّة تُدعى جزيرة القط، حيث يبلغ ارتفاع جبل ألفيرنيا (المعروف أيضاً بتلة كومو) ٢٠٦ أقدام (٦٣ متراً). ولذلك، يُعتبر ارتفاع مستوى البحر من المخاوف الاساسيّة بالنسبة لهذه الجزر نظراً لانخفاض أراضيها. وكل عام تقريباً خلال موسم الأعاصير، تتعرّض جزيرة واحدة على الأقل أو أكثر إلى عواصف استوائية وأعاصير شديدة، مسببةً بذلك فيضانات جراء الأمطار الغزيرة والمدّ المائي العالي. ففي تشرين الأول من عام ٢٠١٥، سجّلت الباهاما ما يُعتبر الإعصار الأكثر دماراً في تاريخ الأمّة، حسب ما أورده رئيس وزراء الباهاما، السيد الفاضل

بيري كريستي. وحسب التقديرات الواردة في تقرير الأمم المتحدة الذي صدر بدعم من مصرف التنمية للبلدان الأمريكية (IDB)، أنّ الإعصار قد سبّب أضراراً لعدة جزر في جنوب ووسط الباهاما تزيد قيمتها عن مائة مليون دولار أمريكي.

تمكين المرأة والتعاون بين بلدان الجنوب: منظور آسيوي (غوش، ٢٠١٦)

أمسى العالم بأسره متقبلاً لحقيقة مفادها أنّه لا يمكن تحقيق الازدهار الاقتصادي السلمي أو استدامته ما لم يتم تمكين المرأة بشكلٍ كافٍ في جميع أنحاء العالم. وبناءً على ذلك، قامت الأمم المتحدة، بصفتها أعلى وكالة متعددة الأطراف، بوضع عدد من الأهداف بهذه الخصوص. يُمثّل الهدف رقم ٥ والمسائل ذات الصلة، أهميّة تمكين المرأة في مسألة استدامة الحضارة البشريّة في العالم أجمع. إنّ البحث الذي أرسله غوش، س. في شهر تموز ٢٠١٦، إلى أكاديميّة التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، قد صُمّم لدراسة الصلة بين تمكين المرأة وتمويل الأنشطة المتعلّقة بالمناخ. وبشكل أكثر تفصيلاً، تهدف دراسته إلى مراجعة التسليم بضرورة مشاركة المرأة في تنفيذ البرامج المتعلّقة بتغيّر المناخ، وذلك على أساس المستندات المنشورة بشأن السياسات الخاصّة بمشروعات تمويل الأنشطة المتعلّقة بالمناخ.

وبهدف دعم برنامج التخفيف من آثار التغيّر المناخي في الدول الناميّة، تم تطوير أنظمة تمويل تحت قيادة الدول المتقدّمة. ورغم أنّ الحاجة لمثل هذه الصناديق أمر مسلّم به، تدور النقاشات حالياً على قضايا مثل العدالة المناخيّة (باريت، ٢٠١٤) وفعاليّة استخدام مثل هذه الصناديق (بيرد وآخرون، ٢٠١٣). عادة ما يُنظر إلى قضية الاحترار العالمي من زاوية الأخلاق والسياسة. تبعاً لذلك، برزت العدالة البيئيّة والعدالة الاجتماعيّة كمسألتين مهمتين تتطلبان الاهتمام الواجب، بينما يتم تطوير برنامج للتخفيف والتكيّف للدول الناميّة.

يُشكّل تغيّر المناخ تحدياً إنمائياً مستجداً للعالم أجمع، ولكنّ بعض الدول أسرع تأثراً بتبعاته من الأخرى. وخلال السنوات المقبلة، سوف يكون التعاون بين بلدان الجنوب حاسماً في مكافحة التغير المناخي، وسوف يزداد عدد الدول التي تستبق التعاون مع جنوب الكرة الأرضية نظراً للنجاحات التي حققها لغاية الآن. إنّ منطقة الكاريبي، رغم كل مواطن الضعف لديها، سوف تتطلّع إلى التعاون بين بلدان الجنوب لكي تؤدي دوراً أساسياً في ما يتعلّق بتغير المناخ. ومن المأمول أن تواصل الدول المتقدّمة دعمها للدول الناميّة، وأن يظل التعاون بين بلدان الجنوب مُوحّداً ومُركزاً ويسعى بنشاط لتحقيق استراتيجيات شاملة للتخفيف من أثر قضية التغير المناخي.

تصورات حول التعاون بشأن التنمية المستدامة تحت إطار التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في البيرو

خلال العقدين الماضيين، شاركت البيرو مشاركة نشطة في تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب، وبشكل أساسي في منطقة أمريكا اللاتينيّة. كما عملت على إدماج هذه الإجراءات بين الشركاء الآسيويين والأفريقيين تحت إطار خطط ثنائيّة (بين دولتين)، وأطر إقليميّة ودون إقليميّة (يتم

الاتفاق عليها خلال مؤتمرات إقليمية ومن قبل منظمات إقليمية)، وعلى مستويات متعددة الأطراف.
أصبحت البيرو، كونها دولة متوسطة الدخل، "دولة مزدوجة" في ميدان التعاون الدولي، ممّا يعني أنها ما زالت دولة تحتاج إلى تعاون من المجتمع الدولي بغية استيفاء مختلف الاحتياجات الإنمائية لسكانها وتشجيع تبادل التكنولوجيا والمعرفة والخبرات، في حين تكون مسؤولة عن التعاون مع دول أخرى وملتزمة به. أضف إلى ذلك، أنّ النمو الاقتصادي الذي حققته البيرو خلال العقد الماضي والإنجاز المُحرز في بعض مجالات التنمية الاجتماعية، قد أتاحت لها فرصة نقل خبراتها وقدراتها إلى أمريكا اللاتينيّة. وضمن هذا السياق المزدوج، أدّى التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي دوراً مهماً متواصلاً في سياسات التنمية المحليّة في البيرو. وقد ذكر سوتومايور (٢٠١٦، المصدر السابق) أنّ جميع العوامل المذكورة أعلاه قد يسّرت للبيرو تطوير مهارات وخبرات خاصّة في قطاعات متنوّعة مثل القضايا الصحيّة في الأراضي والهضاب الاستوائية، والأعمال الزراعيّة التي تنطوي على منتجات محليّة، فضلاً عن تقنيات التعدين ومصائد الأسماك، ومصائد الأسماك التقليديّة، والجمارك، ومكافحة الآفات الزراعيّة، والإحصاءات والتعداد السكاني. أمّا في الجوانب الثقافيّة والمهنيّة، فيجدر تسليط الضوء على التعليم المشترك بين ثقافتي الأمازون والأنديز، والسياحة الريفيّة، والتدريب الدبلوماسي. وعلى صعيد الممارسات الناجحة، يمكن أن نذكر من قبيل المثال، تقنيات زراعة محاصيل البطاطا، وتصنيع المأكولات البحريّة باستخدام تقنيات منخفضة التكلفة. يُعتبر التعاون بين بلدان الجنوب أداةً مهمّة وليس لتحقيق أهداف التنمية المستدامة فحسب، بل وأيضاً لتعزيز التضامن والقيادة. أثبتت حكومة البيرو، وعلى وجه الخصوص، وكالة البيرو للتعاون الدولي (APCI)، التزامها القوي ورغبتها في تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وخير برهان على ذلك، أنها أطلقت مؤخراً دليل البيرو بشأن مقترحات التعاون التقني الدولي، الذي يُرتّب بشكل منهجي ويُنظّم ويُحدّد التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي (SSTC) في البيرو. وتعمل وكالة البيرو للتعاون الدولي على تعزيزه أيضاً، بالإضافة إلى تشجيع التنمية المستدامة ومبادئها التوجيهيّة والوثائق التقنية ذات الصلة. على سبيل المثال، تُعتبر سياستنا الوطنية بشأن التعاون التقني الدولي وكذلك الخطة السنويّة للتعاون الدولي، خيرَ مثال على الطريقة التي تتبعها مؤسستنا لتعزيز التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي كأداة مفيدة في التنمية المستدامة.

استنتاجات بشأن طريقتنا في تحقيق التنمية المستدامة

أخذ المجتمع الدولي على عاتقه مبادرةً عظيمة تتمثّل في وضع خطة جديدة للتنمية بغية تلبية احتياجات العالم الإنمائية، وفي هذا الصدد، اعتمد الخطة للعام ٢٠٣٠ وما يتصل بها من أهداف التنمية المستدامة. تنطوي هذه المبادرة على جهود يبذلها جميع أصحاب المصلحة، وتأخذ بالحسبان مختلف الجوانب العالمية التي تتغيّر باستمرار كالجوانب الاجتماعيّة والاقتصاديّة والسياسيّة والجيوسياسيّة.

تؤثر مبادرة التنمية الجديدة كذلك على وسائل التنمية الدوليّة، وهنا، يُعتبر التعاون بين بلدان الجنوب وسيلة قويّة لزيادة التماسك. أمّا الحوار الأفقي والتعاون بين بلدان الجنوب، وخصوصاً عندما يُركزان على المُلكيّة والمنفعة المتبادلة، فيُعدّان وسيلتين مكمّلتين وقيّمتين لكونهما يستطيعان تحسين التماسك بين الأطراف الفاعلة في مجال التعاون الإنمائي واستراتيجياته خلال مسيرة تحقيق الخطة لعام ٢٠٣٠. ومن المهم أن نفهم أنّ أهداف التنمية المستدامة عالمية وتهم الدول النامية والمتقدّمة على حدّ السواء. فهي أهداف متكاملة وغير قابلة للتجزئة وتنطوي على

مختلف أبعاد التنمية المستدامة. ولكن من منظور التعاون بين بلدان الجنوب، تُملي الضرورة أن يتم تقوية نموذج تعاون (SSTC) ينطوي على بذل جهود نحو تحقيق هدف مشترك بين الشركاء الذين يتقاسمون المسؤوليات والحلول التكميليّة، وذلك لصالح التنمية الدوليّة والإقليميّة. ولا ينبغي أن ننسى أن الغرض من التنمية المستدامة هو عدم ترك أي أحد خلف الركب.

الوحدة ٤: التعاون بين المدن والاقتصاد الاجتماعي والتضامني والتنمية الاقتصاديّة المحليّة

مقدّمة

في أكاديميّة التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي المنعقدة في تورينو خلال شهر تموز ٢٠١٦، كان هنالك وحدة تُغطّي الأشكال الجديدة من التعاون بين بلدان الجنوب، بما في ذلك التعاون بين المدن (C2C)، والتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي عن طريق الاقتصاد الاجتماعي والتضامني (SSE)، والتنمية الاقتصادية المحليّة (LED). في سياق العولمة، أصبحت التنمية المحليّة ضروريّة نظراً لحقيقة أنّ السياق المحلي عامل أساسي في الرفاه الاجتماعي والاقتصادي للسكان. على ذلك، يُعتبر التعاون بين المدن ومبادراته وسائل مهمّة لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية المحليّة التي تشجع التقدّم البشري. وغالباً ما يؤدّي التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي إلى تحقيق ودعم هذا الشكل من التعاون، نظراً لمنهجيّات النظير إلى النظير. لقد باتت المدن والبلدات محركات تغيير، وغالباً ما تكون في الواجهة الأماميّة خلال عمليات معالجة التحديات العالمية المتعلقة بالعولمة والتوسع الحضري المتنامي، وتغيّر المناخ، وتزايد أوجه عدم المساواة. تعتمد التنمية الوطنية إلى حد كبير على العمليات التي تحدث على المستوى المحلي. ولذلك، فقد اكتسبت الحاجة إلى وجود مقاربات محليّة بشأن العمل اللائق أهميّة كبيرة. عندما ترفع الحكومات من مستوى الحوكمة على شعبها، يكون لدى المدن والسلطات المحليّة (CLA) فهماً ووعياً أفضل بشأن التحديات والمشاغل والفرص الماثلة أمام مجتمعاتها، وبمقدورها أن تؤدي دوراً قيادياً في التنمية الاجتماعيّة والاقتصاديّة من أجل خفض الفقر وتعزيز الحوار الاجتماعي. إنها قادرة على تعزيز بيئة يسودها التعاون المشترك بين نطاق متنوع من أصحاب المصلحة، وأن تكفل تطبيق نهج تشاركي لصنع القرارات.

يأتي التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي مكمّلاً للعلاقات التقليدية بين الشمال والجنوب، ومجسداً لفكرة مفادها أنّ "الدول النامية من خلال روح التضامن، تستطيع أن توفّر حلولاً مستدامة لمشكلاتها وبتكلفة أقل". وعلى ذلك، "تُعتبر جهود التعاون بين بلدان الجنوب، بما فيها الوقوف على تجارب الدول الناجحة وتكييفها وتطبيقها في دولة أخرى، مساهمةً مهمّة بشأن تعميم نتائج العمل اللائق وتحقيق الأهداف الاستراتيجية الأربعة لمنظمة العمل الدوليّة"، بينما "تُتيح إنشاء شبكات بين بلدان نامية وجهات مانحة تقليديّة بناءً علىً ترتيبات ثلاثيّة تُسهم في إيجاد عولمة عادلة". واستناداً إلى هذا المنظور، فإنه من المُسلّم به أنّ "منظمة العمل الدولية بوسعها تأدية دور مهم وليس كقناة دعم فحسب، إنما كوسيلة لتعظيم الدعم المالي واللوجيستي والتقني أيضاً" (أموريم، ٢٠١٣، صفحة ٨). بناءً على هذا الطرح، يُقدّم ليوناردو موریاس (٢٠١٦)، عند الإشارة إلى الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، نقطة مبتكرة يركز فيها على التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي ومقترحاته، وتتمحوّر حول فكرة أنّ مشروع التنمية يجب أن يُنشأ بوجود "ميثاق إقليمي" يتم التوصل إليه بناءً على إرادة وتوجيه الأطراف الفاعلة الرئيسيّة

(الحكومات، ومنظمات المُنتجين، والتعاونيات، ونقابات العمال، وجمعيات الأعمال، ومؤسسات التعليم والبحث، إلخ).

وهكذا، فإنّ التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي يُتيح التناوب بين مختلف سبل معالجة التحديات في منطقتهم، مساهماً بذلك في توليد فرص العمل والتشغيل والدخل، بالإضافة إلى اختيار موقع التنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة. هذه النتيجة تدعمها بعض المبادرات المقترحة ضمن إطار التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، والتي ساعدت على التخفيف من آثار الكارثة الحالية بأن وضعت التشغيل والحماية الاجتماعية في محور سياسات التضامن بما فيها، التعرّف على نماذج ناجحة لدى الدول وتقاسم هذه الخبرات والتعاون المشترك بما في ذلك، أجندة منظمة العمل الدولية بشأن العمل اللائق.

أهميّة العمل اللائق

العمل اللائق هو من المشاغل العالمية الشاملة وهدفٌ أساسي ينبغي تحقيقه على المستوى المحلي، ويستوجب التعاون الفعّال على المستوى المحلي والوطني والدولي؛ ولكن ثمة صعوبات عديدة تواجه تنفيذ أجندة العمل اللائق. ثمة تحديات ضخمة ما زالت قائمة في أنحاء عديدة من العالم، بما في ذلك بطالة الشباب، وعمل الأطفال، والعمل الجبري، والتمييز، وانعدام حقوق العمّال، وعدم المساواة بين الجنسين، وعدم كفاية الحماية الاجتماعية. إنّ مسعى توفير فرص عمل أكثر وأفضل هو قاسم عالمي مشترك لأيّ سلطة محلية أكان ذلك في الدول النامية أو المتقدمة. يُعالج العمل اللائق أبعاد التنمية المستدامة الاقتصاديّة والاجتماعيّة والبيئيّة، حيث شحة الوظائف وقلة النمو والأمن والتنمية البشريّة والاقتصادية. إنّ خلق فرص عمل لائق مهم جداً للقضاء على الفقر، كما يوفر الأساس اللازم للتحوّل الاقتصادي المنصف والشامل والمستدام؛ ولهذا السبب بالذات يتعيّن وضع العمل اللائق في محور أجندة الأمم المتحدة للتنمية، وإدماجه في جميع الأهداف المتفق عليها دولياً كوسيلة لتعزيز العدالة الاجتماعيّة واحترام حقوق الإنسان. يؤكد تقرير منظمة العمل الدولية "عالم العمل ٢٠١٤: التنمية عبر فرص العمل" أن مقاربات التنمية التقليدية لا تؤدي إلى عمل لائق. ثمة محور مشترك بين جميع المبادرات هذه ألا وهو الحاجة إلى مقاربات متكاملة بشأن التنمية وصنع السياسات. كما تُسلّم بأنّ استراتيجية التنمية ضمن سياق أزمات متعددة (اقتصاديّة واجتماعية وبيئية) ومعقدة، لا يمكن أن تحركها عملية صنع سياسات من الأعلى إلى القاعدة، بل يجب أن تستنير بالمواطنة النشطة والحوكمة التشاركية. وهكذا، تؤدي استراتيجيات التنمية الاقتصادية المحلية دوراً أساسياً في تحسين خلق فرص عمل محلية من أجل تحقيق نمو شامل مستدام.

برز **الاقتصاد الاجتماعي والتضامني (SSE)**، كمحرك مناسب لتطوير نموذج انتاج واستهلاك جديد. كان أحد منتجات عملية إعادة النظر، ظهور مشروعات اجتماعيّة وهي عبارة عن شركات ذات غايات اجتماعية قبل كل شيء. تبلغ حصة التشغيل في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في دول مثل فرنسا وإيطاليا وإسبانيا، أكثر من ١٠٪. ولكن من ناحية أخرى، ينخرط الأطراف الفاعلة في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بشكلٍ استباقي في تحقيق نطاق واسع من حقوق الإنسان والعمال، وذلك عن طريق تمكين الفئات الهشّة اقتصادياً وسياسياً عبر العمل الجماعي.

يُمثّل التعاون غير المركزي والتعاون بين المدن وغيرهما من أشكال التعاون الإقليمي الأخرى، أداةً مهمة في سياق **التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي** وذلك من أجل رفع الوعي، وزيادة القدرات ودعم دور الأطراف المحلية والإقليمية الفاعلة في تعزيز التشغيل. إنّ النهج المتعدد أصحاب المصلحة والمتعدد المستويات، من شأنه أن يُمكّن من تحديد حلول مبتكرة ومستدامة ذات تكلفة معقولة من أجل تحقيق استراتيجيات تشغيل لائق على المستوى المحلي. لا يُعتبر التشبيك والشراكة قيمة مضافة، بل مكونين أساسيّين في تطوير مثل هذه الاستراتيجيات.

الهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة والنوع الاجتماعي: حالة أثيوبيا

ذكر كارثيكيكيان (٢٠١٦، المصدر السابق)، أنّه في أثيوبيا، وحّدت منظمة تعلّم العالم ومنظمة العمل الدولية جهودهما واستخدمتا مهاراتهما ومواردهما في إنشاء برامج مستدامة ومراعيّة للنوع الاجتماعي تعنى بالاستجابة لفيروس نقص المناعة البشريّة/الإيدز في ١٠٠ مكان عمل داخل البلاد، وذلك باستخدام مؤسسات عامّة وخاصّة بهدف ضمان زيادة نفاذ العمال إلى خدمات مرض فيروس نقص المناعة البشريّة. لقد استخدمت منظمة العمل الدوليّة هذه الشراكة في الترويج لمدوّنة الممارسات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وعالم العمل الذي أصدرته منظمة العمل الدولية عام ٢٠١١؛ ولتوصية منظمة العمل الدوليّة بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وعالم العمل، لعام ٢٠١٠ (رقم ٢٠١٠)؛ وغير ذلك من معايير العمل الدولية عند دراسة سياسات وبرامج الاستجابة لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في أماكن العمل. لقد أتاحت هذه الشراكة للعمّال وأصحاب العمل ولوزارة العمل أيضاً، الربط بين مرافق الصحّة على المستويين الوطني والإقليمي بهدف ضمان استفادة أعضاء المنظمتين وفروعهما من خدمات رعاية المصابين بفيروس نقص المناعة البشريّة والوقاية منه. ويرى كارثيكيكيان (٢٠١٦، المصدر السابق)، أن تنفيذ الاقتصاد الاجتماعي والتضامني سوف يكون ضمن إطار اللامركزية الأوسع نطاقاً، وعلى أساس مُلكيّة حكوميّة كاملة: تعترف اللامركزيّة الأثيوبيّة بالحكومة المركزيّة والحكومات المحليّة، حيث تضطلع الأولى بمسؤولية وضع السياسات إلى جانب الدعم والإشراف، بينما تضطلع الحكومات المحليّة بمسؤوليّتي التنمية والتنفيذ. من شأن الهيكلية اللامركزيّة أن توفر الاستقلال الذاتي لإدارات الأقاليم والمقاطعات والمدن والإدارات المحليّة عن طريق جعل الصلاحيات المالية والتخطيطية والتشريعية والقضائية لامركزيّة. وتحت مبادئ الدولة التنموية، تؤدّي الحكومة دوراً مهماً في التنمية الاقتصاديّة المحليّة عبر قيادة العملية، واستحداث آليات مُمكّنة، وتقبّل المسؤولية.

ينبغي للتنمية الاقتصاديّة المحليّة تعزيز المشاركة والشراكة مع مختلف الأطراف الفاعلة وفيما بينها على مختلف المستويات المحلية والإقليمية والوطنية. تنظر التنمية الاقتصادية المحلية إلى شراكة الأطراف الفاعلة على أنها شراكة فيها يساهم أصحاب المصلحة بمعارفهم ومواردهم ومهاراتهم الفريدة في تحقيق غايات مشتركة تتمثّل في تحفيز الاقتصاد المحلي وخلق فرص العمل. ويجدر إقامة شراكات أفقية على مختلف مستويات الحكومة الإقليميّة، ورأسية عن طريق التنسيق بين بين الحكومات. إنّ إطلاق العنان لقدرات نمو موقع محلي معيّن مهم لضمان نمو ديناميكي ومستدام.

التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وأهداف التنمية المستدامة، والاقتصاد الاجتماعي والتضامني

يُقيم مبدأ التضامن صلةً وثيقة بين التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من جانب والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، من جانب آخر. كما يُتيح تقاسم المعارف والخبرات والممارسات المُثلى في سبيل دعم بناء القدرات ونقل التكنولوجيا وحشد الموارد.

يسعى المقال الذي كتبته دومينيك روشا ماتّوس (٢٠١٦) إلى إيضاح ذلك، كما أنّ التفاعل بين الاقتصاد الاجتماعي والتضامني والتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي يُعتبر فرصةً ممتازة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة الخاصة بالخطة لعام ٢٠٣٠ من خلال التعاون المشترك مع الشراكة العالمية للتنمية المستدامة بشكلٍ مباشر، وذلك استناداً إلى روح التضامن العالمي والتركيز بشكلٍ خاص على حاجات أفقر الفئات وأضعفها، وبمشاركة جميع الناس. وترى ماتّوس (المصدر السابق)، أنّ مبادئ التضامن وعدم الامتثال التي يتقاسمها التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، تعني أن نموذجي التعاون الإنمائي متوافقان تماماً حيال تقاسم المعارف المنبثقة عن الخبرات والممارسات المُثلى، ودعم بناء القدرات، ونقل التكنولوجيا وتعبئة الموارد، وحيال إنشاء سلاسل دوليّة من الشبكات والابتكار الاجتماعي. علاوة على ذلك، أنّ مُكوّن الابتكار في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني يُماثل نظيره في التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بطرائق شتى: حيث يُتيح الأخير للدول أن تتفاعل على المستوى الأفقي، وأن تُعزّز الحلول الناتجة عن تبادل المهارات والموارد والخبرات، وأن تُعزز التضامن. بينما يهدف نموذج التعاون بين بلدان الجنوب الذي جاء مُكمّلاً للتعاون بين الشمال والجنوب، إلى تعزيز المساواة بين الشعوب والديموقراطيّة بين الدول. وضمن سياقات وطنية، من شأن هذه الديناميكيّة أن تُعظّم من أثر الاقتصاد الاجتماعي والتضامني عن طريق تقاسم المعارف والخبرات على الصعيدين الإقليمي والأقاليمي. وبالتالي، يمكن لترتيبات التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، ضمن سياقات وطنية، أن تُعظّم أثر الاقتصاد الاجتماعي والتضامني من خلال إنشاء شبكات ومنصات إقليميّة وأقاليميّة لتقاسم المعارف وتبادل الخبرات.

وتشير السيدة روشا ماتّوس أيضاً (٢٠١٦، المصدر السابق)، إلى وجود شبكات عديدة بين دول الجنوب بشأن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، تذكر منها: مكتب أمريكا اللاتينية لتنسيق التجارة العادلة، البرنامج الاجتماعي للسوق الجنوبية المشتركة والتوعية (PMSS)، التحالف الآسيوي للاقتصاد التضامني (ASEC)، وشبكة تعزيز الاقتصاد الاجتماعي التضامني عبر القارات (RIPESS). أدركت القارة الأفريقيّة، على وجه الخصوص، أهميّة إنشاء العديد من الشبكات الخاصّة لكل نوع من أنواع الاقتصاد الاجتماعي التضامني. على سبيل المثال، أقامت منظمة العمل الدوليّة شراكة مع الشبكة الأفريقيّة للرياديين الاجتماعيين (ASIN) بغية تيسير مبادرات تبادل الممارسات الجيّدة، والمساعدة على تطوير فضاء الأعمال التجاريّة الاجتماعيّة في أفريقيا. كانت إحدى النتائج المنبثقة مباشرة عن مؤتمر جوهانسبورغ، أن اجتمعت ١٤ شبكة اقتصاد تضامني أفريقيّة في مدينة المهديّة المغربيّة في تشرين الأول عام ٢٠١٠، بهدف إنشاء شبكة إقليميّة تعنى بالاقتصاد الاجتماعي التضامني كجزء من شبكة تعزيز الاقتصاد الاجتماعي التضامني عبر القارات (RIPESS)، حيث تم إنشاء الشبكة الأفريقيّة للاقتصاد الاجتماعي (RAESS). تؤمن منظمة العمل الدوليّة بأنّ الاقتصاد الاجتماعي التضامني يُشكّل

فرصة لإقامة التعاون ضمن إطار التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، ولتعميم أجندة العمل اللائق. وبصفتها مؤسسة ثلاثيّة بامتياز، تتكوّن من ممثلي حكومات وأصحاب عمل وعمّال، تستخدم منظمة العمل الدولية هذه الميزة الاستراتيجية في توسيع نطاق تطبيق الاقتصاد الاجتماعي التضامني وإحداث أثر أكبر على السياسات والبرامج العامّة. على ذلك، شاركت منظمة العمل الدوليّة خلال السنوات الأخيرة في مبادرات تُجسّد التكامليّة بين التعاون في ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي (SSTC) والاقتصاد الاجتماعي التضامني. حيث تم تقديم هذه النشاطات في أكاديميات الاقتصاد الاجتماعي التضامني المنعقدة في مدينة أغادير عام ٢٠١٣، وفي مدينة كامبيناس عام ٢٠١٤، وفي مدينة بوبيلا عام ٢٠١٥، وفي تحضيرات الأكاديمية المنعقدة في مدينة سان خوزيه عام ٢٠١٦. وفي الختام، يمكن القول أنّ التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي قد ساعدة على اكساب الاقتصاد الاجتماعي التضامني صفة العالمية بطرائق شتى، وذلك نظراً لوظيفته كقوة محرّكة في مجال التنمية. على سبيل المثال، التجارة العادلة والممارسة الجيّدة ونماذج استدامة الزراعة القائمة على دعم المجتمع المحلي (ASC)، تُعزز من عولمة الاقتصاد الاجتماعي التضامني عن طريق ربط مشروعات المجتمع المحلي لدى الدول النامية مع مشترين يعملون في مجال التجارة العادلة والمنتجات العضوية في الدول المتقدّمة. إنّ مبادرات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني المماثلة آخذة بالتزايد في منطقة آسيا، وبالانتشار بشكلٍ واسع عبر أمريكا اللاتينيّة وأفريقيا. فالمجلس الآسيوي للاقتصاد التضامني (ASEC)، كمثال على ذلك، عزز على مدى سنوات من قدرته على تشجيع الحوار. لقد أسفر التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي الذي أطلقه منسقو المجلس الآسيوي بالتعاون مع المنسّقين الوطنيين، عن مجموعة من الدراسات حول ممارسات الاقتصاد الاجتماعي التضامني في قارة آسيا، والتي تُستعمل حالياً كمرجع للبحوث والتدريب والموائد المستديرة، وزيارات التبادل مع المنظمات الشريكة.

الاقتصاد الاجتماعي التضامني والتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي: أمريكا اللاتينيّة والكاريبي

تمكين المرأة والتعاون بين بلدان الجنوب: نظرة آسيوية (غوش، ٢٠١٦)

لقد دعمت الأرجنتين وكوبا بعضهما بعضا في عدد من مشروعات التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي (SSTC) بشأن الحوار الاجتماعي والعمل اللائق، واضعتين بذلك التكامل في بؤرة الاهتمام.

نظراً لعملية إقامة العلاقات مع كوبا، نفّذ المعهد الوطني للتعاونيات والاقتصاد الاجتماعي (INAES) مشروع المساعدات التقنية في مجال بناء قدرات التعاونيات من الدرجة الأولى والثانية. كان الهدف تقوية تنظيم جمعيات وتعاونيات العمال الكوبيين، وتحقيق قفزة تكنولوجيّة نوعية تتفوّق على التعاونيات الزراعية القائمة في الجزيرة، وذلك عن طريق تطوير أدوات تمويل تنظمها وتديرها المنظمات نفسها. أمّا النصيحة المُسداة، فكانت أن يتم التعاون في مجال تطوير مجموعات تعاونية من العمال وجمعيات تعاونية زراعيّة بهدف إنشاء قطاعات اقتصاديّة جديدة وتعزيز القائمة منها. بالتالي، وكنتيجة لهذا التعاون، ينتفع الشركاء من ازدياد تبادل الخبرات، وتعزيز إثبات وجودهم ضمن عملية إلغاء مركزيّة الأنشطة الاقتصادية التي طوّرتها دولة كوبا. ومن قبيل الحوار الأساسي، وكمساهمة في التنمية المستدامة لقطاع الزراعة في كوبا، تلقّى مجموعة من المختصين من المحطة التجريبية للمراعي والأعلاف في مدينة هاتوي الهنديّة، دورة تدريب الخبراء التقنيين التي قدمتها كليّة العلوم الزراعيّة لدى جامعة بيونس أيرس (UBA) في مجالات تربية دودة الحرير، والحصول على الألياف، وزراعة التوت، وحساب الإنتاجية وتحليل الحرير الخام.

خلال السنوات الأخيرة، شجّعت العديد من دول أمريكا اللاتينيّة نشاطات التعاون، بما فيها عمليات التكامل والكتل دون الإقليمية مثل الجماعة الكاريبيّة (CARICOM)، والسوق الجنوبية المشتركة (MERCOSUR)، وجماعة دول الأنديز، وجماعة دول أمريكا الجنوبيّة. تذكر روزانا آرس في مقالها (أكاديمية SSTC، ٢٠١٦) أنّ استراتيجيّة الأرجنتين، كمثال على التعاون بين دول الجنوب، يستند على ثلاثة مجالات رئيسيّة: التنمية الاقتصاديّة، والمعارف، والتنمية الاجتماعيّة. ففي مجال التنمية الاقتصاديّة، شكّل نقل القدرات في القطاعات الزراعيّة والصناعيّة القسم الأعظم من التعاون الأرجنتيني (ثلث مجموع المشاريع)، ولا سيما التعاون بشأن عمليات التدخّل المتعلّقة بالماشية، والعمليات المُعززة لتحويل المنتجات المشتقة (الألبان والمنسوجات والأحذية). أمّا في مجال المعرفة كالتعليم مثلاً، فقد تم توحيد العلوم والتكنولوجيا والقدرات التقنية والمهنية. حيث تم توجيه نسبة ١٢،١٪ من المشاريع إلى قطاع الصحة بهدف تعزيز البحث العلمي وضوابط الأدوية، وتقوية المؤسسات الصحيّة. تهدف أهداف التنمية المستدامة التي أعلنتها الجمعيّة العامة للأمم المتحدة، إلى دفع الحكومات والمجتمعات إلى بذل الجهود صوب تحقيق تنمية متناغمة في الجوانب الاقتصاديّة والاجتماعيّة والبيئيّة. وعقب اعتمادها، بذلت منظمة العمل الدولية جهوداً مضنية ترمي إلى تشجيع فرص عمل أكثر إنصافاً وعدلاً للفئات السكانية ذات الفرص المحدودة والإدماج الاجتماعي المحدود.

ومن قبيل المثال، يذكر ب. برافو (٢٠١٦)[4] أنّ نظام الاقتصاد في جمهورية الإكوادور يُبرهن على التضامن العميق بين مختلف أنماطه العامّة والخاصّة والمختلطة والشعبيّة، وبالتالي على عمق التضامن في مجال العمل الديموقراطي. فعن طريق تطبيق التضامن كعنصر من العناصر التي تطالب بها الأسرة والمجتمع المحلي، يسعى إلى المضي قدماً نحو تحقيق عمل كريم وداعم وديموقراطي، والذي يؤدي بدوره إلى تكريم العامل بينما "يُكرّس له الاحترام الكامل لكرامته، وتوفير أجور معيشيّة لائقة، وتعويضات عادلة ..." في البلاد. وضمن هذا السيناريو، يحافظ الاقتصاد الاجتماعي التضامني على شراكاته، مستمداً الإلهام من قيم ثقافيّة تقليدية وجديدة تحتضن الفرد كمحور النشاطات الاقتصاديّة، والتي نأمل من خلالها اقتراح مسار عمل يتجلى على شكل نشاطات مُنتِجة مستمدة من الاقتصاد الاجتماعي وموجّهة إلى التنمية المحلية والإقليمية. إنّ التعاون بين بلدان الجنوب المُعزّز بسلسلة من الرؤى النظرية والممارسات والخبرات المنهجيّة، هو بمثابة فضاء مناسب للتبادل والمواجهة، ينبغي له بالضرورة أن يراعي

[4] Bravo Vera, Patricio. Perspectivas de la cooperacion sur-sur y triangular a la agroecologia en el marco de la economia social y solidaria; (2016)

دلالات المعاني الجغرافية والثقافيّة، والتنوّع القائم في أمريكا اللاتينيّة، ودفع عجلة الإعمار، وتعزيز نظام اقتصادي واجتماعي بالإضافة إلى العدالة والتضامن.

التعاون بين البرازيل وجنوب أفريقيا بشأن تشجيع العمل اللائق

البرازيل وجنوب إفريقيا عضوان في مجموعة الـ ٧٧ (G-77)[5] التي يكمن هدفها الأساسي في زيادة العلاقات بين دول الجنوب استجابةً لقرارات مجموعة الدول السبع (أصبحت حالياً مجموعة الدول الثمان G-8) التي تشارك منذ نشأتها في هذه الآلية في جميع أنحاء العالم. تأسست مجموعة الـ ٧٧ بتاريخ ١٥ حزيران من عام ١٩٦٤، من قِبل سبع وسبعين دولة نامية وقعت على "الإعلان المشترك للبلدان النامية السبعة والسبعين" الصادر في نهاية الجلسة الأولى من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) المنعقد في جنيف. تُعتبر مجموعة الـ ٧٧ أكبر منظمة حكومية دوليّة للبلدان النامية لدى الأمم المتحدة، توفّر لدول الجنوب الوسائل اللازمة للإعراب عن مصالحها الاقتصاديّة الجماعيّة وترويجها، وتعزيز قدراتها على التفاوض المشترك حول جميع القضايا الاقتصادية الدولية داخل منظومة الأمم المتحدة، وتشجيع التعاون بين بلدان الجنوب.

ويرى تشالوبا (٢٠١٦، المصدر السابق)، أنّ البرازيل وجنوب أفريقيا تحت مظلة مجموعة البريكس (مجموعة بلدان البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا (BRICS))، قد استغلتا الفرصة لزيادة تعزيز علاقتيهما، وأتاحتا بذلك إمكانية تمويل مشاريع مشتركة وتحسين علاقاتهما الاقتصادية والاجتماعية. لقد حاولتا تحت مظلة مجموعة بلدان الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا (IBSA) أن تدفعا عجلة التقدّم الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لكي تتطورا معاً. وتشرح ليال وايت (٢٠٠٩، صفحة ٩) ذلك كالآتي، "لقد حسّنت المجموعة من العلاقات بين الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا بشكلٍ كبير، وذلك عبر منصة الحوار والتبادل بين الوزارات والمنظمات غير الحكومية، والأهم من ذلك، عبر إنشاء ثقافة مشتركة من التعاون البنّاء بينها". ويرى شالوبا (٢٠١٦، المصدر السابق)، أنّ هذه العلاقات ليست مجرد مختصرات ترابطية دون ممارسات حقيقية تنطوي على إشراك شعوب المجموعة، كما حدث في معظم الاتفاقات الدولية المتعددة الأطراف التي تُعتبر أفعالاً خطابيّة قليلة الفعّالية. بقيت البرازيل وجنوب أفريقيا ثابتتين بينما انخرطت بعثات/وفود رجال الأعمال والمسؤولين الحكوميين والأكاديميين في الاتصالات التي أجريت مرة واحدة على الأقل كل ستة أشهر، وذلك من أجل التفاوض على الصفقات الاقتصاديّة والتجارية المحتملة، وإنشاء آليات لتيسير مثل هذه الصفقات. أمّا على المستوى الفدرالي في البرازيل، فقد اشتملت هيكليات دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة على أمانة عامة للحكومة الفدرالية (دائرة المنشآت الصغيرة والمتوسطة)، ولكن نظراً للبُعد القارّي الذي تتميز به البرازيل، يبدو أن جهود هذه الدائرة قد ذهبت أدراج الرياح. لقد وفرت الخدمة البرازيلية لدعم المنشآت الصغيرة والبالغة الصغر (SEBRAE) دعماً تقنياً وتدريباً للشركات بالغة الصغر في مجال الدخول إلى التجارة الدولية، ولكنها لم تُحرز نتائج تُذكر، لأنها لا تعمل إلا عندما يُطلب منها بدلاً من تحديد الشركات المرشحة للتدويل ومن ثمَّ المبادرة بتدويلها. أمّا على مستوى البلديات، فقد جاء وقت أثبتت فيه دوائر التعاون الدولي وجودها وتمتّعت بقوة أكبر في معظم برامج البلديات الاستراتيجيّة. إنّ النمو المستدام للتوسع في التجارة الخارجية البرازيليّة يمر أولاً عبر المشروعات الصغيرة بهدف تأهيلها

[5] http://www.g77.org/

وتحديد شراكات لها في جنوب أفريقيا، ثم السعي إلى بذل جهود مشتركة للحفاظ على هذه الشركات.

خلاصة القول، أنّه يجدر التنسيب لكلتا الدولتين بأن تستمرّا بعقد لقاءات بين وفود الأعمال التجاريّة بهدف استقطاب المزيد من قادة المنشآت الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى التنمية الاقتصاديّة المحليّة والاقتصاد الاجتماعي التضامني بهدف تشجيع التشبيك بين المنشآت الصغيرة والمتوسطة، بما فيها منشآت الاقتصاد الاجتماعي التضامني بغية إنشاء مقترحات ومفاوضات لمتابعة الأمور؛ بما في ذلك، إجراء جولات لترويج المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم لكل بلد منهما في البلد الآخر. ثمة تفاعل متواصل ودائم بين هذه المنشآت الصغيرة والمتوسطة في هاتين الدولتين، كما أنّ تشجيع منشآتهما على المشاركة في اللقاءات المشتركة مهمٌ بالنسبة لكل دولة منهما.

تنظيم عمال القطاع غير المنظّم: خطّة للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي (مقتبس من تشوداري، ن. ٢٠١٦)

تقليدياً، كانت نقابات العمال والباحثون يصرفون النظر عن عمّال القطاع غير المنظّم على أساس أنهم "غير قابلين للتنظيم" نظراً لافتقادهم للحماية القانونيّة، والافتقار لأصحاب عمل معترف بهم أو غيرهم من نظراء التفاوض الظاهرين، وانعدام الخبرة المؤسسيّة، وعدم توفر فائض في الدخل لدفع الاستحقاقات. تتناول بعض الأدبيات الحديثة خبرات تنظيم العمال غير الرسميّين بشكل مبتكر. ولكنها تبقى محدودة، ومعظمها يقوم على أساس البحوث. وينبغي تعلّم الدروس المستنبطة من المبادرات المتناثرة، بما في ذلك الظروف المُمَكّنة والدوافع والاستراتيجيّة والمكاسب، وتقاسمها بطريقة يمكن من خلالها إطلاق منصّة مشتركة لرفع سويّة تنظيم إطار اقتصاد اجتماعي وتضامني بما في ذلك، الحماية الاجتماعيّة والاستدامة. وهنا يبرز دور التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي ونطاقه العميق المتعلق بتقاسم المعارف والممارسات. إنّ بيانات الاقتصاد غير المنظم بشكلٍ عام، وبيانات منظمات العمّال غير المنظمين بشكلٍ خاص، متفرّقة. على كل حال، أنجزت الشبكة العالمية (WIEGO – المرأة في العمل غير الرسمي: العولمة والتنظيم) المهمة المستحيلة المتمثلة في تجميع قائمة بأسماء منظمات عمال القطاع غير المنظم القائمة في جميع بلدان العالم. ورغم أن قاعدة بيانات الشبكة العالمية (WIEGO) قد لا تكون شاملة، بيد أنها تُعطي فكرة مقبولة عن حجم ومدى عملية التنظيم في جميع البلاد.

ينبغي مزامنة دروس وآثار مثل هذه الاتجاهات طالما تعلّق ذلك بإمكانية وجود اقتصاد بديل. وتدل التجارب على أنّ تنظيم عاملات القطاع غير المنظم في نقابات مُسجّلة يحتاج إلى تجارب مبتكرة ومؤسساتيّة. لقد ثبت أنّ ربط نشاطات الاقتصاد التعاوني بالعمل النقابي فعّال في تعبئة العمال، ولا سيما حول جهود توليد الدخل للنساء الفقيرات (مارتينز وميتير، ١٩٩٤). في حين ما زالت هناك أدلّة حول الطريقة التي تحسنت فيها رابطة النساء اللائي يعملن لحسابهن (SEWA)، إلّا أنّ الموقف التفاوضي للعاملات الأعضاء عند التفاوض وجهاً لوجه مع المقاولين الذين يعملن لحسابهم والسلطة المحليّة التي يتعاملن معها، ما زال هشاً جداً. وبهذا الصدد، قد يكون أحد أهداف التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي (SSTC) أن يتم تحديد مثل هذه الابتكارات وتيسير الاستنساخ المقترن بالسياق في أنحاء أخرى من البلاد. إنّ المنظمات الرئيسيّة في العديد من الأماكن، غالباً ما تمتلك شُعَباً منفصلة للنشاطات التعاونيّة بالإضافة إلى العمل النقابي. ومن الواضح أنّ هذا التعدد في طرائق وأشكال التنظيم بين عمال القطاع غير المنظّم، يحمل روح الاقتصاد التضامني.

التعاون داخل المجتمعات المحلية لدى دول جماعة البلدان الناطقة باللغة البرتغاليّة (CPLP) [6]

عام ١٩٩٧، أُنشئت جماعة البلدان الناطقة باللغة البرتغاليّة كمنصّة للحوار المشترك إزاء التحديات والفرص والمتطلبات الماثلة أمام القطاع التعاوني لدى الدول الناطقة بالبرتغاليّة، وذلك بهدف تطوير مشروعات مشتركة تُساهم في تعزيز التعاونيات فيها، وتعزيز تنمية اقتصاديّة واجتماعيّة أكثر التحاماً. تتألف الجماعة من ٣٢ منظمة منتشرة في أربع قارّات، هي: أفريقيا (أنغولا، وكابو فيردي، وغينيا-بيساو، وموزمبيق، وسان تومي وبرينسيبي)، وأمريكا (البرازيل)، وآسيا (تيمور ليشتي)، وأوروبا (البرتغال). تتطلّب منظمة تعاونيات البلدان الناطقة بالبرتغاليّة (OCPLP) الأخذ بالحسبان الحقائق المقترنة بالتعاونيات في كل بلد، وتقوية أواصر العلاقات بين التعاونيات في البلدان الناطقة بالبرتغاليّة على أساس شراكات شاملة وجامعة، وتقاسم المعارف والخبرات من منطلق التعلّم والمنفعة المتبادلة بهدف تنفيذ أعمال مشتركة.

تتمثّل مقاربات التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، تحت مظلة منظمة تعاونيات البلدان الناطقة بالبرتغاليّة (OCPLP)، في تقاسم المعارف والتعلّم المشترك وتطوير القدرات استناداً إلى مهارات وكفايات كل شريك، وتكامل النشاطات، وتنفيذ مشروعات مشتركة بالإضافة إلى تحسين استخدام الموارد الماليّة المتاحة. إنّ التعاون وتنفيذ الأعمال مع مؤسسات الاتحاد الأوروبي (الاتحاد الأوروبي، السوق الجنوبية المشتركة (MERCOSUR)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، ومنظمة العمل الدوليّة، ومنظمة الصحة العالميّة (WHO)، والتحالف التعاوني الدولي (ICA)، وجماعة البلدان الناطقة باللغة البرتغاليّة (CPLP)، وغير ذلك من المنظمات الدوليّة التي ينتمي إليها أي عضو من أعضاء منظمة تعاونيات البلدان الناطقة بالبرتغاليّة، يُعتبران إحدى الاستراتيجيات الرئيسيّة في تنفيذ مشروعات مشتركة بهدف تطوير وتعزيز تعاونيات البلدان الناطقة بالبرتغاليّة.

وضمن إطار الشراكة، يجدر التنويه أنّ الخطة لعام ٢٠٣٠ بشأن التنمية المستدامة، تُبيّن الالتزام بتعريف استراتيجيّة جديدة للتعاون الإنمائي العالمي تتكوّن من شراكات متعدّدة القطاعات بحيث تُشكّل الركيزة الأساسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، والهدف ١٧ على وجه الخصوص: "تعزيز وسائل تنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة"، وبالتالي إبراز أهميّة التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بغية تحقيق جميع الأهداف الأخرى.

في واقع الأمر، إنّ الهدف رقم ١٧ الذي أضيف إلى المقاصد الـ ١٦٩ التي تُشكّل خطة عمل الأمم المتحدة بشأن التنمية المستدامة، يعكس أهمية مشاركة جميع الدول في تنفيذ الأهداف استناداً

---

[6] يستقي المقال التالي المعلومات من المقالات الآتية:

Cohen, C. O Cooperativismo e a Cooperação Lusófona; Pinto, C., Agenda 2030 – O Contributo da Economia Social e da Cooperação Sul-Sul e Triangular; Santos, J. O Papel da rede Lusófona de desenvolvimento e da ess e das redes nacionais no espaço CPLP.

إلى روح التعاون والتضامن العالمي من أجل "تغيير العالم". ولهذا السبب، يُسَلّم بأنّ الدور الأساسي للشراكات، في ضوء حشد المعارف والخبرات والتكنولوجيا والموارد الماليّة وتقاسمها، مهمٌ في دعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في جميع الدول، وتحديداً في الدول النامية.

استناداً إلى التعاون بين مختلف هيكليات المنظمات التعاونيّة في البلدان الناطقة بالبرتغالية، بوسع منظمة تعاونيات البلدان الناطقة بالبرتغاليّة (OCPLP) أن تُسهم مساهمةً فعّالة في تحقيق بعض أهداف التنمية المستدامة، وعلى نحو ملحوظ، عن طريق إنشاء شراكات استراتيجيّة أوسع بهدف تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من أجل الترويج لنموذج التعاون والمدافعة عنه. لا ريب أنّ مساهمة التعاونيات في التنمية المتكاملة التي تؤدي إلى تنمية الأفراد والمجتمعات المحلية التي تُطبّق فيها، تُعتبر ضرورة تجاه التأكيد على الديموقراطيّة والمواطنة النشطة، وتحقيق عولمة شاملة وموحّدة وعادلة.
ثمة العديد من تجارب التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي التي نُفّذت ضمن إطار البرنامج والمشاريع، مستفيدةً بذلك من الامتيازات التي تمنحها جماعة البلدان الناطقة بالبرتغاليّة (CPLP)، نذكر من بينها:

i. تقوية وبناء قدرات منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني (رابطات التنمية المجتمعيّة)؛
ii. دعم إنشاء شبكات المنظمات ومساعدتها؛
iii. تقديم تدريب مهني للشابات والنساء العازبات؛
iv. قروض بالغة الصغر لتشجيع النشاطات المُدرّة للدخل في مجال الزراعة والثروة الحيوانيّة والمصنوعات اليدوية وصيد الأسماك والتجارة؛
v. إنشاء معدات جماعيّة (تعليم، صحة، رياضة، تنشيط المجتمع المحلي)؛
vi. الصرف الصحّي والتثقيف البيئي (تمديد أنابيب تزويد المياه وأنابيب المجاري، معارض الصحة، زراعة الأشجار وتنظيف الشوارع)؛
vii. التثقيف بشأن المواطنة والديموقراطيّة التشاركيّة.

لقد غرست هذه التجارب البذور، ولكنّ التقيّد بإطار المشروع قد واجه صعوبات تتعلّق بتطوير استدامة ديناميكيّة والحفاظ عليها وتعميم الممارسات الجيّدة، وذلك نظراً لعدم وجود هيكليّة ذات نطاق إقليمي كافٍ كان من الممكن أن تستخدم الشبكة وتستفيد من المعارف والتجارب الناجحة والموارد القائمة في جميع البلدان الناطقة بالبرتغاليّة. لدى هذه الجماعة أيضاً منظمة تعاونيات تابعة لها تجمع عدة منظمات تحت مظلة الاتحادات الفدراليّة لمنظمات البلدان الناطقة بالبرتغاليّة فضلاً عن شبكات الدول المهمّة، بما في ذلك البرازيل.

تستطيع هيكليّة الشبكة أن تُعزّز الحوار السياسي والمؤسسي على أساس برامج واستراتيجيات تدخّل إقليمية، في حين تُشكّل عنصر عمل يزيد إمكانيات الشبكات الوطنيّة والشبكات ذات الصفة القطاعيّة في دولة أو دولتين من دول جماعة البلدان الناطقة بالبرتغاليّة، ومن أجل الحوار مع شركاء من الشمال. وبهدف إجراء عملية تدخّل أكثر فاعلية في "النظام البيئي" للاقتصاد الاجتماعي والتضامني، قد تُفضّل دول الجماعة وجود تخصص في ميدان التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وفي مجال بناء شراكات لتطوير المشاريع كنقل التكنولوجيا والتجارة وتشجيع التبادل الثقافي، بحيث تجعل الأطراف المجتمعيّة الفاعلة على اتصال مباشر مع بعضها،

وبالتالي المساهمة في الوصول إلى فهم متبادل وزيادة ثقة المواطنين في رأس المال، وعولمة حوار متعدد الثقافات، وتطوير السوق. ومفاد القول، أنّ شبكة تنمية البلدان الناطقة بالبرتغاليّة والاقتصاد الاجتماعي والتضامني بوسعهما تأدية دور مهم في تنفيذ غايات التنمية المستدامة دون المساس بالإجراءات التي قد تتخذها كل شبكة وطنية ضمن إطار مُنسّق مع الحكومات وغير ذلك من الأطراف الفاعلة الاجتماعية والاقتصاديّة.

تعزيز التعاون بين المدن عبر مقاربة التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بغية تعزيز أجندة العمل اللائق

يُنظر إلى التعاون بين المدن كشكل من أشكال التعاون الإنمائي، حيث يُعتبر أداةً مفيدةً في تنفيذ استراتيجيات التنمية الاقتصاديّة المحليّة والعمل اللائق، وتحقيق أهداف التنمية على المستوى المحلي. كما يتنامى نطاق وممارسة هذا الشكل من التعاون بين النظراء بشكلٍ مطرد، حيث يجمع بين المدن للعمل سوياً على قضايا ذات اهتمام مشترك، ولتبادل المعارف على أساس مجموعات من النظراء، فضلاً عن نقل الممارسات الناجحة إلى سياقات جديدة. لقد انتفع نهج التعاون بين المدن من التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، حيث تزايد الربط بينهما كوسيلة مبتكرة لتطوير حلول محليّة وغالباً لمشكلات عالميّة.[7] يتألف التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من تبادلٍ بين أنداد، وتحديد الممارسات المبتكرة، وتشجيع المبادرات التعاونية المشتركة على المستويات المحليّة والإقليميّة والأقاليميّة [8] (أنظر "اضفاء الصبغة المحليّة على أجندة العمل اللائق"، منظمة العمل الدولية، ٢٠١٦).

لقد أصبحت السلطات المحليّة من الأطراف الفاعلة في التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي (SSTC)، ذلك أنها على اتصال مباشر مع حاجات الناس وحاجات الذين يُطبقون السياسات العامّة التي تؤثر عليهم أكثر من غيرهم. إنّ هذا النوع من التعاون يُمكّن دول ومدن الجنوب من الاستفادة من الخبرات التي تم تطويرها في سياقات مماثلة، وبالتالي تكون مُكيّفة بشكلٍ أفضل لتناسب واقعها. ومن خلال استخدام مقاربة التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، أضحت السلطات المحلية لدى بلدان الجنوب قادرة على الاستفادة من شراكات استراتيجيّة بغرض تقاسم المعارف والخبرات والممارسات الجيّدة. تعتمد قدرة الدول على تحسين مستويات النمو وتحقيق نوعيّة أفضل من الحياة لسكانها، اعتماداً كبيراً على كفاءة السلطات المحليّة وقدرتها على وضع شروط تعنى بخلق فرص عمل نوعيّة، وتوفير الخدمات وضمان حقوق السكان. وينبغي إيلاء الاهتمام لتوليد الوظائف وتحسين ظروف العمل وتطوير المنشآت ووضع سياسات عمل داعمة على المستوى المحلي، وذلك من أجل الاستفادة بالكامل من قدرات المدن والبلدات كمحرك للتنمية الاقتصاديّة، ولضمان الاستدامة على المدى الطويل.[9]

---

[7] انظر، على سبيل المثال: منظمة العمل الدولية (٢٠١٣) "التعاون بين المدن والتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي"، على الرابط التالي:
http://www.ilo. org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---exrel/documents/publication/wcms_222208.pdf

[8] انظر، على سبيل المثال: منظمة العمل الدولية (٢٠١٤) "دليل كل شيء، عن التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي والعمل اللائق"، على الرابط التالي:
http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---exrel/documents/publication/wcms_315233.pdf

[9] أنظر، على سبيل المثال: "النهج المتعدّد القطاعات بشأن العمل اللائق في الاقتصاد الحضري"، على الرابط التالي:

قدّم روزي، أ. (٢٠١٦)، في مقاله المُرسل إلى الأكاديميّة بعض الأمثلة حول إقامة التعاون بين المدن ضمن التوجّه العالمي. ونسلّط الضوء هنا على بعضٍ منها:

i. شبكة (**Mercociudades**) هي شبكة المدن التي تُشكّل السوق الجنوبية المشتركة. تأسست هذه الشبكة عام ١٩٩٥ بهدف السماح للسلطات البلدية بالمشاركة في قرارات التكامل الإقليمي. حيث تضم حالياً ١٨١ مدينة في الأرجنتين والبرازيل وبوليفيا وتشيلي وباراغواي وبيرو وأوروغواي وفنزويلا، مقسّمة إلى وحدات مواضيعيّة. وفيما يلي أهداف الشبكة: أ) إنشاء آليات للاتصالات والتبادل سواء بين المدن الأعضاء أم بين الشبكات، بغية تعزيز تبادل المعلومات والخبرات؛ ب) إقامة الاتفاقات والخدمات بين البلديات، وتطوير برامج مشتركة بشأن التخطيط الحضري؛ ج) التنمية الاقتصاديّة والبيئة.
ii. **مدن من أجل التنقل الحضري**: وهي عبارة عن شبكة دوليّة تهدف إلى التعامل مع جميع القضايا التي تنطوي على عنصر التنقّل الحضري. وتتولى مدينة شتوتغارت (ألمانيا) التنسيق بشأن هذه الشبكة التي تُعزّز التعاون الثلاثي بين الحكومات المحليّة وشركات النقل وغيرها من الشركات والجمعيات المدنيّة والعلميّة، بغية دعم تطوير أنظمة نقل فعالة ومستدامة؛
iii. **العمد المناصرون للسلام:** هذه الشبكة هي عبارة عن منظمة دولية تحمي المدن من الحروب وتهديدات الدمار الشامل.

شيكار، س. مبادرة التعاون بين بلدان الجنوب – خلق فرص العمل والاقتصاد الاجتماعي والتضامني ـ الهند / المؤتمر الوطني لنقابات العمال في الهند (**INDIA / INTUC**)

http://www.ilo.org/ wcmsp5/groups/public/---ed_dialogue/---sector/documents/publication/wcms_162876.pdf

الهند هي أكبر ديموقراطيّة في العالم ولديها دستور تقدّمي يقوم على أساس الحقوق الأساسيّة والحريّات، والانتخابات الدوريّة، ونظام التعدّدية الحزبية، وحكومة برلمانيّة مُمثّلة، وهيكليّة فدرالية، وخطة خماسيّة للتنمية الوطنية. خضع الدستور للتعديل عدة مرات بهدف مواكبة التطورات، إذ يوفّر أساساً حازماً بشأن تعزيز التحوّل الاجتماعي-الاقتصادي لمجتمع يتميّز بمختلف أشكال التنوّع، وذلك عن طريق الحقوق والمساواة والفرص المتساوية. تمتلك الهند نطاقاً واسعاً من الوسائل القانونيّة للتعامل مع انتهاكات حقوق الإنسان من خلال التصديق على ستة صكوك دوليّة رئيسيّة بشأن حقوق الإنسان، فضلاً عن الهيئة الوطنيّة لحقوق الإنسان. وتنعم الهند بمجتمع مدني ديناميكي مستقل يتمتع بإعلام حر، وقطاع أكاديمي مفكّر، وحراك مزدهر في مجال حقوق الإنسان، وقطاع خاص قوي يتزايد حضوره في السوق العالمي يوماً تلو الآخر. وُجد نظام المشاورات الثلاثيّة على مدى عقود عديدة، وذلك مع انعقاد أول مؤتمر عمل ثلاثي شامل عام ١٩٤٢. وحتى قبل ذلك، كانت حكومة الهند تعقد مشاورات منفصلة وبأشكال مختلفة مع مُمثلين عن العمال وأصحاب العمل حول مسائل العمل. حيث تم تعزيز ذلك عبر تشكيل لجان صناعيّة ثلاثيّة للصناعات المهمّة والممارسات القائمة على المستوى المركزي ومستوى الولاية، وذلك بهدف اعتماد مبادئ ثُلاثيّة بشأن سياسة العمل ومجالات الإدارة العامة. تضم آليات المشاورة الثلاثيّة التشاركيّة الدوريّة على مؤتمر العمل الهندي السنوي، ولجان العمل الدائمة واللجنة الثُلاثيّة بشأن المعاهدات.

الغايات

شهد الاقتصاد الهندي نمواً ثابتاً، ولكنه في المقابل شهد نمواً كلياً في معظم مجالات الاقتصاد غير المنظم الذي يضم القطاعات غير المنظمة والتوظيف غير المنظم في هذه القطاعات. وبما أنّ العجز في فرص العمل اللائق قد وصل إلى حد خطير، فإنّ ازدياد حصّة التوظيف الذاتي يُعتبر مثيراً للقلق، إذ يتكّون هذا التوظيف بمعظمه من العاملين المنزليين، وتجار الشوارع، وأصحاب المحلات الصغيرة، والورشات الصغيرة، وما شابه. إنّ ظروف العاملين المؤقتين، أكانت في القطاع الزراعي أم غير الزراعي، ليست أفضل حالاً من العمل غير النظامي الذي تسود فيه ظروف العمل الرديئة والأجور المنخفضة. إنّ المؤتمر الوطني لنقابات العمال في الهند (INTUC) قلق جداً حيال رفاه العمّال، وما فتئ يُعرب عن ذلك في كل محفل. ومن بين القضايا التي يتم التركيز عليها في الوقت الحاضر، تصديق المعاهدات الأساسيّة لمنظمة العمل الدوليّة، والضمان الاجتماعي للعمال غير المنظمين، والسلامة والصحّة المهنيتين (OSH)، والقضاء على عمل الأطفال، وتحسين ظروف العمل، وإزالة سقف العلاوات، وتعزيز تحديد الإكراميّة، وتثبيت الحد الوطني الأدنى للأجور، والأجر المتساوي مقابل عملٍ متساوٍ، وغيرها.

تعتقد فيلوريا (٢٠١٦)[10]، أنّ دول الجنوب على ما يبدو متوجّهة نحو شكل أكثر تنظيماً وتنسيقاً من أشكال التعاون بين بلدان الجنوب، بل ولجأت إلى منظومة الأمم المتحدة بغية دعم مبادراتها المتعلقة بالتعاون بين بلدان الجنوب، وذلك عبر إرسال طلبات لدعم تعاونها مع دول جنوبية أخرى. تتطلّع هذه الدول إلى تعاون متعدد الأطراف يُمكّنها من الحصول على نفاذ مطّرد لمعارف وخبرات دول جنوبية أخرى، ومن التعرّف على شركاء في مجالات استراتيجيّة رئيسيّة مثل النمو الاقتصادي والتشغيل، والصناعة والتجارة والاستثمارات، ونقل التكنولوجيا والمعارف، وإدارة الموارد البيئية والطبيعيّة.

[10] فيلوريا، ج. زراعة قائمة على دعم المجتمع المحلي (CSA) من أجل الاقتصاد الريفي تحت مظلة التعاون بين بلدان الجنوب والاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

التعاون بين بلدان الجنوب والزراعة القائمة على دعم المجتمع المحلي

ترى فيلوريا (٢٠١٦، المصدر السابق)، أنّ الزراعة القائمة على دعم المجتمع المحلي (CSA) تتألف من مجتمع من الأفراد تعهّد بدعم عمليات المزرعة الأساسيّة بحيث تصبح الأرض الزراعيّة، من ناحية قانونية أو روحيّة، مزرعة أو مزارع المجتمع المحلي، فيها يوفّر المزارعون والمستهلون دعماً متبادلاً ويتقاسمون مخاطر ومنافع إنتاج الأغذية. نمطيّاً، يتعهد الأعضاء أو "المساهمون" في المزرعة أو البستان سلفاً بتغطية التكاليف المتوقّعة لعمليات المزرعة بالإضافة إلى راتب المزارع. وفي المقابل، يحصلون على حصص من الناتج الذي تدّره المزرعة طوال الموسم الزراعي، إضافة إلى الرضا الناجم عن إعادة ربط الأفراد بالأرض والمشاركة بشكل مباشر في إنتاج الأغذية. كما يتقاسم الأعضاء مخاطر الزراعة، بما في ذلك قلة الغلّة جراء ظروف جويّة غير مواتية أو جراء الإصابة بالآفات. وعن طريق البيع المباشر إلى أفراد المجتمع المحلي الذين زوّدوا المزارع سلفاً برأس المال العامل، يتلقى المزارعون مقابل محاصيلهم أسعاراً أفضل، ويحصلون على شيء من الأمن المالي، ويرتاحون من قسم كبير من عبء التسويق. بشكلٍ عام، تُركز الزراعة القائمة على دعم المجتمع (CSA) على إنتاج أغذية عالية الجودة محلياً لصالح مجتمع محلّي معيّن، وعادةً ما يجري ذلك باستخدام أساليب **الزراعة العضويّة أو الحيويّة**، وأساليب أخرى بما فيها الزراعة الدائمة، فهي عبارة عن هيكلية تسويق ذات عضويّة تتقاسم المخاطر. ينجح هذا النوع من الزراعة عبر إشراك المستهلكين وغيرهم من أصحاب المصلحة بدرجة أكبر بكثير من المعتاد، بحيث يؤدّي ذلك توطيد العلاقة بين المستهلك والمُنتج. ويشتمل التصميم الأساسي على تطوير مجموعة متماسكة من المستهلكين الراغبين بتمويل ميزانية الموسم بغية الحصول على أغذية ذات جودة. ثمة اختلافات عديدة بشأن كيفيّة دعم ميزانية المزرعة من جانب المستهلكين، وكيفيّة انتاج وتسليم الأغذية من جانب المزارعين. تُفيد خلاصة نظريّة الزراعة القائمة على دعم المجتمع بأنه كلما تقبلّت المزرعة الحصول على دعم كامل وميزانيّة كاملة، كلما تمكنّت من التركيز على الجودة والتقليل من مخاطر هدر الأغذية. تأثّرت الزراعة القائمة على دعم المجتمع المحلي بأفكار **رودلف شتاينر**، وهو فيلسوف نمساوي طوّر مفاهيم علم طبائع البشر والزراعة الحركيّة الحيويّة.

لقد استفادت المبادرة الأولى التي بدأت في الولايات المتحدة من أفكار المؤسّس بهدف تطوير ثلاثة أهداف رئيسيّة للزراعة القائمة على دعم المجتمع المحلي:

- أشكال جديدة من ملكية الممتلكات: فكرة الامتلاك المشترك للأرض من قبل مجتمع محلي عن طريق هيئة قانونيّة تعمل على تأجيرها إلى مزارعين؛
- أشكال جديدة من التعاون: فكرة أنّ شبكة العلاقات البشريّة يجب أن تحل محل الأنظمة التقليديّة المُكوَّنة من أصحاب عمل وموظفين؛
- أشكال جديدة من الاقتصاد: فكرة أنّ الاقتصاد لا ينبغي أن يقوم على أساس زيادة الربح فحسب، إنما على أساس الحاجات الفعليّة للأرض والأفراد المشاركين في المشروع.

يُعتبر نظام مجتمع الأغذية الجيدة (GFC) في ميترو مانيلا في الفلبين، من الأمثلة ذات الصلة الوثيقة بموضوع التعاون بين بلدان الجنوب والاقتصاد الاجتماعي التضامني، والذي يوفر خدمات إلى ٥٠٠ عضو تقريباً ينتشرون في مناطق مختلفة من بلدة ميترو مانيلا تحت إطار زراعة يتقاسمها المجتمع المحلي (CSA). ومن الجدير بالذكر أنّ هذا المشروع بدأ قبل سنتين

بخمسين عضواً فقط. جاءت الفكرة من نص تاريخي ياباني يُدعى "تيكاي"، وبتعاون مشترك مع منشآت مماثلة في الصين وماليزيا. إذ يتقاسم الأعضاء من هذه الدول (الفلبين والصين وماليزيا) خبراتهم المتعلقة بموضوعات متنوعة، بما فيها الدروس المستنبطة من المقاربات التي جرى تنفيذها في ظروف محليّة، ومن الابتكارات الحديثة. أمّا في حالة الفلبين، فتُعتبر الزراعة التي يتقاسمها المجتمع المجلي (CSA) نموذجاً لإنتاج الأغذية والمبيعات والتوزيع بهدف ربط المزارع المحلي مع المستهلك المحلي. إذ يتعهد الأعضاء بدعم قسم من ميزانية عمليات المزرعة من خلال شراء حصّة من المحصول. وفي المقابل، يحصلون على حصة اسبوعيّة من غلّة المزرعة. ومن الجدير بالذكر أنّ الأعضاء يتقاسمون مخاطر الزراعة، بما في ذلك قلة الغلّة جراء ظروف جويّة غير مواتية أو جراء الإصابة بالآفات. إنّ الانضمام إلى عضوية هذا النظام يُنشئ علاقة مسؤولة بين الناس والأغذية الذي يتناولونها والأرض التي أنتجتها والمزارعين الذين زرعوها. وبهذا يكون هذا النظام بمثابة علاقة تعاون مشترك تتجلّى بين الأعضاء والمزارعين. حالياً، يتم استنساخ هذه المقاربة في عدد من المدن خارج منطقة ميترو مانيلا. ومن المشوّق متابعة هذا الشكل المثير للاهتمام من التعاون بين بلدان الجنوب والاقتصاد الاجتماعي التضامني بشأن الزراعة التي يتقاسمها المجتمع المحلي (CSA) في منطقة شرق آسيا.

الاتحاد من أجل المتوسّط والتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي (مقتبس من س. صغيّر، ٢٠١٦)

عام ١٩٩٥ وبتمويل مشترك من الاتحاد الأوروبي، أنشأت دول جنوب المتوسّط منظمة الاتحاد من أجل المتوسّط (UfM) التي تُعتبر تبسيطاً مُفصّلاً لعمليّة برشلونة (PB) الطموحة التي وُجدت في السابق. وهي منظمة حكوميّة دوليّة تجمع بين ٢٨ دولة عضو في الاتحاد الأوروبي و١٥ دولة من السواحل الجنوبية والشرقية للبحر الأبيض المتوسط. يوفر الاتحاد من أجل المتوسّط منبراً فريداً لتعزيز التعاون والحوار الإقليمي في المنطقة الأوروبية-المتوسّطية. إذ يجمع الاتحاد بين ممثلي ٤٣ دولة عضو على نحو دوري. كما يعمل كإطار للحوار بشأن السياسات وتبادل الأفكار المتعلقة بالمشروعات، وتبادل الخبرات والممارسات المُثلى بين الحكومات والمؤسسات الدوليّة الرئيسيّة وهيكليات التعاون. ويوفر الاتحاد منصّة متميّزة لصياغة الأولويات الإقليميّة، واعتماد مبادرات تعاون محدّدة يُزمع تنفيذها، وقبول المؤسسات ضمن إطار الاتحاد من أجل المتوسّط. إذ أنّ وجودها ضروري من أجل تشجيع الحوار أو الحد من مخاطر "صراع الحضارات" الذي تنبأ به هانتنجتون. ووفقاً لكتاب مدرسة الفلسفة البنّائية، يمكن تحليل عمليّة برشلونة بحد ذاتها والقول بكل تأكيد أنها إعلان عن إرادة إنشاء مجتمع أمني على المدى البعيد، ولا سيما إذا أخذنا بالحسبان الأجزاء الثلاثة للشراكة، أي الجانب السياسي والجانب الأمني، والوضع الاقتصادي والمالي، وتحديداً الجانب البشري والمدني والاجتماعي.

لسوء الحظ، لقد أصاب أدلر وكروفورد عندما أشارا عام ٢٠٠٢، إلى أن تطوّر المجتمع الأمني يسير بخطى بطيئة جداً رغم أنّ عملية برشلونة تجمع كل العناصر اللازمة لمجتمع أمني متعدد. ودون أن نكون متشائمين جداً، ما يزال الاتحاد من أجل المتوسط غير متوازن، ولن نتمكن من تحقيق النجاح إلا عبر تطوير تعاون حقيقي بين بلدان الجنوب.

تتحقق ديناميكيّة برنامج شبكة تعزيز الاقتصاد الاجتماعي التضامني عبر القارات (RIPES Asia)/الأمانة العامة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا (ASEC)، بشأن التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي-والتنمية الاقتصاديّة المحليّة، عبر المنتديات الإقليميّة التالية:

وفقاً لكوينونيس الإبن، ب. (SSTC: وسيلة لإدماج الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في مجتمع التعليم المستمر في دول رابطة ASEAN، أكاديمية منظمة العمل الدولية، ٢٠١٦)، أنّ آلية المشاركة الإقليمية لمنظمات المجتمع المدني في منطقة آسيا والمحيط الهادئ (AP-RCEM) هي منصّة للمجتمع المدني تهدف إلى تحقيق منظمات مجتمع مدني أقوى، والتنسيق الشامل بين جميع الأوساط، وضمان إيصال أصوات جميع المناطق دون الإقليمية في آسيا والمحيط الهادئ إلى العمليات الحكوميّة الدوليّة على المستويين الإقليمي والعالمي. أنشئت آلية المشاركة (AP-RCEM) تحت رعاية اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (UN-

ESCAP)، وتسعى إلى إشراك منظمات المجتمع المدني مع وكالات الأمم المتحدة والدول الأعضاء بشأن خطة التنمية لعام ٢٠٣٠ والقضايا/العمليات ذات الصلة. وبوصفها آلية مفتوحة وشاملة ومرنة، فقد صُمّمت هذه الآلية بهدف الوصول إلى أكبر عدد من منظمات المجتمع المدني في المنطقة، وتسخير أصوات القواعد والحركات الشعبية في دفع عجلة العدالة الإنمائية التي تُعالج أوجه عدم المساواة في الثروات والسلطات والموارد بين الدول، وبين الغني والفقير، وبين الرجال والنساء. إنّ شبكة تعزيز الاقتصاد الاجتماعي التضامني عبر القارات (RIPES Asia)/الأمانة العامة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا (ASEC)، تُعتبر منظمة رائدة في عقد ورشات العمل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة حول آلية المشاركة (٢٠١٦، Asiapacificrcem.org). مؤتمر المجتمع المدني/منتدى شعوب رابطة أمم جنوب شرق آسيا (ACSC/APF) هو عبارة عن حيّز يتم توفيره لمنظمات المجتمع المدني لدى الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، لكي تلتقي كل سنة قبل انعقاد القمة السنويّة للرابطة بهدف: بناء المجتمع المحلي والتضامن بين شعوب الرابطة (ASEAN)، وخلق مساحة للمشاركة مع رؤساء الدول الأعضاء فيها، والمساهمة في مأسسة آليات وعمليات المشاركة في رابطة أمم جنوب شرق آسيا. يرى كوينونيس الإبن، ب. (٢٠١٦، المصدر السابق)، أن هناك تحديات ضخمة ما زالت ماثلة أمام المشاركين، نظراً لأن استقلاليّة وشموليّة منتدى شعوب الرابطة تعتمد على مستوى الحريّة الاجتماعيّة والسياسيّة الذي تسمح به الدولة المضيفة، والموارد المتوفّرة لاجتماع المجتمع المدني. ويجدر التنويه هنا إلى ورشة العمل بشأن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني التي تعقدها شبكة (Asia RIPES)/الأمانة العامة للرابطة (ASEC)، للمشاركين في مؤتمر المجتمع المدني/منتدى شعوب رابطة أمم جنوب شرق آسيا (ACSC/APF). (٢٠١٦، المصدر السابق).

كان المنتدى الآسيوي للاقتصاد التضامني، ومنذ بدايته في عام ٢٠٠٧، فعالاً في دفع عجلة تقدّم التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بين شبكات الاقتصاد الاجتماعي التضامني والمنظمات الشريكة العضو في شبكة تعزيز الاقتصاد الاجتماعي التضامني عبر القارات (RIPESS Asia) المتواجدة في العديد من الدول الآسيوية، وذلك عن طريق توثيق ونشر وتيسير الزيارات الميدانيّة إلى حالات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني القائمة والخطاب المتعلق بها، والتي أصبحت مستدامة في إحدى الدول وتم تكييفها واستنساخها في موقع آخر أو خلال فترة أخرى.[11] وفقاً لكوينونيس الإبن، ب. (٢٠١٦، المصدر السابق) أنّ الشراكة المتساوية، وتقاسم المعارف والخبرات واحترام استقلاليّة الشركاء، تُشكّل عناصر مهمّة في برنامج الشبكة والأمانة العامة (RIPESS Asia/ASEC) بشأن التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. عقب المشاركة بدورة الاقتصاد الاجتماعي التضامني التي أقامتها الشبكة والأمانة العامة (RIPESS Asia/ASEC)، يُتوقّع من شبكات الاقتصاد الاجتماعي التضامني أن تقوم بنشر الدورة تعاقبياً كلٍ حسب لغته الأصليّة كوسيلة لبناء قدرات المنشآت المجتمعيّة القائمة على أساس التضامن. أحد الجوانب المهمّة في خطط عمل التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي الخاصّة بشبكات الاقتصاد الاجتماعي التضامني المحليّة، هو الالتزام بإرسال شخص من أهل الخبرة والرأي إلى الدورة التي ينظمها النظراء في دول الرابطة الأخرى.

---

[11] القدرة على التكيّف هي قدرة كيان أو كائن حي على تغيير نفسه أو ردود فعله لتتناسب مع الظروف أو البيئة المتغيّرة. قابليّة التكرار أو الاستنساخ هو مصطلح يتعلق بالمزايا الإيجابيّة لأي نشاط أو عمليّة أو نتائج اختبار تسمح بتكرارها في موقع أو وقت آخر (المصدر: Source: http://businessdictionary.com/definition). والاستدامة هي إدامة أنظمة وعمليات لموازنة التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وحماية البيئة. (المصدر: Source: http://www.sustainability.com/sustainability).

يذكر هـ. فيلغاس رومان (٢٠١٦، المصدر السابق)، أنّ الهيئات المكوّنة أكّدت في مؤتمر العمل الدولي عام ٢٠١٠، على ضرورة تعزيز عمل مكتب العمل في ما يتعلّق بالاقتصاد الاجتماعي التضامني بصفته مجالاً مهماً لخلق فرص العمل اللائق. وبدعم من مكتب منظمة العمل الدوليّة الإقليمي لإفريقيا، قرّر المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينيّة والبحر الكاريبي والمركز الدولي للتدريب التابع لمنظمة العمل الدولية، عقد الأكاديميّة الأقاليميّة الثانية في مقاطعة كيبيك بهدف تعزيز قدرات الهيئات المكوّنة وغيرها من الشركاء في مجال الاقتصاد الاجتماعي التضامني. أمّا في كوستاريكا، كانت إحدى ركائز البرنامج الحكومي الثلاث التي شملتها خطة التنمية الوطنية (NDP 2014-2018) المقترحة من جانب إدارة حكومة سوليس ريفيرا الحالية، هي النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل أكثر وأفضل، وبالتالي يُصار إلى الحد من الفقر وأوجه عدم المساواة. ويتزامن ذلك مع غايات أهداف التنمية المستدامة وأجندة العمل اللائق. نظراً للزخم الذي وفره الاقتصاد الاجتماعي التضامني في كوستاريكا، أصبح من الضروري توسيع نطاق علاقات التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. يُعتبر إجراء الأكاديمية في شهر تموز في تورين، فرصةً لتقاسم الخبرات وتنفيذ الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في مجتمعاتنا من أجل خلق فرص العمل، ومكافحة الفقر وأوجه عدم المساواة تحت مظلة أهداف التنمية المستدامة وأجندة العمل اللائق. في كوستاريكا، شكّل الاقتصاد الاجتماعي التضامني بنطاقه الواسع من المنظمات والممارسات، أداة ضروريّة للتنمية والإدماج الاجتماعي الذي تميزت به المنطقة وتركيبتها القطاعيّة. وخلاصة القول، أننا نأخذ بعين الاعتبار هذه المشاركة الضرورية في أكاديميّة التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، لكي يتمكّن المشاركون من تقاسم ودعم عمليّة التعلّم، والتشبيك، وصياغة الاستراتيجيات، والتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي (SSTC).

الوحدة ٥: أرضيات الحماية الاجتماعيّة والتوظيف في القطاع العام

مُقدّمة

أرضيات الحماية الاجتماعيّة هي مجموعات من الضمانات الأساسية المتعلقة بالضمان الاجتماعي تُحدّد على المستوى الوطني بحيث تكفل الحماية الرامية إلى الحد من الفقر والهشاشة والإقصاء الاجتماعي، والتخفيف من حدّتهم. ينبغي لهذه الضمانات، على أقل تقدير، أن تكفل نفاذ جميع المحتاجين إلى خدمات الرعاية الصحيّة الضروريّة وضمان الحصول على دخل أساسي على مدى دورة الحياة. ترتكز استراتيجيّة منظمة العمل الدولية بشأن توسيع نطاق الحماية الاجتماعيّة على الاستراتيجيّة الثنائيّة الأبعاد التي اعتمدها مؤتمر العمل الدولي في جلسته رقم ١٠٠ عام ٢٠١١. تهدف هذه المقاربة الثنائيّة الأبعاد إلى تسريع تنفيذ أرضيات وطنيّة للحماية الاجتماعيّة تحتوي على ضمانات أساسيّة بشأن الضمان الاجتماعي يكفل تعميم الوصول إلى خدمات الرعاية الصحيّة الأساسيّة وضمان الحصول على دخل أساسي، وعلى أقل تقدير، على أساس حد أدنى مُحدد وطنياً (البُعد الأفقي) وفقاً للتوصية رقم ٢٠٢ لعام ٢٠١٢ بشأن أرضيات الحماية الاجتماعيّة. كما تهدف إلى تحقيق مستويات أعلى من الحماية (البُعد الرأسي) داخل أنظمة ضمان اجتماعي شاملة وفقاً للاتفاقيّة رقم ١٠٢ لعام ١٩٥٢ بشأن الضمان الاجتماعي (المعايير الدنيا).

يجب أن تشتمل الأرضيات الوطنية للحماية الاجتماعية على الضمانات الأربعة الخاصة بالضمان الاجتماعي على أقل تقدير، وكما هو مُحدد على المستوى الوطني:

1. النفاذ إلى الرعاية الصحيّة الأساسيّة، بما فيها رعاية الأمومة؛
2. توفير أمن الدخل الأساسي للأطفال، وتوفير النفاذ إلى التغذية والتعليم والرعاية وأية سلع وخدمات ضروريّة أخرى؛
3. توفير أمن الدخل الأساسي للأشخاص في سن العمل غير القادرين على كسب ما يكفي من الدخل، وبالأخص في حالة المرض والبطالة والأمومة والإعاقة؛
4. توفير أمن الدخل الأساسي للأشخاص المسنين.

يجب توفير مثل هذه الضمانات إلى جميع المقيمين والأطفال كما هو مُحدد في القوانين واللوائح الوطنية، وأن تكون خاضعة للالتزامات الدولية القائمة. يعيش ٨٠٪ من سكان العالم تقريباً في حالة انعدام الأمن الاجتماعي، ولا يستطيعون التنعّم بمجموعة من الضمانات الاجتماعيّة التي تخوّلهم التعامل مع مخاطر الحياة. فحسب تقديرات البنك الدولي الأخيرة، يعيش ما يقارب ١،٤ مليار شخص على أقل على ١،٢٥ دولار يومياً. معظمهم من النساء والأطفال، أو يعملون في الاقتصاد غير المنظّم و/أو ينتمون إلى فئات غير محميّة اجتماعياً مثل فئة الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصّة أو المصابين بفيروس نقص المناعة البشريّة/الإيدز أو العمال المهاجرين. تُعد الأرضية الوطنية للحماية الاجتماعيّة أداة قويّة لمعالجة هذه الأزمة الإنسانيّة المستمرة. إنّ مقاربة أرضية الحماية الاجتماعيّة (SPF) تُعزز النفاذ إلى التحوّلات والخدمات الاجتماعيّة الضروريّة في مجالات الصحة، والمياه والصرف الصحّي، والتعليم، والغذاء، والإسكان، فضلاً عن النفاذ إلى المعلومات والموجودات المنقذة للحياة. إنها مقاربة تؤكّد على ضرورة تنفيذ

سياسات حماية اجتماعيّة شاملة ومتّسقة ومنسّقة، بهدف ضمان خدمات وتحوّلات اجتماعيّة طوال دورة الحياة، مع إيلاء اهتمام خاص للفئات الهشّة. يكمن التحدي في توفير تغطية فعالة لجميع السكان بشكلٍ مستدام، وتحديداً لهؤلاء المعرّضين للمخاطر أو الرازحين تحت وضع الحرمان. لقد اتّخذت العديد من الدول النامية تدابير ناجحة من أجل وضع أرضيات وطنية للحمايّة الاجتماعيّة أو إدخال عناصر ذات صلة. تُبيّن لنا نتائج البرامج القائمة في هذه الدول، أنّ أثر أرضيّة الحماية الاجتماعيّة على الفقر والهشاشة وأوجه عدم المساواة، قد يكون عظيماً. إنّ المعارف والخبرات والتجارب التي اكتسبتها هذه الدول عبر جهودها الذاتيّة المبذولة في سبيل إنشاء أرضيّة حماية اجتماعيّة، تُمثّل مصدراً قيّماً لدول أخرى مُهتمّة بالتخطيط لإنشاء أنظمة حماية اجتماعيّة خاصّة بها، أو توسيع نطاق تغطية الأنظمة القائمة لديها أو إعادة توجيهها. من المُسلّم به أنّ المعارف والمهارات والخبرات التقنيّة التي يمكن تبادلها عبر التعاون بين بلدان الجنوب، تكون في حالات عديدة تلك الملائمة تحديداً للتصدي لتحديات إنمائيّة مماثلة تواجه دول أخرى من دول الجنوب.

خبرات مبتكرة في الجنوب

لكل دولة حاجات وأهداف إنمائيّة وقدرات ماليّة مختلفة تسعى إلى تلبيتها وتحقيقها، وسوف تختار لهذا الغرض مجموعة مختلفة من السياسات. سوف يتعيّن على الدولة أن تضع حداً أدنى لمعايير أداء السياسات الوطنية للحماية الاجتماعيّة بأنْ تنشد التحقق من حصول شعبها بأكمله على حق التحوّلات الاجتماعيّة التي تكفل نفاذاً فعالاً إلى حدٍ أدنى من السلع والخدمات، ممّا يُتيح للجميع العيش بكرامة. ويمكن لأرضيّة الحماية الاجتماعيّة أن تتعدّى كونها مجرد قائمة أهداف إنمائيّة يُزمع تحقيقها، وذلك من خلال تقديم مقاربة شاملة ومتكاملة تستفيد من أوجه تكامل السياسات التي تُعالج مجالات مختلفة ولكنها ذات صلة. إذ توفر إطاراً لاستكشاف أوجه التعاضد بين جميع القطاعات كما تحدد الأولويات، وبالتالي يتم تجنّب وجود نظرة مجزأة حول كيفيّة إحراز تقدّم دون أخذ الصورة الشاملة بعين الاعتبار. يحتوي هذا المجلّد على بعض الخطط التي أوردتها دراسات الحالات وجرى تقاسمها. على سبيل المثال، "برنامج الفرص" في المكسيك، وبرنامج "حقيبة العائلة" في البرازيل، وكذلك "قانون مهاتما غاندي الوطني بشأن ضمان التشغيل في المناطق الريفيّة" في الهند، حيث ساهمت هذه الخطط في تبادل المعلومات مع دول في مختلف مناطق العالم. حالياً، ما زالت بعض الدول في المراحل الأولى من تطوير أرضيّة الحماية الاجتماعيّة. إذ تعمل بوركينا فاسو على إصلاح آليات الحماية الاجتماعيّة بغرض تطبيق تغطية صحية شاملة، مُتتبعةً بذلك نجاح الخطوات التي اتخذتها غانا ورواندا. بينما وصلت دول أخرى إلى أبعد من ذلك في تطوير خطط الحماية الاجتماعيّة. فعلى سبيل المثال، أنشأت بوليفيا عام ٢٠٠٨ النظام غير الاكتتابي للمعاشات التقاعدية الشامل لجميع الأشخاص الذين أتمّوا ٦٠ عاماً فما فوق، حيث يتم تمويله بواسطة حصة من الضريبة الخاصّة على الهيدروكربون، وإيرادات المنشآت الرأسماليّة العامّة. وأخيراً وليس آخراً، هنالك دول تمكنت من الاستفادة من خبراتها الذاتيّة في مجال الحماية الاجتماعيّة بهدف تحسين أنظمة الحماية الاجتماعية في البلاد، عن طريق اتّباع الأساس المنطقي لمفهوم الحماية الاجتماعيّة.

تُبيّن حالة تشيلي كيف تعمل الدولة بانتظام على تعديل نظام الحماية الاجتماعيّة على ضوء التطورات الاجتماعيّة والاقتصاديّة والسياسيّة والديموغرافيّة والفكريّة. تعكف تشيلي حالياً

وبشكلٍ تدريجي، على استبدال الأساس المنطقي القائل بمكافحة الفقر المنتشر عن طريق سياسات طوارئ تستهدف الفئات الأكثر ضعفاً، بآخر موجّه نحو ضمان الحقوق وتوفيرها لجميع السكان، ومأسسة سياسات الحماية الاجتماعيّة الضروريّة. إنّ بناء أرضية الحماية الاجتماعيّة عملية تدريجيّة، وعادة ما يُشكّل النفاذ إلى الخدمات الصحيّة الأساسية أولويةً عليا عند البدء بها. فقد بدأت بوركينا فاسو ورواندا، من قبيل المثال، في تطوير نهج تعدّدي يستند على التعاضد بين ما تم تقديمه من ٢١ آلية تقليدية تعنى بالضمان الاجتماعي والتأمين البالغ الصغر والتحويلات الاجتماعيّة. وغالباً ما تكون آليات الضمان الاجتماعي والتأمين البالغ الصغر والرعاية الصحيّة المجانيّة موجودة على أرض الواقع ولكن بشكل مجزأ، بل وبطريقة تنافسيّة في بعض الأحيان ولا تستطيع منفردةً أن تحل تحديات توسيع نطاق الحماية الاجتماعية. وعلى ذلك، تُملي الضرورة تنسيق هذه العناصر بهدف ضمان الوصول إلى تنسيق وتكامل فعّالين بدلاً من هدر الجهود عن طريق التفتت والتنافس. تعمل مبادئ الشمول والتقدّم والتعدد على تدعيم عمليّة بناء أرضيّة الحماية الاجتماعيّة بأسرها. كما تعتمد على بُعديّ أرضية الحماية الاجتماعيّة: البُعد الرأسي، بأن تُحفز الاستثمار برأس المال البشري الذي سُيمكّن الناس من الخروج من دائرة الفقر المفرغة والأنشطة ذات الإنتاجية المنخفضة، إلى التشغيل المنظّم والتمويل الذاتي، والاكتتاب في مستوى أعلى من منافع الضمان الاجتماعي. والبُعد الأفقي، بأن تُعزز حق كل فرد بحدٍ أدنى من الحماية الاجتماعيّة. تستطيع آليات التمويل المُبتكرة أن تؤدي دوراً مهماً في المستقبل. فبعض الدول لا تمتلك الموارد اللازمة لإنشاء أرضية حماية اجتماعيّة على المدى القريب. وهذه الدول سوف تحتاج إلى استدعاء تضامن خارجي من أجل اتخاذ الخطوات الأولى صوب هذا الهدف. إنّ مفهوم أرضية الحماية الاجتماعيّة يقوم على أساس الحقوق، ولكنه يتميّز بمرونة كبيرة تسمح بتكييف طريقة تنظيم عملية وقنوات تحويل الاستحقاقات النقديّة والعينيّة بحيث تُلائم السياق الوطني. والمهم في الموضوع أنّ كل من يحتاج إلى حماية بوسعه النفاذ إلى السلع والخدمات الاجتماعيّة الأساسيّة، وإلى التحويلات الاجتماعية الضروريّة. وبهذا يضع المفهوم حداً أدنى من المعايير المتعلقة بالنفاذ إلى الحماية الاجتماعية التي توفرها الأنظمة الوطنية وبنطاقها ومستواها، عوضاً عن فرض هيكلية معينة. لطالما اقترنت منظمة العمل الدوليّة ومنذ منتصف السبعينيات بالاستثمارات العامة في عدد من الدول في آسيا وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ومؤخراً في أمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية. أمّا الأهداف الرئيسيّة لهذا التعاون المشترك بين الحكومات والشركاء في مجال التنمية، فكانت كالتالي:

1. التأثير على سياسات الاستثمار بغية تعظيم أثرها على التشغيل، والحد من الفقر، وعلى التنمية الاجتماعيّة-الاقتصاديّة؛
2. بناء القدرات في القطاع الخاص الوطني، الذي يُعتبر ضرورياً في تنفيذ الأشغال العامة ذات المُدخلات العماليّة المرتفعة، وذلك عن طريق بناء القدرات في مراكز البحوث والمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم، بهدف تحسين بيئة وظروف العمل في القطاع؛
3. توجيه الاستثمارات الاجتماعية والاقتصادية نحو المستوى المحلي بغية تعظيم وقعها على الحد من الفقر في المناطق الريفية والحضرية، وفي ذات الوقت، تحسين المشاركة الاجتماعيّة والتنظيم الاجتماعي في قطاعات ما زالت غير منظّمة وأقل تنظيماً.

حماية اجتماعية من أجل النساء:
نحو المساواة بين الجنسين (ساروجيني، ارنولد، وجونسون، ٢٠٠٩)

للحماية الاجتماعيّة مساهمة مهمة في تحقيق المساواة بين الجنسين، ولمنافع الحماية الاجتماعية أثر على دينامية المساواة بين الجنسين والأعراف الاجتماعية القائمة على أساس النوع الاجتماعي بقصد أو دون قصد. ونظراً لأنّ المرأة في جميع أنحاء العالم تميل إلى التأثر أكثر من الرجال بغياب التغطية الكافية، فإن أرضيات الحماية الاجتماعية تُعتبر مناسبة من منظور المساواة بين الجنسين تحديداً. بمقدور أرضيات الحماية الاجتماعية أن تكون أدوات مركزية في تعزيز المساواة بين الجنسين، ومشاركة المرأة في سوق العمل، وتمكين المرأة. ولكن من أجل تحقيق هذه القدرة، يتعيّن اتباع استراتيجية لإدماج النوع الاجتماعي طوال عمليات تقييم ثغرات تغطية أرضيات الحماية الاجتماعية (SPFs)، وتصميم السياسات والبرامج ذات الصلة، وذلك خلال مرحلة التنفيذ وما يليها من مراقبة وتقييم. وفي هذا الصدد، توفر المعايير الدولية الجديدة التي جسدتها توصية منظمة العمل الدولية رقم ٢٠٢ لعام ٢٠١٢ بشأن أرضيات الحماية الاجتماعية، توجيهات ومبادئ رئيسيّة لإنشاء أرضيات فعّالة ومراعية للنوع الاجتماعي. بناءً على ذلك، ومن أجل معالجة أوجه عدم المساواة بين الجنسين، يجب تصميم برامج الحماية الاجتماعية بحيث تكفل المساواة في المعاملة بين الرجال والنساء، وتراعي اختلاف أدوار كلٍ منهما، وأن تفيد كآلية لتعزيز المساواة بين الجنسين. بوسع أرضيات الحماية الاجتماعية، بل يجب أن تكون أداةً مراعية للنوع الاجتماعي من أجل مساعدة الأفراد الذين يواجهون طوارئ الحياة، وتحد من الفقر وأوجه عدم المساواة. فهي أدوات فعّالة في تحقيق مثل هذه الغايات لقدرتها على تعزيز المعاملة المتساوية للرجال والنساء، وعلى تحقيق نتائج عادلة قد تعوّض جزئيّاً عن آثار التمييز وأوجه عدم المساواة خارج نطاق نظام الضمان الاجتماعي. على كل حال، ينبغي أن تكون أرضيات الحماية الاجتماعية جزءاً من إطار أوسع على مستوى الاقتصاد الكلي. حالياً وفي أعقاب الأزمة الاقتصادية العالمية، ازدادت أهميّة أرضيات الحماية الاجتماعية من أجل التخفيف من الأعباء الاقتصاديّة الملقاة على كاهل الفقراء والفئات الهشّة في المجتمع. إنّ إنشاء أرضيات وطنية للحماية الاجتماعيّة من شأنه أن يُساهم في تحقيق نمو مستدام ومجتمعات شمولية وعادلة. وبصفتها جزءاً من أنظمة حماية اجتماعيّة أعمّ وأوسع، ينبغي تصميمها وتنفيذها ضمن إطار سياسات اقتصادية واجتماعية أوسع نطاقاً.

خلاصة

يشتمل التعاون بين بلدان الجنوب في مجال التنمية الاجتماعية على تعزيز المساعدات التقنية التي تقدمها دولة خبيرة من دول الجنوب لدول جنوبية أخرى في مجال تطوير السياسات والبرامج الاجتماعيّة.

لقد نجحت دول نامية عديدة في اتخاذ تدابير ترمي إلى إنشاء أرضيات حماية اجتماعية يتم تحديدها على الصعيد الوطني، أو إلى إدخال عناصرها. وتخبرنا نتائج البرامج المنفّذة في هذه الدول أنّ أثر أرضيات الحماية الاجتماعيّة على الفقر والهشاشة وعدم المساواة قد يكون عظيماً.

تُعتبر المعارف والخبرات والتجارب التي اكتسبتها هذه الدول جراء جهودها المبذولة في سبيل إنشاء أرضية حماية اجتماعيّة، مصدراً قيّماً لدول أخرى مُهتمّة في التخطيط لإنشاء أنظمة حماية اجتماعيّة، أو توسيع نطاق أنظمتها القائمة أو إعادة توجيهها.

من المسلّم به أنّ المعارف والمهارات والخبرات التقنيّة التي يمكن تبادلها عبر التعاون بين بلدان الجنوب، تكون في حالات عديدة هي تلك الملائمة تحديداً للتصدي لتحديات إنمائيّة مماثلة تواجه دول أخرى من دول الجنوب.

الوحدة ٦: التعاون بين البلدان الهشّة

مقدّمة

خلال المنتدى الرفيع المستوى بشأن فعّالية المساعدات، المنعقد في ٣٠ تشرين الثاني عام ٢٠١١، أيّدت مجموعة الدول الهشّة السبع الموسّعة (G7+) خطة جديدة للانخراط في مساعدة الدول الهشّة. إنها مجموعة مكوّنة من الدول الهشّة المتأثرة بالنزاعات، والتي اجتمعت مع بعضها للتصدي للمقاربات الدولية غير المناسبة التي كانت تتطبّق فيها، وبشكل أساسي، تلك المتعلّقة ببرامج المساعدات وعمليات التدخّل والتعاون الدوليّة. تستفيد وثيقة السياسة الخاصّة بالخطة الجديدة من إعلان الألفيّة بشأن خارطة طريق مونروفيا، وتقترح أهدافاً رئيسيّة لبناء السلام وبناء الدولة، كما تركّز على سبل جديدة للانخراط، وتُحدد الالتزامات المتعلّقة ببناء الثقة المتبادلة وتحقيق نتائج أفضل في دول تقبع في أوضاع هشّة. كان أساس هذا النموذج الجديد هو الاعتراف بأنّ بعض الدول المستفيدة قد تعلّمت دروساً كافية من جهود التنمية الماضية، واتقنت المقاربات والأساليب التي يمكن مشاركتها الآن مع دول أخرى. كان هناك مبادرات دوليّة مختلفة تتعلّق ببناء السلام والتنمية في الدول المتأثرة بالنزاعات والدول الهشّة، والتي تم إنشاؤها خلال العقد الماضي قبل إنشاء مجموعة الدول الهشّة السبع الموسّعة. على سبيل المثال، إعلان باريس بشأن فعالية المساعدات لعام ٢٠٠٥، ومبادئ المشاركة الدولية الجيّدة في الدول والبيئات الهشّة لعام ٢٠٠٧، حيث تم تعزيز المبادرتين بموجب ولاية منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD). ولكنّ هذه المبادرات طبّقت مقاربة من الأعلى إلى الأسفل، وكان يفرض فيها الشركاء الذين يُقدّمون الموارد جميع الشروط السياسيّة والتقنيّة.

كمتابعة للمنتدى، بدأت دول المجموعة (g7+) بترويج فكرة "التعاون بين البلدان الهشّة" (F2F)، التي تحتوي على:

1. تقاسم الممارسات الجيّدة والخبرات بهدف تعزيز مجتمعات مسالمة؛
2. وضع قضايا وأهداف مشتركة على الأجندات الدولية، وطرحها في المنتديات الدولية؛
3. دعم الدول بعضها البعض بشكل متبادل عن طريق برامج التبادل وحشد الموارد من دولة هشة لدولة هشة أخرى.

خلال العقود الأخيرة، كانت العوامل الرئيسيّة للهشاشة تنطوي على الآتي: غياب المشاغل الاجتماعيّة من خطط التنمية الوطنية، ومستويات الفساد العالية، والنمو الاقتصادي البطيء، وانعدام فرص العمل، وغياب أنظمة الحماية الاجتماعيّة. تهدف أنظمة التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي (SSTC) إلى توفير استجابة مبتكرة للتحديات العالمية التي يمكن تكييفها جيداً حسب حاجات الدول القابعة في بيئات هشّة وحاجات سياسات التنمية فيها. إنّ غايات وممارسات التعاون بين بلدان الجنوب تتماشى مع مبادئ المُلكيّة الوطنية والتقييم الذاتي لآليات التعاون بين البلدان الهشّة كما ورد في إجماع ديلي الذي صدر عن مجموعة الدول الهشة السبع الموسّعة. تتعرض هذه الدول لأوضاع مماثلة وتواجه تحديات مشابهة، وفي حين تقوم بتطوير حلول لمواكبة الصعوبات الحالية، تزداد احتمالية إقامة تعاون بين بلدان الجنوب آخذة بالحسبان تقاسم هذه الحلول وتكييفها لتلائم سياقات نظيرة. ومن خلال تقاسم النظراء والدروس المستنبطة، تُنير

قصص نجاحهم وإخفاقهم الطريق أمامهم للوصول إلى فهم جديد وأفضل حول ظروفهم والخطوات اللازمة للتحوّل.

مشاركة منظمة العمل الدوليّة في التعاون بين البلدان الهشّة ضمن إطار مجموعة الدول الهشّة السبع الموسّعة (g7+)

منذ نشأتها، سلّطت منظمة العمل الدوليّة الضوء على دور البرامج والسياسات الاجتماعيّة-الاقتصاديّة في بناء السلام والتعافي. حيث اقترحت التوصية رقم ٧١ لعام ١٩٤٤ بشأن تنظيم العمالة في الانتقال من الحرب إلى السلم، مقاربة رائدة لتعزيز السلام والعدل الاجتماعي في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وذلك عبر التعافي وإعادة الإعمار على أساس التشغيل. يُسلّم المجتمع الدولي بمحوريّة العمل اللائق من أجل السلام والأمن والعدالة الاجتماعيّة، حتى ضمن البيئات الهشّة والأكثر تعقيداً. لقد اعترفت الأمم المتحدة بأنّ خلق فرص العمل ضروري لتحقيق الاستقرار السياسي وإعادة الاندماج والتقدّم الاجتماعي-الاقتصادي واستدامة السلام.
تستند استراتيجيّة منظمة العمل الدولية بشأن دعم التعاون بين البلدان الهشّة على خطة التنمية الجديدة لما بعد ٢٠١٥، بل وتتماشى معها. يورد أحد أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر المقترحة "العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع"، ويقع ذلك في صلب ولاية منظمة العمل الدوليّة، ومهم جداً للقضاء على الفقر والإسهام في بناء السلام. ولكن ثمة أولويات أوردتها أهداف التنمية المستدامة الأخرى، وتحتوي على مجالات استراتيجيّة تُشير إشارة مباشرة إلى ولاية المنظمة وتُنادي بمشاركتها، مثل:

- تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع؛
- جعل المدن والمستوطنات البشريّة شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة
- تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالميّة من أجل تنمية مستدامة (بما في ذلك، عبر التعاون بين الشمال والجنوب، والتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي)

بتاريخ ٢٠ آذار ٢٠١٤، ناقش مجلس إدارة منظمة العمل الدولية مسألة الدول التي تقبع في بيئات هشّة، وذلك خلال اجتماع الفريق العالي المستوى المعني بالعمل اللائق في الدول الهشّة. وعقب ذلك، وقّع المدير العام للمنظمة السيد جي رايدر، مذكرة تفاهم مع الأمين العام لمجموعة الدول الهشّة السبع الموسّعة د. هيلدير دا كوستا. حيث ينتظر الاتفاق بذل جهود مشتركة لتكييف مشاركة منظمة العمل الدوليّة في الدول الأعضاء لدى المجموعة حسب سياقات معيّنة، وذلك بالتعاون الوثيق مع الحكومات، ولا سيما عن طريق برامج ومشروعات مشتركة. وبموجب الاتفاق، توفر المنظمة الدعم التقني والتنظيمي بالتعاون مع المؤسسات الشريكة بما فيها الحكومات ومنظمات أصحاب العمل ومنظمات العمّال، وقادة المجتمع المدني، والأكاديميين، والجهات المانحة، بهدف توحيد المبادرات وبناء الشراكات وإطلاق مشروعات تُنتج حلولاً مُجرّبة لمعالجة التحديات الماثلة أمام خطة التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥، والعمل على تعميمها. إنّ منظمة العمل الدوليّة بالتعاون مع المجموعة على أتم

استعداد لتطوير مقترح متسق للتعاون بين الدول الهشّة (F2F)، وللمساهمة أيضاً في تعبئة الموارد والمساعدة في مؤازرة أنشطة تعلّم النظراء تحت مظلة التعاون بين البلدان الهشّة.

تحسين الظروف للعمال المنزليين

يرى باه (٢٠١٦، المصدر السابق)، أنّ التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي (SSTC) يُتيح أمام العمال المنزليين فرصة الدفاع عن حقوقهم بشكلٍ أفضل، وذلك نظراً للاستغلال والإساءة المنهجية التي يتعرضون إليها في أماكن عملهم. بتاريخ ١٦ حزيران عام ٢٠١١، كان الإقرار التاريخي للاتفاقية رقم ١٨٩ بشأن العمال المنزليين (والتوصية رقم ١٠٢)، التي عززت احترام ٥٠ – ١٠٠ مليون عامل منزلي في جميع أنحاء العالم والاعتراف بهم. إنّ فئة العمال المنزليين في أغلب الحالات تتعلّق بالنساء وبأعداد كبيرة من المهاجرين والأطفال. ما زال الكثير منهم يعملون في دول عديدة ضمن الاقتصاد غير المنظّم، ويتقيّدون بأفراد، أو يُنظّمون بشكلٍ غير كافٍ عبر مكاتب خدمات التوظيف. فضلاً عن الأجور الزهيدة وانعدام فرص الانتفاع من الإجازات المَرَضِيّة المدفوعة الأجر، أو إجازة الأمومة، أو المغادرة المدفوعة الأجر، أو الضمان الاجتماعي. وفي واقع الأمر، أنّه مجالٌ ما زال فيه الرق موجوداً في العالم. فأغلب الظنّ أنّ هناك مئات الآلاف من العمال المنزليين يعملون دون "إفصاح" عن وظائفهم بسبب وجود أنظمة تمييزيّة لإصدار تصاريح العمل. مما يجعلهم ضعفاء جداً أمام الاستغلال أو حتى الاسترقاق من قبل أفراد آخرين أو مكاتب خدمات التوظيف عديمة الضمير.
بوسع غايات التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي أن تُكمّل منظمات العمال المنزليين في سياق تحسين ظروفهم المعيشيّة، وأن تعمل من خلال التدريب والتغييرات الاستراتيجيّة والمنهجيّة التي سوف تُتيح بكل تأكيد تحقيق أجندة منظمة العمل الدوليّة بشأن العمل اللائق: النفاذ إلى عمل مُنتج ودخل مُنصف، والأمن في مكان العمل والحماية الاجتماعيّة للأسر، وتطلعات أفضل للتطوير الذاتي والاندماج الاجتماعي، وحرية الناس في التعبير عن مطالبهم، وفي التنظيم والمشاركة في صنع القرارات التي تؤثر على حياتهم، والمساواة في الفرص والمعاملة لجميع النساء والرجال.

ممارسات جيّدة في مجال التعاون بين البلدان الهشّة: حالة الاقتصاد التضامني والتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي (SSTC)[12]

الاقتصاد الاجتماعي والتضامني (SSE) هو مفهوم يُشير إلى المنشآت والمنظمات، ولا سيما التعاونيات وجمعيات المنفعة المتبادلة والرابطات والمؤسسات والمنشآت الاجتماعيّة، التي تُنتج على وجه الخصوص السلع والخدمات والمعارف، بينما تسعى إلى تحقيق أهداف اقتصاديّة واجتماعيّة وإلى تعزيز التضامن. لقد أنشأت منظمة العمل الدوليّة على مر الزمن تقليداً، وطوّرت خبرات عميقة بشأن المنشآت والمنظمات التي تعنى بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني (SSEOs).
يحظى دور الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الدول الهشّة بأهميّة عظيمة لكونه يُعالج الأسباب الجذريّة للفقر كما في حالة أفريقيا. إنّ المكوّنات الثلاثة للاقتصاد الاجتماعي والتضامني، التعاونيات والرابطات وجمعيات المنفعة المتبادلة، تُعتبر مصدراً مهمّاً لفرص

[12] سواريس، م: التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي (SSTC) والتعاون بين البلدان الهشّة (F2F) في إعادة تشكيل النظام الدولي: أشكال جديدة من المقاومة.

العمل في معظم بلدان أفريقيا جنوبي الصحراء. ورغم حقيقة أنّ جزءاً مُعتبراً من اقتصاد معظم هذه الدول يرتكز على الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، إلّا أنّ التعاونيات غير مطوّرة بشكل كافٍ، وحضور منظمات المنفعة المتبادلة يقتصر على مجال التمويل بالغ الصغر فقط. لقد أدى الاقتصاد الاجتماعي والتضامني إلى تنويع النشاطات. إنّ الهدف الرئيسي لمنظمات الاقتصاد الاجتماعي التضامني في المناطق الريفيّة هو زيادة الانتاجيّة الريفيّة، لذا فهي تُركّز على هيكلة منظمات المزارعين، وتيسير النفاذ إلى موارد انتاجيّة مثل القروض والنفاذ إلى الأراضي ومُدخلات الإنتاج وتحسين أساليبه، والنفاذ إلى الأسواق وأنظمة المعلومات. أمّا في المناطق الحضريّة، تعمل هذه المنظمات على تطوير عدة برامج بما فيها هيكلة ودعم تطوير نقابات العمّال، وبناء قدرات الأطراف الفاعلة في الاقتصاد غير المنظّم بهدف تيسير انتقالها إلى الاقتصاد المنظّم.

تنعم الدول الأفريقية أجمع بقدرات عظيمة لتطوير برامج التعاون بين البلدان الهشّة. في حين نفّذت بعض الدول الأفريقيّة برامج تعاون مع نظرائها عن طريق منظمات دوليّة مثل جماعة البلدان الناطقة بالبرتغاليّة (CPLP). فعلى سبيل المثال، استفادت غينيا-بيساو استفادةً عظيمةً من الدعم الذي قدمته جمهوريّة تيمور- ليشتي عبر جماعة البلدان الناطقة بالبرتغاليّة، لا سيما في ما يتعلّق بالأمور اللوجستيّة والتعداد السكاني وتطوير رسم الخرائط خلال انتخابات عام ٢٠١٤. وما زالت نوايا الحكومات للمضي قدماً في التعاون بين البلدان الهشّة متأججة. يُعدّ دور المجتمع الدولي ومنظمة العمل الدوليّة ومجموعة الدول الهشّة السبع الموسّعة (g7+) مهمّا بالنسبة للعديد من الدول الهشّة، ولا سيما في تحديد إطار التعاون بين البلدان الهشّة. على المستوى الوطني، بذلت بعض الحكومات الأفريقيّة جهوداً معتبرة لتحويل الهيكليّة القانونيّة والسياسيّة والاقتصاديّة، ولتكييفها حسب نموذج الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، ومن ثمّ التقدّم نحو التغلّب على الهشاشة. ففي قطاع الزراعة والأغذية الرواندي، تم تنفيذ عدد وافر من المبادرات بهدف دعم سلاسل القيمة، وتحديداً في مجالي البستنة والبذور، اللذان أصبحا يمثلان الاقتصاد الاجتماعي والتضامني نظراً لمشاركة منظمات المزارعين واستخدام أدوات التمويل. ويمكن استنساخ وتكرار نجاح راوندا في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في دول أفريقيّة أخرى عن طريق التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. ومن الأمثلة الجيّدة الأخرى على التعاون، الاستجابة لأزمة فيروس الإيبولا في غرب أفريقيا. لقد تعاونت دول هشّة مثل سيراليون وغينيا-بيساو وليبيريا ونيجيريا تعاوناً وثيقاً من أجل معالجة الفيروس، وضمان التكامل الوطني وتأمين الرعاية الصحيّة للمواطنين. ووفقاً لمبادئ مجموعة البلدان الهشّة السبع الموسّعة (g7+) وإطار التعاون بين البلدان الهشّة، تعهدت تيمور-ليشتي بمبلغ ٢ مليون دولار على شكل موارد من أجل الإجراءات التي يُزمع اتخاذها بطريقة سريعة وفي الأوان المناسب. ومن منطلق ممارسة الملكيّة الوطنية والسعي إلى تحقيق التعاون، أطلقت سيراليون في شهر تموز ٢٠١٤ "الخطّة المُعجّلة للاستجابة لفاشية مرض فيروس الإيبولا". يمكن تنفيذ مثل هذه المبادرات القائمة على أساس التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وتلك المنفّذة على المستويين الوطني والمحلي، من خلال آليات التعاون بين البلدان الهشّة، وهكذا نحصل على مقاربة متسقة في عمليّة بناء الاقتصاد الإقليمي استناداً إلى قيم اجتماعية وتضامنية، أكان ذلك ضمن إطار التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي أم بمحاذاته.

إنّ التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي متوافق تماماً مع أركان التعاون بين البلدان الهشّة، وتحديداً في ما يتعلّق بضرورة تقدير الملكيّة الوطنيّة والتقييم الذاتي والصوت السياسي النشط والتضامن. وكذلك فكرة الخبرات المشتركة التي تُعدّ ذات أهمية عظمى في أطر التعاون نظراً لأن الدول التي تكابد ذات الظروف الهشّة يمكنها تقاسم قصص الإخفاق والنجاح والوصول إلى فهم مشترك حول كيفيّة التصرّف على الصعيد السياسي. إذن، أي دعم يرد من الشمال (إمّا عبر نموذج التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي أو نموذج التعاون بين البلدان الهشّة) يجب أن يحترم الاستقلال السياسي لهذه الدول وقوتها. ويعتقد سواريس، م. (٢٠١٦)، أنّه نظراً لحداثة نشوء التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي (SSTC) والتعاون بين البلدان الهشّة (F2F) في البيئة الدوليّة، فلعله من المبكر أن نتناول الأثر الذي ستُحدثه هذه النماذج البديلة على المدى الطويل، ومدى فعاليتها في ترتيب علاقات القوة في النظام الدولي. ولكن، استناداً إلى الحالات المذكورة آنفاً، يمكن الوقوف على التغييرات التدريجيّة التي باتت تكتسب قوة وحصّة، بحيث تُوجد الحوافز اللازمة لاتخاذ مبادرات جديدة وبديلة – تكون دائماً متسقة مع التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، ومع التعاون بين البلدان الهشّة.

الوحدة ٧: الحوار الاجتماعي

مقدّمة

إنّ النزعة الدوليّة لحركة نقابات العمّال تدفعها إلى إيلاء اهتمام خاص للتعاون بين بلدان الجنوب في سبيل تحقيق هدف مشترك انطلاقاً من مقاربة العمل اللائق، ألا وهو، تنمية مستدامة تشتمل على أربعة أبعاد متزامنة: البُعد الاجتماعي والاقتصادي والبيئي والسياسي. لقد أقرّت نقابات العمال المشاركة في أكاديمية التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، ضرورة العمل سوياً عبر شبكة قويّة لبلدان الجنوب بهدف إيجاد حلول مشتركة لتحديات مشتركة.

يمكن تعريف **التعاون بين بلدان الجنوب** على أنه عملية تبادل معارف وموارد بين حكومات ومنظمات وأفراد لدى أمم نامية، في الميدان السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي أو البيئي. ويمكن أن يحدث التعاون على أساس ثنائي أو إقليمي أو دون إقليمي أو أقاليمي، كما يمكن أن ينطوي على دولتين أو أكثر من الدول النامية. إنّ التعاون بين بلدان الجنوب (SSC) الذي يقوم على أساس تحقيق أهداف إنمائية مستدامة متّفق عليها دولياً، يهدف إلى تقوية أصوات الدول النامية وقوتها التفاوضيّة في المفاوضات المتعددة الأطراف. كما يُتيح لها فرصة تعزيز الاكتفاء الذاتي وتقوية الروابط الاقتصاديّة فيما بينها.

بالرغم من حقيقة أن التعاون بين بلدان الجنوب يمكن أن يكون أكثر استدامة من التعاون بين الشمال والجنوب، إذ يتكيّف بشكلٍ أفضل مع وضع الدولة، إلّا أنه من الناحية العملية لم يتم التوصّل لغاية الآن إلى فهم مشترك حول طبيعة أهدافه. وينطبق ذلك على أساس التفسيرات المتنوعة، وأحياناً المتشعّبة، التي قدمتها الاقتصادات الناشئة والدول المتقدّمة بشأن التعاون بين بلدان الجنوب. يُجادل البعض بوجوب النظر إلى التعاون بين بلدان الجنوب كبديل للتعاون بين الشمال والجنوب عوضاً عن كونه مكمّلاً له، بينما يُجادل البعض الآخر بأنّ النموذجين لا يمكن وضعهما عل قدم المساواة. وأخيراً، ينطوي **التعاون الثلاثي** (TC) على دولتين أو أكثر من الدول النامية بالتعاون مع طرف ثالث يُساهم في عمليات التبادل بمعرفته وموارده، ويكون في الغالب حكومة دولة متقدّمة أو منظمة فيها.

تُشكّل العلاقات الصناعية السليمة والحوار الاجتماعي الفعّال وسائل لتشجيع تحسين أجور وظروف العمل، وتعزز السلام والعدالة الاجتماعيّة. فبصفتها أدوات للحوكمة الجيّدة، فإنها تُعزز التعاون والأداء الاقتصادي بأن تساعد على خلق بيئة ملائمة لتحقيق غايات العمل اللائق على المستوى الوطني.

يُغطي الحوار الاجتماعي والثلاثيّة:

- المفاوضات والمشاورات وتبادل المعلومات بين مختلف الأطراف الفاعلة وضمن كل طرف؛
- المفاوضة الجماعيّة؛
- منع النزاعات وحلها؛
- غير ذلك من أدوات الحوار الاجتماعي، بما في ذلك المسؤولية الاجتماعيّة للشركات والاتفاقات الإطاريّة الدوليّة.

شروط مسبقة لحوار اجتماعي سليم:

- منظمات عمّال وأصحاب عمل قويّة ومستقلة تمتلك القدرة التقنيّة والنفاذ إلى معلومات مناسبة تمكّنها من المشاركة في الحوار الاجتماعي؛
- إرادة والتزام سياسي للدخول في حوار اجتماعي من جانب كل الأطراف؛
- احترام الحقوق الأساسيّة المتعلّقة بالحريّة النقابيّة والمفاوضة الجماعيّة؛
- إطار قانوني ومؤسسي ملائم.

طريقة منظمة العمل الدوليّة في المساعدة

تهدف منظمة العمل الدولية إلى مساعدة الدول الأعضاء في إنشاء أو تقوية الأطر القانونيّة والمؤسسات وآليات أو عمليات لتحقيق علاقات اقتصاديّة سليمة وحوار اجتماعي فعّال في الدول الأعضاء. وتهدف كذلك إلى تشجيع الحوار الاجتماعي فيما بين الدول الأعضاء والمجموعات الإقليمية ودون الإقليمية كوسيلة لبناء الاجماع، والتنمية الاقتصادية والاجتماعيّة، والحوكمة الجيّدة. إذ تدعم المنظمة تطوير المعارف بشأن العلاقات الصناعيّة العالمية، وتحديداً الأطراف الفاعلة والمؤسسات المنخرطة في حوار اجتماعي واتفاقات عابرة للحدود.

دور الشركاء الاجتماعيين في تعزيز ودعم التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي كما يتجلى بين كومنولث الباهاما والباربادوس، جريفين، ك. (٢٠١٦)

"يعمل الحوار الاجتماعي بين الباهاما وباربادوس على تعزيز دور الشركاء الاجتماعيين ويدعم أهداف التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من خلال أمثلة ملموسة مثل إنشاء المجلس الثلاثي الوطني، وزيادة الحد الأدنى من الأجور، وتوسيع نطاق نظام معلومات سوق العمل، والمراجعة المستمرة لتعويضات العمالة الزائدة وإنهاء الخدمة. وبمقدور هذا التعاون كذلك أن يدعم عملية معالجة الحاجات الإنمائيّة الخاصّة لدولتي الباهاما والباربادوس، عن طريق تحديد شركاء التعاون الثلاثي الذين نجحوا في تطبيق نماذج عمل. بالإضافة إلى إمكانية انتفاع الباهاما من عقد شراكة مع التعاون بين بلدان الجنوب (SSTC) بغرض تطوير أدوات مثل حيّز الاجتماعات الافتراضيّة، والجولات الدراسيّة، ومذكرات التفاهم، ومنصات التشبيك، وذلك من أجل معالجة حاجات إنمائيّة محدّدة. من شأن هذه الأدوات أن تشجّع الممارسات الجيّدة بين بلدان الجنوب وفي مجال التعاون الثلاثي بهدف تحسين العلاقات الصناعيّة والعمل اللائق لجميع الشركاء الاجتماعيين".

التعاون بين بلدان الجنوب والحوار الاجتماعي في غانا

أثنت جهات عديدة على نقابة عمّال الخدمات الصحيّة (HSWU) التابعة لمؤتمر نقابات العمّال (TUC) في غانا، لكونها منظمة عمّال صناعيّة فريدة ولأنها نقابة عمّال فازت عام ٢٠١١ بالجائزة العالميّة للخدمات العامّة النوعيّة من الهيئة الدوليّة للخدمات العامّة (PSI)، وهي عبارة عن اتحاد عالمي لنقابات العمّال يضم أكثر من ٢٠ مليون عامل تمثلهم ٦٦٩ نقابة من ١٥٧ دولة ومنطقة، حيث وُصفت نقابة عمّال الخدمات الصحيّة بأنها نقابة صغيرة ذات قلب كبير. إذ إنها منظمة تفانت في تعزيز الخدمات العامة النوعيّة في جميع أنحاء غانا، وامتد نطاق عملها إلى منطقة غرب أفريقيا ككل. وكان من الهيئة الدوليّة للخدمات العامة أن اعترفت بالدور الذي أدّته نقابة عمّال الخدمات الصحيّة في ريادة إنشاء الشبكة دون الإقليميّة للعاملين في مجال الرعاية الصحيّة في غرب أفريقيا. في هذه الشبكة، تُجسد نقابة عمّال الخدمات الصحيّة (HSWU) مبدأ التعاون بين بلدان الجنوب عن طريق مساعدة النقابات الأضعف فيها. إذ أنّ النقابات القويّة في الشبكة مثل نقابة عمّال الخدمات الصحيّة أو النقابة النيجيريّة للعاملين في المجال الطبّي والصحّي (MHWUN)، تأخذ على عاتقها مساعدة النقابات الأضعف من سيراليون وليبيريا. على سبيل المثال، تشتري نقابة عمّال الخدمات الصحيّة (HSWU) الحواسيب المكتبيّة والحواسيب المحمولة والأثاث وتدفع ثمن تذاكر سفر ومياومات نقابة عمّال الخدمات الصحيّة في سيراليون، النقابة الشقيقة، في حين تفعل النقابة النيجيريّة للعاملين في المجال الطبّي والصحّي (MHWUN) المثل مع نظيرتها في ليبيريا.

بهذا الكيل من الثناء، تصبح نقابة عمّال الخدمات الصحيّة محط اهتمام، إذ أن مفهوم الحوار الاجتماعي يشتمل على أفراد يعملون في مجال الحماية الاجتماعيّة ويُشاركون في دعم مسار النمو الاجتماعي-الاقتصادي للطبقة الكادحة. الحوار الاجتماعي شامل، وذلك بصفته قناة تؤدي إلى التماسك الاجتماعي بين هيئات ومجموعات تنخرط على نحوٍ متبادل في تعزيز وحماية الحقوق والمصالح الاجتماعيّة-الاقتصاديّة للعمّال، وغانا ليست استثناءً. ومن الأمثلة النمطيّة على ذلك، العلاقات الثنائيّة بين نقابة عمّال الخدمات الصحيّة ونقابة الموظفين العموميين في بوتسوانا في مجالات الاستثمار وتبادل الأفكار، بما في ذلك العلاقات بين الموظفين. لقد أمسى الحوار الاجتماعي مصدر قلق رئيسي في دول عديدة، بما فيها غانا. واقعيّاً، تم الإعراب عن الحاجة إلى شراكات على جميع مستويات التنمية الاجتماعيّة-الاقتصاديّة، ومع هذه المحركات، سوف يندر أن تتعرض المشاريع للخطر لأننا نتعلّم ونتقاسم الخبرات فيما بيننا. إنها ذات الروح التي تحاول فيها منظمات العمّال أن تُحسن من ظروف العمل والمعيشة وتدافع عنها عبر المفاوضة الجماعيّة، وفي بعض الأحيان، عن طريق المشاركة في هيئات عامّة وخاصّة. ولا يمكن في بعض الأحيان استبعاد استخدام استراتيجيات الحملات والمناصرة المشتركة. من الواضح تماماً أنّ سياسات الحكومة الداخليّة في حالة غانا هي التي حثّت الدولة لتكفل تضمين التشريعات الاجتماعيّة أحكاماً تُمكّن الأطراف الاجتماعيّة من المشاركة في المفاوضة الجماعيّة المنبثقة عن حوار اجتماعي. يوعز قانون العمل رقم ٦٥١ لعام ٢٠٠٣، للشركاء الاجتماعيين بأن يجتمعوا ويتفاوضوا جماعياً من أجل تحسين علاقات إدارة العمل وتحقيق ظروف عمل أفضل للأعضاء.

إنّ مثل هذه التطورات في الحوار الاجتماعي التي تتجلّى في مناطق أخرى في غرب أفريقيا، هي التي شجّعت نقابات العمّال في القطاع على تشكيل هيئة مفوّضة بضمان تعزيز الحماية الاجتماعيّة لأعضائها أو للعاملين وصونها. بولادة شبكة غرب أفريقيا لنقابات قطاع الصحة (WAHSUN) كتعاون مشترك بين نقابات القطاع الصحّي في منطقة غرب أفريقيا، تحقق الحوار الاجتماعي المُراد بوجود هيئة ملتزمة بتشجيع رعاية صحيّة نوعيّة وحماية عمال القطاع الصحّي في مجال الحقوق والمصالح الاجتماعيّة-الاقتصاديّة.

تعزيز جهود نقابات العمّال الرامية إلى تنظيم تجار السوق غير المنظم: التعاون بين موزمبيق والبرازيل تحت مظلة التعاون بين بلدان الجنوب

خلال المرحلة الأولى، تلقّى مشروع التعاون بين البرازيل وموزمبيق دعماً من اتحاد العمّال الأمريكي – مؤتمر المنظمات الصناعيّة (AFL-CIO)، حيث استند إلى تصميم التحالف المركزي الموحّد للعمّال البرازيليين (CUT) على التعاون مع نقابات العمال الأفريقيّة، ولا سيما مع البلدان الناطقة بالبرتغالية، بشأن تعزيز استراتيجيات التمكين من أجل الحوار الاجتماعي الثلاثي. لدى التحالف المركزي الموحّد للعمّال البرازيليين (CUT) سياسة تُولي التعاون مع الدول الأفريقيّة أولويّة، وذلك نظراً للدور المهم الذي يضطلع به العمل النقابي في التغلّب على الأوضاع المتزعزعة. لذلك، يُعطي التحالف الأولويّة لموزمبيق في ما يتعلّق بالتدريب في مجال الاستثمار المالي ونقل المعرفة التقنية وتنظيم نقابات العمّال، بهدف ترسيخ نقابات مستقلة. وعلى ذلك، يواصل التحالف المركزي البرازيلي (CUT) تمويل نشاطات تدريب النقابات التي تُنفّذ تحت إطار المشروع، من موارده الذاتيّة. أمّا التقارير الدوريّة فيحضّرها المنسق الوطني للمشروع في موزمبيق لكي يبقى على تواصل دائم مع المنسقين المحليين بهدف تمكينهم من الإبلاغ عن إنجاز الإجراءات المُخطط لها.

وفقاً للباحث ج. أورتيز (٢٠١٦)، تم إصدار عدة صكوك قانونية نتيجة الاتفاقات المُبرمة بشأن المأسسة الديموقراطيّة في أمريكا اللاتينيّة، وقد غذّت التوجهات الرامية إلى تحقيق علاقة تشاركيّة وعادلة بين مختلف أطراف الحوار الاجتماعي. ثمة منظمات مختلفة تعمل على تعزيز العمل اللائق بقيادة منظمة العمل الدوليّة، وقد بذلت جهوداً لتقوية التنمية الاجتماعيّة لدى دول في جميع أرجاء العالم، حيث توفر لأقل البلدان نمواً الخبرات التقنيّة والنتائج المنبثقة عن الممارسات الجيّدة في مجال اتفاقات التعاون. إضافة إلى هذه الحقيقة، هنالك أهمّية السياسة التشغيليّة داخل المنظمة، والتي تُعتبر مرجعاً أساسياً لفهم تأثيرها الهائل في مختلف مجالات التكامل الإقليمي من خلال اتفاقات التعاون الثنائيّة والمتعددة الأطراف، واتفاقات التجارة الحرّة، وعن طريق القمم والاتفاقيات والبروتوكولات المتنوعة التي تُعقد ضمن نطاق أمريكا اللاتينيّة. ومنذ مقتبل الحوار الاجتماعي، شكّلت القضايا المنبثقة عن العمل والسياق الاجتماعي عنصراً أساسياً في ديناميكيات التعاون الثلاثي مع دول أمريكا اللاتينيّة. ومن الملفت أيضاً أن المكاسب الأكثر تقدّماً التي وفرها الحوار الاجتماعي المنعقد في المنطقة كانت بسبب ما نصّت عليها اتفاقات التجارة الأخيرة من نقاط حول قضايا العمل. وعلى كل حال، ما زالت هناك مجالات يتحتم علينا متابعتها بكل عزم لكي نحسّن التماسك الاجتماعي وننشط السياسة الاقتصاديّة.

يُعد الضمان الاجتماعي وتشغيل الشباب، والأجور اللائقة، والمساواة في الأجر بين الجنسين، من المهام التي ما زالت عالقة ضمن سياق الحوار الاجتماعي لدى دول أمريكا اللاتينية. وما زالت جميع هذه القضايا عبارة عن أهداف قيد التحقيق وتُشكّل أعظم تحديات منطقتنا المتعلقة بإجراء الحوار كأداة للعثور على حلول. إنّ التعزيز التصاعدي للديموقراطيّة ووجود نقابات

عمال تزداد قوة، من شأنه أن يخلق الظروف اللازمة لإقامة حوار اجتماعي بصفته أحد المبادئ الأساسيّة للتعاون بين بلدان الجنوب.

الوحدة ٨: هجرة الأيدي العاملة

مقدّمة

وضعت منظمة العمل الدوليّة مسألة تحسين ظروف العمل اللائق للعمال المهاجرين على قائمة أولوياتها العالميّة، وذلك لأنّ السعي إلى تحسين فرص العمل والدخل هو أحد العوامل التي تدفع إلى الهجرة. وحسب تقديرات منظمة العمل الدولية، تُشكل نسبة العمال أكثر من ٥٠٪ من المهاجرين، وهي نسبة ترتفع إلى ٩٠٪ إذا ما ضممت الأسر إليهم. كما أنّ النساء تُشكل نصف عدد المهاجرين الإجمالي تقريباً، والعديد منهن أيضاً يبحث عن عمل أفضل.

وبالطبع اهتمّت منظمة العمل الدوليّة بهجرة اليد العاملة منذ نشأتها عام ١٩١٩، إذ تنص ولايتها على "حماية مصالح العمال عند توظيفهم في دول غير دولهم الأصلية". وفي هذا السياق، وضعت المنظمة اتفاقيتين هما: الاتفاقية رقم ٩٧ بشأن العمال المهاجرين (مراجعة عام ١٩٤٩)، والاتفاقية رقم ١٤٣ لعام ١٩٧٥ التي بشأن العمال المهاجرين، والتوصيتين: التوصية رقم ٨٦ بشأن العمال المهاجرين (عام ١٩٤٩)، والتوصية رقم ١٥١ لعام ١٩٧٥ التي بشأن العمال المهاجرين التي تُرسي مبادئ المساواة في المعاملة والفرص بين العمال المهاجرين والعمال الوطنيين. إنّ معايير العمل الدولية هذه تتعامل مباشرة مع قضايا مثل: الحوار الاجتماعي والثلاثيّة كأدوات لتعريف سياسة هجرة اليد العاملة، ولوائح استقدام ونقل وتوظيف العمال المهاجرين بموجب الاتفاقات الثنائية بشأن هجرة اليد العاملة، وظروف عملهم وأجورهم، ولم شمل الأسر والاعتراف بالمؤهلات المهنيّة والشهادات وشهادات الدبلوم، وحق حرية اختيار العمل بعد سنتين من الإقامة في البلاد، ودور خدمات التوظيف في القطاع العام في استقدام وتوظيف العمال المهاجرين، وحماية العمال المهاجرين من التمييز والاستغلال خلال فترة عملهم في بلد غير بلدهم الأصلي، والحقوق الأساسيّة للعمال المهاجرين غير الشرعيين ومسألة تصويب أوضاعهم، وحقوق نقابات العمّال والحقوق المنبثقة عن الضمان الاجتماعي والمنافع الأخرى، ومنع الهجرة في أوضاع اعتسافيّة وغير ذلك من الحد الأدنى من تدابير الحماية. ومرة أخرى، أصبحت الهجرة من أجل العمل، في الآونة الأخيرة، موضوعاً محورياً على أجندة منظمة العمل الدوليّة وعلى المستويين العالمي والإقليمي. إذ خصّص مؤتمر العمل الدولي عام ٢٠٠٤، حواراً مهمّاً بشأن جوانب متنوّعة من هجرة اليد العاملة. حيث أسفر ذلك عن اعتماد النتائج والقرار بشأن **صفقة عادلة للعمّال المهاجرين في الاقتصاد العالمي، وخطة عمل منظمة العمل الدولية بشأن العمال المهاجرين**، التي اتفق عليها بالإجماع ممثّلو ١٧٦ وفداً من الوفود الثلاثيّة المشاركة. كان الجزء الأهم في خطة العمل هو الإطار المتعدد الأطراف بشأن هجرة اليد العاملة الذي اعتُمد عام ٢٠٠٦. وضمن جهود متابعة هذا العمل، عُقد اجتماع تقني ثُلاثي حول هجرة الأيدي العاملة في شهر تشرين الثاني عام ٢٠١٣.

وفي شهر حزيران ٢٠١٤، قدّم المدير العام لمنظمة العمل الدولية تقرير ***هجرة عادلة: برنامج لمنظمة العمل الدولية***، قبل انعقاد مؤتمر العمل العالمي، حيث اقترح إنشاء ثمانية خطوط عمل متخصّصة لدى منظمة العمل الدولية في هذا الميدان، هي كما يلي:

أ) تعزيز العمل اللائق في بلدان الأصل، بما في ذلك إسهامات المهاجرين؛
ب) صياغة نظم منهجيّة وعادلة في مجال الهجرة في إطار عمليات التكامل الإقليمي؛
ت) تشجيع الاتفاقات الثنائيّة من أجل هجرة عادلة وحسنة التنظيم بين الدول الأعضاء؛
ث) إرساء عمليات عادلة في مجال التوظيف؛
ج) التصدي للأوضاع غير المقبولة؛

ح) تحقيق نهج قائم على الحقوق؛
خ) الإسهام في برنامج معزّز متعدد الأطراف وقائم على الحقوق؛
د) الهيكل الثلاثي والمعارف وبناء القدرات كقضايا مشتركة.

يحتوي التقرير المذكور على توجيهات عامّة بشأن برنامج المنظمة الحالي والمستقبلي، وذلك على شكل نشاطات ومشروعات ونقاشات ذات طبيعة عامّة كالنقاش المخطّط له للمؤتمر القادم المزمع عقده في حزيران ٢٠١٧.
على نحو مماثل، يشتمل برنامج منظمة العمل الدولية على **النتيجة رقم ٩: تعزيز سياسات فعّالة بشأن هجرة اليد العاملة**. حيث تهدف النتيجة إلى تقوية الحكومات في مجال هجرة الأيدي العاملة لكي تكفل ظروف العمل اللائق للعمال المهاجرين، والاستجابة لحاجات سوق العمل، وتشجيع النمو الاقتصادي والإنمائي الشامل. تُصّر الاستراتيجيّة العالمية للمنظمة في هذا المضمار على زيادة قدرات هيئاتها المُكوّنة بغية المشاركة في استحداث سياسات قائمة على بيانات تجريبيّة، وتهدف إلى تعزيز هجرة عادلة قائمة على أساس الحقوق لجميع العمال. كما تعمل منظمة العمل الدولية على تحسين حوكمة هجرة الأيدي العاملة في ظروف من المساواة، ضمن إطار عمليات التكامل الإقليمي وعلى طول ممرات الهجرة الرئيسيّة، وذلك استناداً إلى الحوار الاجتماعي والتعاون المشترك بين نطاقات من الشركاء. خلال العقود الأخيرة، تم إنجاز مقدار معتبر من الأعمال بهدف توحيد وتوسيع نطاق نظام ممرات الهجرة بين بلدان الجنوب بمشاركة تُقدّر بنسبة ٥٠ ٪ على الأقل من جانب العمال المهاجرين ككل. وينطوي ذلك في الأساس على الهجرة العابرة للحدود وبين الأقاليم، التي فيها الحدود والقرب الجغرافي يحابيان الجمع بين أسواق العمل بين الدول المُرسلة والمُستقبلة. وفي واقع الامر، تتوزّع الهجرة بين بلدان الجنوب على عدد كبير من الممرات الأقاليميّة التي تختلف من ناحية الجغرافيا والاعتماد المتبادل بين أسواق العمل فيها، وآليات الهجرة المتّبعة.

أدّت سرعة العولمة الاقتصاديّة المتزايدة إلى ارتفاع عدد العمال المهاجرين على نحو غير مسبوق، فالبطالة والفقر المتزايد دفعا العديد من العمال في الدول النامية إلى البحث عن فرص عمل في مكان آخر، في حين زاد طلب الدول النامية على اليد العاملة، ولا سيما العمالة غير الماهرة. ونتيجة لذلك، يُسافر الملايين من العمال وأسرهم إلى دول أخرى غير بلدانهم الأصليّة بحثاً عن عمل. يوجد في العالم حالياً ٢٣٢ مليون مهاجر تقريباً، ويُمثّل هذا العدد ٣،١٪ من إجمالي سكان العالم. وتُشكّل المرأة حوالي نصف عدد المهاجرين. ويُقدّر أنّ مهاجراً واحداً من بين كل ثمانية مهاجرين يتراوح عمره ما بين ١٥ إلى ٢٤ سنة. يساهم العمّال المهاجرون في اقتصادات الدول المُضيفة، كما تُساعد تحويلاتهم الماليّة في تقوية اقتصادات بلدان الأصل. ولكنهم في نفس الوقت، لا يتمتّعون غالباً إلا بنزر يسير من الحماية الاجتماعيّة، ويواجهون أوجه عدم المساواة في سوق العمل، ويُعانون من سرعة التأثّر بالاستغلال والاتجار بالبشر. ولعل العمّال المهرة منهم أقل هشاشة تجاه الاستغلال، ولكنّ مغادرتهم لبلادهم قد حرمت بعض الدول النامية من يد عاملة قيّمة تحتاج إليها اقتصاداتهم. توفر معايير منظمة العمل الدولية بشأن الهجرة أدوات لبلدان الأصل والمقصد سوياً تُساعدها على إدارة تدفقات الهجرة وتكفل حماية كافية لفئة العمال الهشة هذه.

أمريكا اللاتينيّة ومنطقة بحر الكاريبي

ترتبط هجرة اليد العاملة في أمريكا الجنوبيّة والكاريبي بتزايد التدويل الذي تشهده أسواق العمل والتكامل العالمي بين مجتمعات واقتصادات المنطقة، ممّا يُسفر عن توليفة جديدة غالباً ما تقترن بعمليات التكامل بين بلدان المنطقة. من جانب، تم تحقيق إنجاز كبير فيما يختص بالسياسات واللوائح والممارسات، فضلاً عن تحقيق بيانات وممارسات تقدّمية للبلاد. ومن جانب آخر، ما زال هناك عدد كبير من التحديات المتعلّقة بحوكمة الهجرة على المستويات الوطنية والإقليمية والمتعددة الأطراف.

وفقاً للكاتبة ألميدا (٢٠١٦، المصدر السابق)، أنّه تم تطوير إنشاء منطقة تتسم بحرية حركة الأشخاص في سياق عملية التكامل الإقليمي (MERCOSUR) التي تشارك فيها فعلياً جميع دول المنطقة. وتُعتبر مجالاً مهماً من مجالات التعاون بين الدول النامية في ميدان الهجرة. ثمة عملية هجرة في أمريكا اللاتينية والكاريبي ينبغي الإحاطة بها بشكلٍ أفضل، وكلما ارتفعت درجة التعاون بين الدول كلما أصبحت هذه الظاهرة أكثر أماناً وتنظيماً. هناك الكثير من النقاشات التي تدور حول الهجرة من الجنوب إلى الشمال، ولكن حقيقة الأمر أنّ قسماً كبيراً من عمليات الهجرة، حسب الإحصاءات الحديثة، تحدث بين ما يُسمّى الدول النامية الجنوبيّة. تُملي الضرورة أن تمتلك الدول سياسات مناسبة وأطر قانونية بشأن الهجرة تنسجم مع اتفاقيات منظمة العمل الدولية ذات الصلة، مثل الاتفاقية رقم ٩٧ ورقم ١٤٣، ومعاهدة الامم المتحدة بشأن حقوق العمال المهاجرين والعمال وأسرهم.

التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وحالة الأطفال المهاجرين: حالة غواتيمالا (كاستيللو، ٢٠١٦)

غواتيمالا

حسب ما أورته صحيفة "حريّة الصحافة" الغواتيماليّة (عدد ٩ أيار، ٢٠١٦)، أنّ عدد الأطفال الغواتيماليين المهاجرين في مدينتي تشياباس وتاباتشولا المكسيكيّتين، من بين أمور أخرى، آخذ في النمو؛ وفي حين تُقر السلطات المكسيكية بعدم وجود إحصاءات حقيقيّة، تشرح قائلة بأنّ الكثير من هؤلاء الأطفال يظلون في الشوارع، وأنهم ضحايا لاستغلال عمالة الأطفال والاتجار لأغراض الاستغلال الجنسي.

لقد تم ترسيخ الهجرة المؤقتة لعمّال الشعوب الأصلية كمكوّن جوهري من مكونات النموذج الاقتصادي الغواتيمالي. وهذه الممارسة قد وُظّفت، داخلياً وخارجياً، ولا سيّما صوب مدينة تشاباس المكسيكيّة. وعليه، فإنّ النساء والأطفال واليافعين منخرطون في فضاءات العمل دون أن يتم أخذهم بالحسبان في تقديرات العمل. وينبغي تطوير كل ذلك إلى جانب الأحكام التنظيميّة التي تُرسي المبادئ والحقوق والمؤسسات والإجراءات التي يحتاج إليها جميع الأطفال واليافعين للاعتراف بهم فعليّاً كأفراد يتمتعون بحقوق؛ ومع ذلك، ينبغي تعدادهم بواسطة نماذج واستراتيجيات فعالة بهدف التدخّل بشأن قضية عمل الأطفال، حيث يهدف التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي إلى تطبيق نماذج تنمية توزيعيّة شاملة وقائمة على أساس الطلب، وتشجيع التعلّم والتنظيم والمبادرات الاستراتيجيّة، بغية تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي اعتمدها دولة غواتيمالا. ولهذا من المهم جداً أن تتفاعل مع دول أخرى وتعمل على تقوية الشبكات وإنشاء دوائر محترفين وشراكات تقوم على أساس الممارسات الجيّدة والدروس المستنبطة. ومن الجدير بالذكر، أن غواتيمالا وكولومبيا عام ٢٠١٥ تبادلتا الممارسات الجيدة بشأن مسألة حظر عمل الأطفال، حيث استخدمتا أدوات ومعارف التعاون التقني الفعّال. ولا شك أنّ التعاون بين بلدان الجنوب ينفع التنمية الاقتصادية والاجتماعيّة لدى الدول الأعضاء، طالما وُجدت الإرادة لرفع سوية تبادل المعارف وفرص العمل فيما بينها. إنّ التعاون الدولي بالنسبة لدول ناميّة مثل غواتيمالا، سوف يكون له أثراً فائقاً في القضاء على عمل الأطفال، والفضل يعود إلى برامج ومشاريع المساعدات المالية الدوليّة، ونشر وعي السكان المحليين، وتشجيع الحوار الاجتماعي وتعزيزه بين الدول.

البرازيل: التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وهجرة اليد العاملة

باشرت حكومة البرازيل وبالتعاون مع منظمة العمل الدولية في تنفيذ مشروع "التعاون بين بلدان الجنوب من أجل حماية حقوق المهاجرين من النساء والرجال في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي". يكمن الهدف الأساسي من البرنامج في الاعتراف الفعّال بحقوق العمال المهاجرين من النساء والرجال في أمريكا اللاتينية والكاريبي، والإسهام في إدماج العمال في المنطقة عبر تبادل الممارسات المُثلى بشأن السياسات والإجراءات التي بوسعها حماية العمال المهاجرين. وفي عام ٢٠١٤، أُجريت دراسة تحت عنوان "القانون وسياسات الهجرة في البرازيل (٢٠١٠-٢٠١٣)" ترمي إلى تنظيم التقدّم الذي أحرزته البرازيل حيال قضايا الهجرة مستنيرةً بمبادئ وتوجيهات سياسة الهجرة الوطنية التي صاغها المجلس الوطني البرازيلي للمهاجرين (CNIG) بدعم تقني من منظمة العمل الدولية. أمّا في مجال تجميع الممارسات المُثلى، يعكف المشروع على دعم مبادرات الأمانة العامة لحقوق الإنسان والمواطنة في بلدية سان باولو بشأن تنسيق السياسات من أجل المهاجرين (CPMIG). يذكر ل. مراد (٢٠١٦)، أنّه في شهر شباط عام ٢٠١٥، بوشر بتنظيم الخبرات المتعلّقة بنفاذ المهاجرين إلى سياسات التشغيل وخدمات التدريب العامّة في مدينة سان باولو، بهدف تشجيع مبادرات هجرة اليد العاملة. سوف يُساعد المشروع من الناحية التقنيّة في اجتماعات لجنة البلديّة المعنيّة بالهجرة واللاجئين، التي سوف تقود النقاش وصياغة مسوّدة قانون الهجرة المحلي بطريقة تشاركيّة. إنّ مشاركة خبراء منظمة العمل الدوليّة في مجالات معينة من المشروع، سوف يكفل مساعدات تقنية دائمة ومؤهلة. تود المنظمة، ضمن إطار المشروع، أن تُعزّز التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي كنموذج لتقوية العمل اللائق وتحقيق أهداف التنمية المستدامة للخطة لعام ٢٠٣٠. ويُتوقّع أن تؤثّر الدروس المستنبطة خلال فترة المشروع تأثيراً إيجابيّاً على المنتديات الدولية والوطنية والإقليميّة المتعلّقة بالهجرة.

إنّ منظمة العمل الدولية مقتنعة بمنافع التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي (SSTC) من أجل تشجيع الأهداف الإنمائيّة للألفيّة، وغيرها من أهداف التنمية الدولية، وخطة الأمم

المشروع: "تشجيع سياسات مراعية للنوع الاجتماعي بشأن هجرة اليد العاملة في كوستاريكا، وهاييتي ونيكاراغوا وبنما وجمهورية الدومينيكان" (ساليناس، ٢٠١٦)

في حزيران من عام ٢٠١٢، تم توقيع مذكرة تفاهم بين منظمة العمل الدوليّة ومنظمة الدول الأمريكيّة (OAS)، بغية تنفيذ مشروع "تشجيع سياسات مراعية للنوع الاجتماعي بشأن هجرة اليد العاملة في كوستاريكا وهاييتي ونيكاراغوا وبنما وجمهوريّة الدومينيكان" الذي يموّله الاتحاد الأوروبي.

أحد النشاطات التي تم تنفيذها كان مقترح لنموذج إدارة هجرة الهايتيين لغرض العمل المؤقت، وذلك بالتنسيق مع منظمة العمل الدولية والجهود الثنائيّة القائمة على المستوى الوطني. كان الهدف من الوثيقة الناتجة تقديم مقترح نموذج يراعي النوع الاجتماعي بشأن إدارة هجرة العمال الهايتيين لغرض العمل المؤقت، ويأخذ بالاعتبار مراحل التوظيف والتدريب واتفاقيات المشاركة في برامج العمل المؤقت. وفي هذا الصدد، تم إجراء تبادل خبرات وتدريب للمسؤولين بهدف تكميل المساعدات التقنية المقدّمة لهاييتي من أجل تطوير برنامج تشغيل مؤقت عن طريق تلقّي نصائح مباشرة من وزارات عمل أخرى تمتلك برامج مشابهة من دول الكاريبي الناطقة بالإنجليزيّة.

المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥. توفّر التنمية الاجتماعية الاقتصاديّة ومكانة الأطراف الفاعلة في مجال المسؤولية العالمية الزخم اللازم لتعظيم الجهود عن طريق زيادة حجم التعاون الدولي وفعاليته. ويمكن دفع عجلة العمل قُدُماً عن طريق مأسسة آليات التعاون، وترتيب الأولويات حسب قدرات كل دولة، والمشاركة في وسائل مبتكرة مثل التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. لقد بات التعاون بين بلدان الجنوب مفهوماً ضمنياً قوياً في تدفقات الهجرة الدولية. يؤدّى تنقل اليد العاملة من دولة إلى أخرى دوراً رئيسياً في التنمية الاقتصاديّة والنمو المشترك للدول المُستقبِلة والمُرسِلة على حد السواء. لقد ازدادت الهجرة في مناطق عديدة، وازدادت معها مكاتب خدمات التوظيف التي ما زال العديد منها لا يخضع لرقابة فعّالة، وما زالت تستغل العمال المهاجرين. ومن هذا المنطلق تبرز الحاجة إلى تحسين التوظيف والتسجيل وعمليات حوكمة تدفقات الهجرة بغية توفير حماية كافية للعمال المهاجرين. يُقدّم العمال المنزليون المهاجرون خدمات لا غنى عنها للدول التي يذهبون إليها، ويُسهمون بذلك في ثراء المجتمعات المُسنّة، وفي استدامة رفاه هذه الدول وأنظمة التوظيف فيها. رغم ذلك، وكما هو الحال مع العمال المهاجرين الآخرين، قد يواجه العمال المنزليون المهاجرون أوجه هشاشة إضافية تؤدي إلى انتهاكات حقوقهم الإنسانيّة والعماليّة. غالباً ما ترتبط مواطن الهشاشة لديهم بعمليات الاستقدام والتوظيف (بما في ذلك، جواز السفر واستبدال العقد وفرض رسوم مفرطة)، والافتقار إلى آليات حماية ومساعدة مُكيّفة، والعزلة الاجتماعيّة

والثقافيّة التي قد يواجهون في بلد المقصد جرّاء الفروقات اللغوية والثقافيّة، وعدم تقديم معلومات دقيقة سلفاً حول أحكام وشروط التوظيف، وعدم توفير قانون العمل للتغطية المناسبة و/أو عدم تنفيذه في دولة المقصد، والقيود المفروضة على حريّة الحركة والحريّة النقابيّة، إلى غير ذلك. تُقر منظمة العمل الدوليّة بأوجه الهشاشة الخاصة التي يتعرّض لها العمال المنزليون المهاجرون،

وبضرورة تحسين قوانين وسياسات العمل والهجرة بما في ذلك الاتساق فيما بينهم. وانطلاقاً من روح الاتفاقيّة الجديدة وتوصيتها، اتفاقيّة منظمة العمل الدولية رقم ١٨٩ لعام ٢٠١١، والتوصية رقم ٢٠١ بشأن العمل اللائق للعمال المنزليين، طوّرت المنظمة استراتيجيّة عالمية لدعم هيئاتها المكوّنة في تحقيق العمل اللائق للعمال المنزليين. طبقاً للباحث أ. باه (٢٠١٦، المصدر السابق)، "ضمن إطار أهدافه، بوسع التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي أن يتعاون مع منظمات العمال المنزليين في إطار تحسين ظروفهم المعيشة والعمل من خلال التدريب وعمليات التبادل الاستراتيجيّة والمنهجيّة التي سوف تُساعد قطعاً في تحقيق أجندة منظمة العمل الدوليّة بشأن العمل اللائق".

الهجرة على طول الشريط الحدودي بين المكسيك وغواتيمالا: منظور التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي (ساندوفال، ٢٠١٦)

يبلغ طول الحدود بين غواتيمالا والمكسيك ألف كيلومتر تقريباً. وعلى مدى التاريخ، يسافر عبر الحدود سنوياً حوالي ٣٥٠٠٠ غواتيمالي مع أسرهم لغرض العمل المؤقت في مزارع القهوة والبابايا وقصب السكر، أو لتقديم خدمات التنظيف أو العمل في قطاع الإنشاءات، وباتوا يُشكلون بذلك أحد أكبر تدفقات الهجرة لغرض العمل المؤقت في غواتيمالا. وحسب التقديرات، ثمة ٩٠٪ من العمال الغواتيماليين يتجمعون في ولاية تشياباس، أمّا النسبة الباقية (١٠٪) فهي موزّعة بين ولاية تاباسكو، ويوكاتان، وكومبيتشي، وكوينتانا رو. كانت وزارة العمل والرعاية الاجتماعيّة في غواتيمالا قد فتحت منذ عام ٢٠٠٢ مكتب تنقّل العمّال، وذلك على نقطتين حدوديتين في تيكان أومان وإل كارمن، في ولاية مالاكاتان، حيث تتبعان كلتاهما لدائرة سان ماركوس. أصبح هذان المكتبان يمتلكان سجلاً لشركات التوظيف أو للمقاولين، إضافة إلى سجل بأسماء العمال المهاجرين الغواتيماليين وعقودهم، وفي حالات عديدة، يتم التوظيف بطريقة اعتياديّة. غير أنه يتعيّن عليهما أن تُحددا بوضوح ما إذا كانت الهجرة تصبح نظاميّة ضمنيّاً فور تسجيل العقد. وكممارسة جيدة للتعاون بين بلدان الجنوب، واستجابةً لهذه الحاجة الماسّة المتمثّلة في إحراز تقدّم في تحقيق المساواة والتنمية بخصوص هجرة اليد العاملة، وقّع وزير العمل والرعاية الاجتماعيّة في غواتيمالا (MINTRAB) مع نظيره رئيس أمانة شؤون العمل والرعاية الاجتماعيّة في المكسيك (STPS) في السابع من شهر آب ٢٠١٤، اتفاقية تعاون في مجال العمل بين جمهوريّة غواتيمالا والولايات المتحدة المكسيكية.

فيما يلي الغايات التي شملتها اتفاقية التعاون:

- إرساء الأساس اللازم لتنفيذ نشاطات التعاون وتبادل المعلومات حول قضايا العمل من أجل الحصول على معلومات كمّية ونوعيّة بشأن خصائص العمال المهاجرين لغرض العمل المؤقت، ثمّ يُصار إلى تصميم سياسات سوق العمل النشطة بشكلٍ سليم.
- إنشاء مرصد للتشغيل بهدف تحليل الظروف التي يواجهها العمال المهاجرون لغرض العمل المؤقت، وتعزيز آليات مراقبة تدفقات هجرة اليد العاملة بين المكسيك وغواتيمالا، وذلك بالتنسيق مع وكات أخرى ذات صلة.
- تصميم سياسات عمل نشطة بغية انتاج آليات قانونيّة وآمنة ومُنظمة بين الحكوميتين، سواءً للعمال المكسيكيين المهاجرين لغرض العمل المؤقت الذين يبحثون عن فرص عمل في غواتيمالا، أم للغواتيماليين الباحثين عن فرص عمل في المكسيك، وذلك بالتنسيق مع وكالات أخرى تعنى بالهجرة.
- التعاون بشكل مشترك بهدف ضمان الاحترام التام لحقوق العمال في كلا البلدين، وذلك عن طريق برامج تعميم وتحقق مناسبة بين سلطات الهجرة فيهما، وذلك من أجل ضمان ظروف عمل لائقة وكريمة.

إنّ الرغبة البشريّة المتجسّدة في البحث عن عمل لائق والسعي وراء أسباب الرزق، تقع في صُلب الرابط بين الهجرة والتنمية. كما أنّ التزايد المطرد في أعداد الذين يعبرون الحدود لغرض العمل خلال السنوات المقبلة، يُملي وضع سياسات هجرة مُنصفة وفعّالة تحمي حقوق العمال

المهاجرين وتُقلّص تكاليف هجرة اليد العاملة، وذلك من أجل تحقيق نمو اقتصادي وتعزيز نتائج التنمية بالنسبة للعمال المهاجرين وأسرهم، ولبلدان الأصل والمقصد.

تعمل منظمة العمل الدولية مع الحكومات ومنظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال على تحسين سياسات هجرة الأيدي العاملة التي بوسعها تحقيق تنمية أكثر عدلاً مع التركيز على حاجات العاملات والعاملين الذين يُفيدون التنمية ويُعيلون أسرهم ومجتمعاتهم المحلية في بلدان الأصل والمقصد. في خضم عالمنا الحاضر المعولم، باتت هجرة الأيدي العاملة أولويّةً عليا من أولويات السياسات. وأمست الضائقة الاقتصادية والأزمات الجيوسياسيّة التي تؤدّي إلى قصور فرص العمل اللائق، تُسفر عن حركات هجرة متنامية ومتنوّعة. في اقتصادات عديدة، بما فيها الاقتصادات الناشئة، أصبح السكان المسنون وقوى العمل المتناقصة، من العناصر المساهمة في تنامي حركة تنقّل العمال. ويوماً بعد يوم، يزداد عدد النساء اللواتي ينضممن لتدفقات الهجرة كعاملات مستقلات، الأمر الذي سيكون له عواقب مهمّة على المساواة بين الجنسين في بلدان الأصل والمقصد على حد سواء. لقد تغيّرت تدفقات الهجرة على مدى العقود القليلة الماضية، حيث ازدادت بشكلٍ كبير في بعض الممرات وبين دول الجنوب. كما ازدادت تحديات الحوكمة تعقيداً. ثمة حاجة لفهم ديناميكيّة تدفقات العمال المهاجرين وتبعاتها على أسواق العمل، لا سيّما في القطاعات التي يُهيمن عليها المهاجرون. يقتضي الأمر اتباع طرائق تفكير ومقاربات جديدة حيال حوكمة هجرة اليد العاملة: تقاسم منصف للازدهار الذي يُساعد العمال المهاجرون في تحقيقه، وسياسات تلبي بشكلٍ عادل مصالح بلدان الأصل والمقصد ومصالح العمال المهاجرين وأصحاب العمل والعمال المحليين.

"تشجيع مبادرات إنمائية للعمال المهاجرين عبر تحسين التعاون بين موريتانيا والسنغال تحت إطار التعاون بين بلدان الجنوب"

جاءت ورشة تدريب مدرّبي التعليم المالي المنعقدة خلال الفترة الممتدة بين ١٧ إلى ٢٠ تشرين الثاني عام ٢٠١٣، في مدينة روسّو في موريتانيا، كجزء من مشروع منظمة العمل الدولية بشأن "تشجيع مبادرات إنمائيّة للعمال المهاجرين عبر تحسين التعاون بين موريتانيا والسنغال تحت إطار التعاون بين بلدان الجنوب". حيث يهدف المشروع إلى تحسين دعم أصحاب المصلحة في استخدام الموارد التي يُنتجها المهاجرون استخداماً فعالاً وكفوءاً. لطالما كانت الهجرة الموسميّة عاملاً رئيسياً في عملية تنظيم هجرة الأيدي العاملة إلى السنغال. ويرى ديوب (٢٠١٦، المصدر السابق) أنّ تنقّل البشر هو الظاهرة الأكثر تميزاً في عصرنا هذا. وُجدت الهجرة في أفريقيا منذ فجر التاريخ، ولكن أنواع المهاجرين ومقاصدهم ليست ثابتة، وأنواع الهجرة والتنقّل تتغير بمرور الوقت إلى أقصى حد. وهكذا، أصبحت موريتانيا والسنغال، مثل العديد من الدول في العالم، من دول الهجرة والاغتراب والعبور. وإذا كانت الهجرة حالياً تستقطب اهتماماً كبيراً جراء عدم الاستقرار السياسي الذي يعم أغلب دول غرب وشمال أفريقيا، فما زال من الضروري استيعاب الهجرة وأشكالها المتعددة والأخذ بالاعتبار السياق الوطني والدولي، وذلك بهدف تطوير سياسات شاملة لإدارة الهجرة مع ضمان كامل حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم. إنّ موريتانيا والسنغال تواجهان مثل هذه الأشكال المتنوعة من الهجرة.

ضمن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (ECOWAS)، تحتل موريتانيا والسنغال حصة كبيرة من الهجرة الأقاليميّة، أكان ذلك من حيث هجرة الموريتانيين والسنغاليين إلى دول المنطقة، أم هجرة دول غرب أفريقيا إلى موريتانيا والسنغال. يأتي تيسير تنقّل العمال نتيجة التزام السلطات الوطنيّة ببروتوكول حرّية حركة الأفراد والحق في الإقامة والاستقرار، فضلاً عن إنشاء الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (ECOWAS) والاتفاقات الثنائية بين موريتانيا ومعظم البدان المجاورة لها. لقد أدى إطار الهجرة هذا، إلى تحديث استراتيجيّة الهجرة الوطنية (SNGM) في موريتانيا، ويجب أن يُشجع السنغال على البدء بإجراءات إدارية وتشريعيّة وبرامجيّة متنوعة من أجل تلبية حاجات إدارة الهجرة المتعددة الأنواع.

الوحدة ٩: التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي (SSTC) والشراكة بين القطاعين العام والخاص

مقدّمة

بصفته شكلاً متنامياً من أشكال الشراكة، تتزايد أهميّة الدور الذي يؤديه التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي (SSTC) في الشراكات التي تعقدها منظمة العمل الدولية بين القطاعين العام والخاص. إنّ الشركاء الجنوبيين الذين يتمتّعون بخبرات متشابهة في مجال التنمية، يجلبون خبرات مناسبة ومفيدة تحديداً في المساعدة على إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص (PPP). تولي هذه الوحدة اهتماماً خاصاً لمشكلتي قلة الموارد ومحدوديّة القدرات الإداريّة لدى أنظمة التعليم والتدريب المهني العامّة اللتان تواجهان العديد من الدول النامية. بناءً على ذلك، تُلقي نقاشاتنا في هذه الوحدة الضوء على أهميّة تعزيز التدريب على المهارات القائم على أساس الطلب، وذلك عن طريق شراكة فاعلة ومُجدية بين القطاعين العام والخاص. تُبيّن الوحدة كيف يمكن إقامة هذه الشراكة وتقويتها، وكيف يمكن للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي أن يُساعد على معالجة تحديات مشتركة تواجه تنمية المهارات في الجنوب. وعليه، فإنّ النقاشات في هذه الجلسة تُبرز أهميّة تشجيع التدريب على المهارات القائم على الطلب من خلال شراكة فاعلة ومُجدية بين القطاعين العام والخاص تحت مظلة التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وعبر جلسات تعلّم النظراء التفاعلية، تُوضّح هذه الجلسة كيف يمكن إقامة وتقوية الشراكة بين القطاع العام والخاص وكيف يمكن للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي أن يُساعد على معالجة تحديات مشتركة تواجه تنمية المهارات في الجنوب. تؤدي تنمية المهارات دوراً مهمّاً في دعم التنمية المستدامة، حيث تُعزز المهارات من الانتاجيّة وكفاءة الموارد على المستوى الكلي. فهي تُيسّر للباحثين عن عمل قابلية النفاذ إلى التشغيل، الأمر الذي يُساعد على الحد من الفقر على نحو مستدام. إنّ النفاذ غير المتساوي لفرص تنمية المهارات بالإضافة إلى سوق العمل المتواضع، يترك منافع تنمية المهارات غير مستغلة بشكلٍ كامل. من شأن هذه الوحدة الاختيارية التي تستمر على مدى يومين، أن تشجع المشاركين على مناقشة مشكلات تنمية المهارات عبر جلسات تفاعليّة. أضف إلى ذلك، أنّ الأزمة الاقتصاديّة العالمية قد زادت من تدهور الوضع السيء القائم في أسواق العمل التي تستقطب الشباب. حيث نجم عنها زيادة كبيرة في معدل بطالة الشباب الذي قفز عام ٢٠٠٩ من ١٧٪ إلى ٢٠،٥٪. وبعد انخفاضه بين عام ٢٠٠٩ و ٢٠١١، استقر المعدل على ١٣٪، ولكنه ما زال فوق معدله قبل الأزمة والذي كان ١١،٧٪. لقد شهد عام ٢٠١٤ انخفاضاً في عدد الشباب العاطلين عن العمل إلى ٧٣،٣ مليون، أي أقل بواقع ٣،٣ مليون من عددهم خلال ذروة الأزمة في ٢٠٠٩ والبالغ ٧٦،٦ مليون. ونظراً للتوقعات الاقتصاديّة وغياب فرص العمل اللائق الكافية، توجّه عدد كبير من الشباب إلى البطالة المقنّعة، وإلى العمل غير النظامي، وإلى وظائف ذات نوعيّة متدنيّة ومؤقتة لا توفّر لهم فرصاً كافية للمساهمة في التنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة.

عادة ما تكون عواقب البطالة والعمالة الناقصة على فئة الشباب سلبية وطويلة الأجل. حيث يشتمل ذلك على تدهور المهارات، وهيمنة الآراء السلبية على الشباب الذين كانوا يعملون في القطاع غير المنظم في وظائف قصيرة الأمد ولفترات زمنية طويلة. أمّا النتائج التي لوحظت على إنجازات سوق عمل فئة الشباب، فقد تكون على شكل فترة انتقالية طويلة قبل التمكن من

العثور على وظائف لائقة. ويُلقي ذلك بظلاله على الأجور وعلى القدرة الشرائيّة للأفراد والأسر طوال حياتهم العملية. علاوة على ذلك، أنّ بطالة الشباب وخمولهم قد يوديان إلى إقصاء اجتماعي، إذ أن العجز عن العثور على فرصة عمل، يولّد شعوراً من الكسل والإحباط. وكما دلّت التجارب التي مرّت بها منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فإنّ استياء الشباب يمكن أن يؤدي إلى اضطرابات اجتماعيّة وتعطيل النشاط الاقتصادي في البلدان. وقد يوفر الإقصاء الاجتماعي والإحساس بالظلم تربة خصبة لانتشار السخط وازدهار التطرّف.

لقد شكّلت أزمة بطالة الشباب أحد الموضوعات الرئيسيّة التي ناقشها مؤتمر منظمة العمل الدولية المنعقد في حزيران عام ٢٠١٢. حيث نادى ممثلو حكومات ومنظمات أصحاب العمل ونقابات العمّال من ١٨٥ دولة، باتخاذ إجراءات عاجلة وفورية لعكس أزمة تشغيل الشباب ومخاطر فقدان جيل من الشباب يُستهان بمهاراتهم ومواهبهم أو تُهدر. كما ناشدوا منظمة العمل الدوليّة بتوفير قيادة عالمية تعنى بمعالجة الأزمة عن طريق الشراكات والتحالفات على المستويات العالمية والإقليميّة والقُطريّة.

شدّد قرار منظمة العمل الدولية الصادر في تموز ٢٠١٤ بشأن الجولة الثانيّة من النقاشات الدوريّة حول التشغيل، على توسيع نطاق المبادرات بهدف فهم الأساليب الناجحة في مجال تشغيل الشباب، وتطوير أدوات للمعارف والسياسات وتعميمها على نحو واسع. تحظى الشراكات بين القطاعين العام والخاص (PPPs) والتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي (SSTC) بمستقبل في مجال تشغيل الشباب تحت إطار التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، مع التركيز على سوق عمل الشباب، والتحديات الماثلة أمام تشغيلهم، وعلى نهج منظمة العمل الدولية وأدوات السياسات، والتدابير المقترحة للتصدي للأزمات، والنتائج الحاليّة لتدخّلات السياسة.

التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي (SSTC) والشراكات بين القطاعين العام والخاص (PPP's): معهد التنميّة للبلدان الأفريقية

خلال السنوات الأخيرة، شهدت هيكلية التعاون والشراكات الإنمائيّة تغيرات كبيرة. وباتت أهمية الدور الذي يؤديه التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي تزداد أكثر فأكثر في ميادين التجارة العالمية والتمويل والاستثمار والحوكمة. حيث فتحت هذه التغيرات فرصاً لعقد شراكات إضافيّة بين أفريقيا ودولٍ في الجنوب، كما هو مُلاحظ من وفرة المبادرات الجديدة الرامية إلى تعزيز العلاقات السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة. ذكر علاوي سليماني (٢٠١٦، المصدر السابق) أنّ معهد التنمية للبلدان الأفريقيّة (IPD) يُعتبر من المؤسسات الذائعة الصيت في مجال التنمية. تأسس المعهد كمنظمة دولية عام ١٩٦٤ في سويسرا، وتتم إدارته عن طريق هيكليتين مترابطتين: الهيكلية الأولى تكفل من مقرّها في جنيف الاتصال المتبادل بين المعهد وشركائه، بينما تُدير الهيكلية الثانية الأمانة العامة للمعهد من مقرها في ياوندي. وفقاً لسليماني (المصدر السابق) يضطلع المعهد بمسؤولية تدريب المديرين التنفيذيين الأفريقيين، ودعم مجالس الإدارة، وإدارة المشروعات والبحوث. إنّ هذه الهيكلية تُتيح للمعهد تدريب آلاف الطلاب من مختلف الدول الأفريقيّة. إنه خير مثال على التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، الذي يُشكل فيه المعهد طرفاً فاعلاً. لقد طوّر المعهد علاقات بنّاءة مع الحكومات والمنظمات الأفريقيّة، ومن ثمّ تطوّرت العلاقة باتجاه التعاون التقني بين المعهد وعدد من منظمات الأمم المتحدة. خلال العقد الماضي، توسّعت التجارة بين بلدان الجنوب بسرعة فاقت التجارة بين الشمال والجنوب. فضلاً عن الاستثمار بين بلدان الجنوب الذي أظهر ديناميكيّة غير مسبوقة. حيث ازداد إجمالي تجارة السلع في أفريقيا مع دول نامية غير أفريقيّة من ٣٤ مليار دولار أمريكي في ١٩٩٥ إلى ٩٧ مليار دولار في عام ٢٠٠٤، ثمّ قفزت إلى ٢٨٣ مليار دولار عام ٢٠٠٨، وبعدها إلى ٥٩٥ مليار عام ٢٠١٢. (UNCTAD، ٢٠١٠ وUNCTAD، ٢٠١٤).

الزيارات الدراسيّة بين الاقران بشأن التلمذة المهنية النظاميّة في تنزانيا وكينيا ومالاوي وأوغندا وزامبيا

وصلت دول شرق أفريقيا إلى مراحل متشابهة من التنمية، كما تواجه تحديات إنمائيّة مشتركة بشأن المهارات، ولا سيّما عدم توافق المهارات (أي، الفجوات القائمة بين المهارات المطلوبة والمهارات التي يمتلكها العمّال). واستجابةً لهذه التحديات، نفّذت منظمة العمل الدوليّة برنامجاً تجريبياً بشأن التلمذة الصناعيّة النظاميّة في قطاع الفنادق، وأنشأت تعاوناً وثيقاً بين الفنادق وكليّة السياحة الوطنيّة. وقد ثبت نجاح هذا البرنامج التجريبي القائم على أساس الطلب والذي نُفّذ بقيادة أصحاب العمل.

هذا وكانت منظمة العمل الدوليّة قد نظّمت زيارة دراسة، دعت إليها مسؤولي الحكومات ذات العلاقة والشركاء الاجتماعيين من كينيا ومالاوي وزامبيا ودار السلام وتنزانيا. حيث اطّلعت الوفود على أداء التلاميذ الصناعيين، وزارت الكليّة والفنادق التي يتدربون فيها. وزارت الوفود كذلك وزارة العمل والتشغيل، إضافة إلى السلطة المسؤولة عن التعليم والتدريب المهني والتقني، وذلك من أجل فهم نظام التلمذة الصناعيّة في تنزانيا بشكل عام. وخلال ورشات العمل ونقاش المجموعات، تم مشاركة حالة تنزانيا والدروس المستقاة منها مع الوفود القُطرية.

نُظّمت الزيارة الدراسيّة بين الأقران في سبيل: ١) تعميم الممارسات الجيّدة في تنزانيا (أي، البرنامج الرسمي للتلمذة الصناعيّة في عمليات الفنادق) بهدف تكرارها المحتمل لدى الدول المشاركة؛ ٢) التعمّق في نقاش التعلّم القائم على أساس العمل على المستوى دون الإقليمي. ويجدر القول بأنّ هذه المبادرة تُساهم في تحقيق الهدف الثامن من أهداف التنمية المستدامة.

مراجعة دور الشركات التجاريّة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في آسيا

يذكر أ. غوش (٢٠١٦، المصدر السابق) أنّ النظام الاقتصادي الدولي الجديد (NIEO) أدّى إلى تعزيز الفجوة بين توزيع الثروة خلال العقود القليلة الماضية من القرن الماضي، عوضاً عن الحد من التباين الاقتصادي بين الغني والفقير. ونتيجة لذلك، كان على الأمم المتحدة أن تقترح الأهداف الإنمائيّة للألفيّة التي كان من المزمع أن تسعى إلى تحقيقها حكومات جميع الدول الأعضاء ومجتمع الأعمال. كان من بين المبادرات المتنوعة الرامية إلى تحقيق الأهداف الموضوعة، إنشاء الاتفاق العالمي للأمم المتحدة (UNGC)؛ إنّ مشاركة قادة الأعمال في العالم ليُصبحوا مشاركين فيه كان بلا شك خطوة استثنائيّة نحو الأمام.

أجرى موندیل وغوش تحلیلاً لدور مجتمع الأعمال في تحقیق الأهداف الإنمائیة للألفیّة، حیث ركّز بحثهما على عدد من الشركات المشاركة في البرامج التي اقترحتها ٩ دول مختارة تحت إطار الاتفاق العالمي للأمم المتحدة، وهي: الإمارات العربیة المتحدة، وسریلانكا، وسنغافورة، وكوریا، وإندونیسیا، والیابان، والصین، والهند، وبنغلادیش. تُنوّه البیانات المنشورة على الموقع الإلیكتروني للاتفاق العالمي (UNGC) إلى أنّ عدد الشركات المشاركة خلال الفترة الواقعة بین ٢٠٠١-٢٠٠٦ تراوح بین ٨ على ١٢٥ شركة. بدأ الأمر بـ ١٦ شركة عام ٢٠٠١، ثم ارتفع إلى ١٢٥ في عام ٢٠١١، وانخفض بعد ذلك تدریجیاً إلى ثمان شركات فقط في عام ٢٠١٦. هذا وإن دل على شيء فإنه یدل على تناقص دور قطاع الشركات في تحقیق الأهداف الإنمائیّة للألفیّة خلال أول ١٥ سنة من هذا القرن. واستناداً إلى هذه البیانات، قد لا یكون من العبث إن اعتبرنا أنّ قطاع الشركات في المنطقة أقل اهتماماً في متابعة أهداف التنمیة المستدامة. وفي ظل مثل هذا الوضع، ینبغي اعتماد خطوات من جانب الامم المتحدة أو نیابة عن حكومات الدول تباعاً بغیة تحفیز القطاع الاقتصادي المنظم على السعي إلى تحقیق مقاصد أهداف التنمیة المستدامة. وبهذا الصدد، قد تُفید الشراكات على المستوى المؤسسي في متابعة بعض الأهداف. ویعتبر خلق فرص العمل وتطویر المهارات وتشغیل الشباب في المنطقة بعضاً من مثل هذه الأجندة التي تُتیح المجال للابتكار.

یُستدل على التعاون الناجح بین مختلف حكومات المنطقة من خلال مشروعات مثل مركز آسیا والهادئ الإنمائي بشأن الإعاقة (APCD) الذي یُقیم شراكة مع حكومتي تایلاند والیابان في سبیل تحسین ظروف الأشخاص ذوي الإعاقة. وعلاوة على التعاون بین الحكومات، یُعتبر التعاون النشط من جانب القطاع الخاص ضروریاً أیضاً. ثمة أمثلة عدیدة على الشراكة بین القطاعین العام والخاص، ویمكن ذكر إحدى هذه المبادرات التي بدأت هذه السنة. فقد أُطلق هذا العام في بیجین في الصین بنكٌ إنمائي متعدد الأطراف، ألا وهو البنك الآسیوي للاستثمار في البنیة التحتیّة (AIIB)، بهدف تشجیع "تنمیة اقتصادیّة مستدامة" عن طریق الاستثمار في البنى التحتیّة.

تبلغ قاعدة رأسمال البنك ١٠٠ ملیار دولار غطّت منه الصین ودول أخرى ٥٠ ملیار دولار. لقد تم الترویج له من قبل ٥٨ عضو مؤسس من بینهم ٢١ دولة أوروبیّة. ولكن، من أجل ضمان هیمنة الدول الآسیویة فقط على حوكمة البنك، حُجزت نسبة ٧٥٪ من الأسهم للأعضاء الآسیویین (تم توزیع حق التصویت حسب حجم إجمالي الناتج المحلي).

یرى أ. غوش (٢٠١٦، المصدر السابق)، أنّ الوضع یجعلنا نجادل بأنّ الشراكات بین الحكومات هي قطعاً المكوّن الأساسي للتعاون بین بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، ولكن من أجل تحقیق أهداف التنمیة المستدامة، یتعیّن على الجمیع تأدیة دور إیجابي صوب هذه المقاصد المُعلنة. ولا تستطیع منشآت الأعمال التي تُشكّل العنصر الرئیسي للسوق أن تتحاشى المسؤولیّة. فمن غیر الحكمة أن نتوقّع من العالم تحقیق هدف خلق فرص عمل للشباب عن طریق الاعتماد على ما توفّره الحكومة فقط. وهذا هو السیاق الذي نقترحه لمراعاة الحاجة إلى الشراكة بین الشركات المتعددة الجنسیات التي تزاول نشاطاتها حول العالم والمؤسسات التعلیمیة لدى الدول النامیة. ولربما أقیمت العدید من هذه الشراكات، ولكنّ ذلك قد لا یكون كافیاً لتلبیة المتطلبات الحقیقیّة في إطار تزاید السكان في بعض الدول النامیة.

الخلاصة

تؤدي الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتطوير المهارات دوراً مهماً في دعم التنمية المستدامة. إذ تُعزز المهارات الانتاجيّة وكفاءة الموارد على المستوى الكلّي، وتُيسّر نفاذ الباحثين عن وظائف إلى فرص العمل، ممّا يُساعد على الحد من الفقر بطريقة مستدامة.

ومع ذلك، فالنفاذ غير المتساوي لفرص تنمية المهارات بالإضافة إلى سوق العمل المتواضع، لا يؤدي إلى استغلال منافع تنمية المهارات بشكلٍ كامل. وبهذا تكون المناقشات في هذه الوحدة قد ألقت الضوء على أهمية تشجيع تدريب المهارات القائم على أساس الطلب عن طريق شراكات فعالة وحيوية بين القطاعين العام والخاص. كما يُوضّح كيف يمكن إقامة الشراكات بين القطاعين وتعزيزها، وكيف يمكن أن يُساعد التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في معالجة التحديات التي تواجه تطوير المهارات في بلدان الجنوب.

الوحدة ١٠: فضاءات افتراضية تدعم التعاون في مجال العمل اللائق تحت إطار التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي[13]

إنّ التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي كجهد تعاوني أفقي قوي، يتميّز بخاصّية تحرريّة وبأنه يُفضي إلى توازن القوى في ميدان العلاقات الدولية، ويُعتبر كذلك عنصراً مهماً في النقاشات والممارسات المتعلقة بالتنمية المستدامة. وقد ثبت ذلك مؤخراً عبر الأهمية التي تم إيلائها إلى التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في مقاصد الهدف رقم ١٧ من أهداف التنمية المستدامة للخطة لعام ٢٠٣٠ (الهدف ١٧: تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة).

وفي ما يتعلّق بالتنفيذ العملي، يكمن أحد التحديات الرئيسيّة التي تواجه عمليات التعاون التي تتجاوز الحدود الوطنية في الحفاظ على "الاقتران التفاعلي" بين المنخرطين في مبادرات تعاونية مشتركة. ويمكن القول بإيجاز، أن وجود الاقتران التفاعلي يعني أن يظل الأشخاص منخرطين في محادثات دائمة وأن يُنفّذوا مجموعة متنوعة من النشاطات المشتركة بوتيرة عالية ودوريّة. إنّ أشكال الاقتران التفاعلي الأكثر إعانة على ظهور الذكاء الجماعي وعلى تعظيم التناغم والتعاضد بين نشاطات تكميليّة، هي تلك المصنفة على أنها "شبكات موزعة"، أي بمعنى آخر، عندما يمتلك جميع الناس الوسائل التي تمكنهم من النفاذ إلى جميع الأشخاص المشاركين وغيرهم من الشركاء الجدد المحتملين (ويُعرف الوضع أيضاً باسم "النظير إلى النظير"). يُشكل الإنترنت حالياً وسيلة واعدة تُكمّل التفاعل وجهاً لوجه، وتحد من بعض العوائق الرئيسية من خلال إدامة مستويات عالية من الاقتران التفاعلي ضمن شبكات التعاون بين بلدان الجنوب الموزّعة: أ) عائق المسافات الجغرافية، ب) عائق اللغة [14]. لقد أصبح بالإمكان ملاحظة فائدة وجدوى الاتصال التفاعلي الفوري بين أشخاص يتواجدون في أجزاء مختلفة من العالم وقرروا التصرّف سوياً، ولا سيما مع الانتشار المطّرد لتكنولوجيات "الهاتف النقال" وشاشاته التي باتت سهلة الاستعمال واعتياديّة. إنّ الجمع بين التفاعل الافتراضي مع إمكانيات التفاعل وجهاً لوجه بطريقة آمنة ومناسبة وذكية، يؤدي إلى توليد سلسلة مستمرة من التفاعل التي تُعزز بدورها بشكلٍ كبير من مبادرات التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في مجال العمل اللائق والتنمية المستدامة.

انتشرت في السنوات الأخيرة محاولات لاستخدام الانترنت بطرائق خلّاقة ومُبتكرة وتحرريّة في مجالات عدة تتعلّق بالتنمية الاجتماعية-الاقتصادية المستدامة، وذلك عن طريق المقاربة التي اشتُهرت باسم "تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية (ICT4D)". كان من بين الأمثلة على ذلك، تنفيذ فكرة الفضاء التفاعلي الافتراضي لتقاسم المعرفة والتعاون بين

---

[13] الوحدة العاشرة كتبها فيرناندو بابتيستا، مستشار منظمة العمل الدولية.

[14] بخصوص الحد من عائق اللغة، أصبح حالياً استخدام أدوات الإنترنت للحصول على ترجمة آنيّة للنصوص والكلام أيضاً أكثر موثوقيّة وانتشاراً. إضافة إلى أن هذا المجال يتلقى استثمارات معتبرة ويتطوّر بسرعة كبيرة. وقد أصبح الإنترنت وسيلة مهمة جداً لتعلّم اللغات وممارستها.

بلدان الجنوب، الذي صُمّم لتعزيز أكاديمية منظمة العمل الدولية بشأن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني (SSE) وغيرها من المبادرات ذات الصلة التي دعمتها المنظمة والأمم المتحدة. أطلق على هذه الفضاءات الافتراضية المتعددة اللغات اسم "العقل الجماعي" لأكاديميّة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني (القائمة منذ عام ٢٠١٢)، وكذلك اسم "نقطة الالتقاء" للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني (القائم منذ ٢٠١٣):

"العقل الجماعي" لأكاديميّة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني (http://www.sseacb.net/):
العقل الجماعي هو عبارة عن فضاء افتراضي تفاعلي يهدف إلى إثراء أكاديمية منظمة العمل الدولية بشأن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني[15]. ويكمن غرضها في اتاحة المجال أمام المشاركين الحاليين والسابقين وغيرهم من المهتمين في الأكاديمية لكي يظلوا منخرطين ويتعاونون ويزيدون معارفهم ضمن الوقت الحقيقي عبر الإنترنت. فهو فضاء افتراضي متعدد اللغات يسعى إلى اكثار وتعزيز الديناميكيات التفاعليّة لأكاديمية الاقتصاد الاجتماعي والتضامني على أساس دائم. لقد أنشأت منظمة العمل الدولية تقليداً طويلاً، وطوّرت خبرات عميقة بشأن مشروعات ومنظمات الاقتصاد الاجتماعي التضامني، بل وتؤمن بأنّ أداةً مثل أداة العقل الجماعي يمكنها المساعدة على تعزيز الشبكات القاريّة وعبر القارات. طوّر هذا الفضاء عام ٢٠١٢ بدعم من مكتب العمل الدولي والمركز الدولي للتدريب التابع لمنظمة العمل الدولية.

"نقطة التقاء" للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني (http://www.sstcsse.net/):
وهي نقطة التقاء افتراضية فيها يلتقى أشخاص من دول مختلفة ويُشاركون ويتبادلون ويتعاونون في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، ضمن منظور التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وتهدف بشكل أساسي إلى زيادة الاتصال والتفاعل المباشر بين الأشخاص المهتمين في هذا المقترح. طُوّر هذا الفضاء عام ٢٠١٣ بدعم من دائرة الشراكة والدعم الميداني (PARDEV) التابعة لمنظمة العمل الدولية، وذلك ضمن إطار أكاديمية الاقتصاد الاجتماعي والتضامني. واستناداً إلى خبرتها الكبيرة في مشروعات ومنظمات الاقتصاد الاجتماعي التضامني، وتؤمن المنظمة بأن التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي قادرٌ على توفير أداة لإقامة شبكات قاريّة وعبر القارات في مجال الاقتصاد الاجتماعي التضامني. علاوة على أنّ مفاهيم الاقتصاد الاجتماعي التضامني (SSE) والتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي (SSTC) تتقاطع مع جميع الركائز الأربع لأجندة العمل اللائق. ويمكن الملاحظة أنه منذ إطلاق فضاء "العقل الجماعي" وفضاء "نقطة التقاء بلدان الجنوب بشأن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني"، يحظى هذان الفضاءان الافتراضيان، بأثر إيجابي كبير على ديناميكيات الابتكار ومستويات تفاعل أكاديمية الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وغيرها من المبادرات المتعلقة بمنظمة العمل الدولية في مجال التنمية الاقتصادية المحلية (LED)، بما في ذلك التعاون بين المدن. ويُؤكَّد ذلك عن طريق التزايد الكبير في أعداد عمليات النفاذ الواردة من دول عديدة إلى هذين الفضاءين الافتراضيين، ومن خلال تنامي مشاركة أشخاص رئيسيين في مجالي الاقتصاد الاجتماعي والتضامني (SSE) والتنمية

[15] أنظر الرابط التالي للاطلاع على مزيد من المعلومات حول أكاديمية الاقتصاد الاجتماعي والتضامني (ILO SSE):
http://socialeconomy.itcilo.org/

الاقتصادية المحلية (LED) في مجموعات النقاش بشأنهما على مواقع التواصل الاجتماعي. إنّ خير مثال على تزايد أعداد الداخلين إلى هذين الفضاءين، الزيادة الملحوظة في الدخول إلى موقعي "العقل الجماعي" و "نقطة التقاء بشأن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني" التي بلغت ٢١٧،٣٪ و ٢٧٤،٨٪ تباعاً، وذلك خلال الثلث الثاني من عام ٢٠١٥، وهي مشابهة لنسب الزيادة الملحوظة في الثلث الأول من نفس العام. عقب نجاح هذه الاستراتيجية التي دعمها استخدام الإنترنت في تعزيز المشروعات والأنشطة في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ومجال التنمية الاقتصادية المحلية، قررت دائرة الشراكات والدعم الميداني (PARDEV) لدى المنظمة توسيع نطاق المبادرة ليشمل موضوعات رئيسيّة أخرى من موضوعات منظمة العمل الدولية، مثل: القضاء على عمل الأطفال والرق المعاصر، وخلق فرص العمل، وتنمية المهارات، والحماية الاجتماعية، والحوار الاجتماعي، وهجرة الأيدي العاملة، والتعاون بين الدول الهشّة. في عام ٢٠١٦، تم إعادة تشكيل موقع "نقطة التقاء بلدان الجنوب" وتكبيره ليُغطّي جميع المجالات المتعلّقة بالعمل اللائق والتنمية المستدامة، حيث أطلقت صفحة رئيسيّة جديدة (http://www.southsouthpoint.net/). توفر الروابط أدناه، نفاذاً مباشراً إلى المجالات الرئيسيّة ومواقع التواصل الاجتماعي لموقع "نقطة التقاء بلدان الجنوب" الجديد:

- الصفحة الرئيسيّة باللغة الإنجليزية: http://www.southsouthpoint.net/
- الصفحة الرئيسيّة باللغة الإسبانيّة: http://www.southsouthpoint.net/index_es.html
- الصفحة الرئيسيّة باللغة الفرنسيّة: http://www.southsouthpoint.net/index_fr.html
- الصفحة الرئيسيّة باللغة البرتغاليّة: http://www.southsouthpoint.net/index_pt.html
- مجموعة النقاش على موقع الفيس بوك: https://www.facebook.com/groups/1094763267235517
- مجموعة النقاش على موقع لينكد إن: https://www.linkedin.com/groups/8490914
- مجموعة النقاش على موقع جوجل+:

  https://plus.google.com/communities/110273953357697404735
- قناة اليوتيوب (مقاطع فيديو):

  https://www.youtube.com/channel/UC4CKRQWOpW0x0vVac49SoEA
- المجموعة الرئيسيّة للوثائق والمواد: https://goo.gl/G6tkbw
- موقع تويتر (أخبار): https://twitter.com/sstc_mp

علاوة على ذلك، كان لاستخدام الإنترنت أهميةً خاصة خلال "الأكاديمية الأولى للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي" [16](التي عقدتها منظمة العمل الدولية في تورين/إيطاليا خلال الفترة من ١١ إلى ١٥ تموز ٢٠١٦). حيث أجريت مرحلة سابقة للتعلّم عبر الإنترنت بهدف تقديم المبادئ الأساسيّة ومعالجة الأسئلة الرئيسيّة المتعلقة بالموضوعات التي سوف يتم تناولها لاحقاً خلال جلسات الأكاديمية التي سيحضرها المشاركون شخصياً. بدأ المشاركون خلال هذه المرحلة بالتعارف على بعضهم البعض، وسوف تُتاح لهم الفرصة للتعبير عن وجهات نظرهم ومخاوفهم وحاجاتهم قبل الالتقاء شخصياً في تورين. لقد صُمّم هذا الفضاء الافتراضي، في المقام الأول، للمشاركين في أكاديمية التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، ولكنه سيكون

[16] أنظر الرابط التالي للحصول على مزيد من المعلومات حول أكاديمية (ILO SSTC):
http://www.ilo.org/pardev/partnerships/south-south/ WCMS_458078/lang--en/index.htm

مفتوحاً كذلك أمام كل من لديه اهتمام بالموضوعات التي غطتها الأكاديمية أو كل من يرغب بمعرفة المشاركين فيها أو التفاعل معهم. وإليكم الروابط التي تُتيح النفاذ المباشر للفضاءات الإليكترونية الرئيسيّة المتعلقة بالأكاديمية الأولى التي عقدتها منظمة العمل الدولية بشأن التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي:

- فضاءات ما قبل التعلّم باللغة الإنجليزيّة: http://www.southsouthpoint.net/sstcacd2016.html
- فضاءات ما قبل التعلّم باللغة الإسبانيّة:http://www.southsouthpoint.net/sstcacd2016_es.html
- فضاءات ما قبل التعلّم باللغة الفرنسيّة:http://www.southsouthpoint.net/sstcacd2016_fr.html
- فضاءات ما قبل التعلّم باللغة البرتغاليّة: http://www.southsouthpoint.net/sstcacd2016_pt.html
- صفحة الأكاديمية الأولى (ILO SSTC) على موقع الفيس بوك:
https://www.facebook.com/sstcacademy

بناءً على ذلك، وعبر موقفها المبدع والخلّاق والتحرري تجاه استخدام الإنترنت، تُطل منظمة العمل الدولية وتُصبح مثالاً مشوقاً بشأن تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتعزيز ودفع عجلة التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الاقتصادي في ميدان العمل اللائق والتنمية المستدامة. وفي ذات الوقت، يشهد هذا الموقف بأنّ المنظمة تُسلّم بتزايد أهمية مجتمعات النقاش والممارسة العالمية، والتي تتميّز بكونها أفقية ونشطة وابتكاريّة وتعاونية ضمن عالم متغير يتزايد الترابط البيني فيه باطراد بينما تتناقص القيود التي تفرضها المسافات الجغرافيّة والحدود الوطنية.

فهرس المراجع

- Á balos, J. A. (2000), El fomento al desarrollo productivo local: orientaciones, actores, estructuras y acciones. La situación en Chile en los noventa (LC/R.1976), Santiago de Chile, Comisión Económica para América Latina y el Caribe (CEPAL), febrero.
- A BOR, J.; QUARTEY, P. Issues in SME development in Ghana and South Africa. International Research Journal of Finance and Economics, n. 39, p. 218 – 28, 2010. Disponivel em: http://www.eurojournals.com/finance.htm Acesso em 22 abr. 2016.
- Academia CSST – Organização Internacional do Trabalho (manual informativo).
- A DLER Emmanuel, BARNETT Michael (eds.), Security Communities, Cambridge, Cambridge University Press, 1998.
- A DLER Emanuel, Imagined (security) communities: cognitive regions in International relations", Millennium: Journal of International Studies, vol. 26, no. 2, pp. 249-77.
- A DLER Emanuel, BARNETT Michael, Governing Anarchy: A Research Agenda for the Study of Security Communities, in Ethics and International Affairs (Vol. 10, 1996).
- A DLER Emanuel, Seizing the Middle Ground. Constructivism in World Politics, European Journal of International Relations, volume 3 (3), 1997, pp. 319-363.
- A DLER Emanuel, CRAWFORD Beverly, Constructing a Mediterranean Region: a Cultural Approach, présenté à la Conférence The Convergence of Civilizations? Constructing a Mediterranean Region, Lisboa 6-9 June 2002.
- A garwala, Rina., 2013, Informal Labour, Formal Politics and Dignified Discontent in India, New Delhi: Cambridge University Press.
- A lburquerque, Francisco. (2004), Desarrollo económico local y descentralización en América Latina, Comisión Económica para América Latina y el Caribe (CEPAL), revista de la CEPAL, abril.
- A lcaldía Municipal de Pasto, Plan de Ordenamiento Territorial (2015), Pasto, Territorio Con Sentido, 2015 -2027.
- A LAOUI-SOLAIMANI, Y. "La coopération Sud- Sud et triangulaire, sacrée histoire" South-south and triangular cooperation academy A Compilation of Short South-South Cooperation Articles for the "South-South and Triangular Cooperation Academy" (2016)
- A lcaldía Municipal de Pasto, Diagnóstico Socio económico del Municipio de Pasto (2012).
- A lcaldía de Pasto, CGLU, OIT, FINDETER, CONNECTIVE CITIES. (2015), Peer Learning – Políticas Urbano-Rurales para la promoción de trabajo decente en ciudades intermedias. Octubre.
- A MORIM, A (org.). Cooperação Sul-Sul e o Trabalho Decente: boas práticas. ILO, 2013.

- A MORIM, Anita; Dale, Andrew; Fakhri-Kairouz, Charbel; eds. Social Solidarity and South-South Cooperation: a compilation of short South-South Cooperation articles for the Academy of Social and Solidarity Economy: Social Innovation in the World of Work" Geneva: ILO, 2015.
- A . Prado-RS-Brasil.-Carta de Principios del Foro Latinoamericano de Sistemas Participativos de Garantía (2009).
- Asamblea Nacional-Ecuador "Ley Orgánica de Participación Ciudadana" (2010).
- A sociación de Municipalidades del Ecuador, AME. "Guía Metodológica del Sistema Cantonal de Participación Ciudadana y Control Social."(2013).
- ATTINA, Fulvio, European Security and the Development of the Euro-Mediterranean Partnership, présenté à la Conférence The Convergence of Civilizations? Constructing a Mediterranean Region, Lisboa 6-9 June 2002.
- B AH, A. "La coopération Sud-Sud et triangulaire avec les travailleurs domestiques. "South-south and triangular cooperation academy A Compilation of Short South-South Cooperation Articles for the "South-South and Triangular Cooperation Academy" (2016).
- B AUMANN, R.; OLIVEIRA, I. T. M. (orgs.). Os BRICS e seus vizinhos. Comércio e acordos regionais. Brasília: IPEA, 2014.
- B onner, Christine and Spooner, Dave, 2012, The Only School We Have: Learning from Organizing Experiences across the Informal Economy, Women in Informal Employment: Globalizing and Organizing (http://wiego.org/sites/wiego.org/files/resources/files/Bonner_Spooner_The_Only_School_We_Have.pdf) 25 October 2015.
- C ANARES, M. "South-South and Triangular Cooperation and the Role of Data in the Sustainable Development Goals " South-south and triangular cooperation academy A Compilation of Short South-South Cooperation Articles for the "South-South and Triangular Cooperation Academy" (2016)
- C arre, Francoise, 2013, Defining and Categorizing Organizations of Informal Workers in Developing and Developed Countries, Organizing Brief No. 8, Women in Informal Employment: Globalizing and Organizing
- C artilha Bilingue, Ministério do Trabalho e Emprego. Secretaria Nacional de Economia. Solidária Gestão Coletiva, Resultados Compartilhados.
- C astillo, Carmen. "La Cooperación Sur-Sur: Una Respuesta Al Flagelo Del Trabajo Infantil." SOUTH-SOUTH AND TRIANGULAR COOPERATION ACADEMY: A Compilation of Short South-South Cooperation Articles for the "South-South and Triangular Cooperation Academy" (2016).
- C hen, Martha, 2008, Women and Employment in Africa: A Framework for Action, Background Document commissioned by the Danish Foreign Ministry for the Second Conference of the Africa Commission, November 2008.
- C HRISTOPHER W. Hughes, LAI YEW Meng (eds.), Security Studies, A Reader, New York, Routledge, 2011.
- C iudades Locales y Gobiernos Unidos (CGLU). (2013), Construyendo una nueva agenda urbana para las Ciudades Intermedias.

- C onsejo Nacional de Competencias CNC.- Código Orgánico de Organización Territorial Autonomía y Descentralización COOTAD (2012).
- Constitución de la República del Ecuador (2008).
- C ORRAGIO, José Luis. Economia. October, 2015. Disponível em: <http://www.coraggioeconomia.org/jlc_publicaciones_ep.htm>. Acesso em: 14 abr. 2016.
- C ORAGGIO, José Luis. "La Economia Social y Solidaria (ESS): Niveles y alcances de acción de sus actores" (2015).
- C OSTA, P. A. Sistema Local de Inovação em Economia Solidária: embrião de processos de desenvolvimento territorial. Revista Brasileira de Gestão e Desenvolvimento Regional, Taubaté, v.7, n.1, p.153-173, 2011.
- C RUCIANI, A. & AMORIM, A. "Fragile-to-Fragile Cooperation and the ILO" South-south and triangular cooperation academy A Compilation of Short South-South Cooperation Articles for the "South-South and Triangular Cooperation Academy" (2016)
- C UNHA, M. I. Ensino com Pesquisa: A prática do professor universitário. Caderno de Pesquisa. São Paulo, n.97, maio 1996. P.31-46.
- (http://wiego.org/sites/wiego.org/files/publications/files/Carre-Informal-Worker-Organizations-WIEGO-OB8.pdf) 1 November 2015.
- D ASH, A. "Managing for Development Results in Decent Work through SSTC: ILO's Challenges for the Agenda 2030." South-south and triangular cooperation academy A Compilation of Short South-South Cooperation Articles for the "South-South and

Triangular Cooperation Academy" p. 9-12 (2016) https://drive.google.com/open?id=0B-9BX0GCP9Kv2eVk4NmhsaTBGRWM

- D atta, Rekha, 2003, From Development to Empowerment: the Self Employed Women's Association in India, International Journal of Politics, Culture and Society, Vol. 16, No. 3, pp. 351-368.
- DAVID Charles-Philippe, ROCHE Jean-Jacques, Théories de la sécurité, Paris, Montchrestien, collection clefs, 2002.
- D E ALMEIDA, P.S "A migração internacional e a cooperação Sul-Sul na America Latina" South-south and triangular cooperation academy A Compilation of Short SouthSouth Cooperation Articles for the "South-South and Triangular Cooperation Academy" (2016).
- D EHART, Monica (2012) "Remodelling the Global Development Landscape: the China Model and South-South cooperation in Latin America", Third World Quarterly, 5 July 2012. Vol 33. No.7, 1359-1375. October 2015. Disponível em: <http://dx.doi.org/10.1080/01436597.2012.691835>. Acesso em: 13 abr. 2016.
- D epartamento de Alianzas y Apoyo a los Programas Exteriores (PARDEV) OIT El trabajo decente: Una alianza para el futuro - Cooperación Sur-Sur y cooperación triangular en las alianzas de colabouración público-privadas e la OIT.
- D e PIANTE, Marie, Le rôle de l'Union européenne dans la crise Algérienne, 1992-1999 : une approche constructiviste, IEUG, 2006, 70 p.

- D esai, Raj M. and Joshi, Shareen, 2013, Collective Action and Community Development: Evidence from Self-Help Groups in Rural India, the World Bank Economic Review, Washington DC. World Bank. Available online at https://openknowledge.worldbank.org/ bitstream/handle/10986/15907/WPS6547.pdf
- D EUTSCH W. Karl, et. al., Political Community and the North Atlantic Area : International Organization in the Light of Historical Experience, Princeton (N. J.), Princeton University Press, 1957.
- D iallo, Aboubakry. “Article sur la coopération Sud-Sud –Le Travail des Enfants” SOUTH-SOUTH AND TRIANGULAR COOPERATION ACADEMY: A Compilation of Short South-South Cooperation Articles for the “South-South and Triangular Cooperation Academy” (2016).
- D IAS, F. “O Mutualismo como uma Ferramenta de Orientação Pedagógica e de Estabilização Social, provável, para os Países da CEDEAO, na base da Cooperação Sul-Sul “South-south and triangular cooperation academy A Compilation of Short South-South Cooperation Articles for the “South-South and Triangular Cooperation Academy” (2016).
- D I MEGLIO, Roberto et al, Eds. The Reader 2011: Social and Solidarity Economy: our common road towards decent work. Geneva: ILO, 2010.
- DIOP, G. “La Coopération Sud-Sud et Triangulaire avec les travailleurs” SOUTH-SOUTH AND TRIANGULAR COOPERATION ACADEMY: A Compilation of Short SouthSouth Cooperation Articles for the “South-South and Triangular Cooperation Academy” (2016).
- E RTHAL, Abdenur, Adriana and Moura Estevão Marques Da Fonseca, João. “The North’s Growing Role in South–South Cooperation: keeping the foothold”, Third World Quarterly, 20 September 2013: Vol. 34, No. 8, 1475-1491. October 2015. Disponível em: <http://dx.doi.org/10.1080/01436597.2013.831579>. Acesso em: 12 abr. 2016.
- F ERNANDEZ, G y Ramírez, K. Programa Universitario de Incubación Social de la Universidad Nacional de Quilmes: Incubación de Procesos (2015) Ponencia para IX Congreso Red RULESCOOP. La Plata. Argentina. 2015.
- F inanciera de Desarrollo Territorial (FINDETER), Plan de Acción: Pasto 2038, “Recorriendo el buen camino” 2015.
- F onseca, F. P.; Ramos, R. A. R. Formas de cooperação interurbana: o caso da rede de cidades do quadrilátero urbano. Revista Portuguesa de Estudos Regionais n. 25/26 (2011).
- F RANÇA-FILHO, G. C. Terceiro setor, economia social, economia solidária e economia popular: traçando fronteiras conceituais. Bahia análise & dados, Salvador, v. 12, n. 1, 2002. p. 9-19.
- G AIGER, L. I. G. A Economia solidária diante do modo de produção capitalista. Cadernos CRH. Salvador, n.39, 2003. p.181-211.
- Gallin, Dan, 2011, Organizing Informal Worker: Historical Overview, Paper delivered at the Membership Based Organizations’ Workshop, Bangkok 3-5 March (http://wiego. org/sites/wiego.org/files/reports/files/Organizing_informal_workers_historical_overview_ Gallin.pdf) 2 July 2015.
- G. C. Teoria e Prática em Economia Solidária: problemática, desafios e vocação. Civitas (Porto Alegre), v. 7, p. 155-174, 2007.

- G ERMER, C. A “Economia Solidária”: Uma crítica Marxista. Estudos de Direito Cooperativo e Cidadania, Curitiba, 2009.
- G ONÇALVES, D. A. (2015) Fortalecer a Estratégia das Articulaçoes em Redes da Economia Solidária na América Latina disponível em https://www.linkedin.com/pulse/ fortalecer-estratégia-das-articulações-em-redes-da-na-dimas gonçalves?trkSplashRedir=true&forceNoSplash=true
- G ONÇALVES, N. G. Indissociabilidade entre Ensino, Pesquisa e Extensão: um princípio necessário. Perspectiva, Florianópolis, v.33, n.3, 2015. P.1229-1256.
- G omes, Jairson. “Academia Sobre a Cooperação Sul- Sul e Triangula“ SOUTH-SOUTH AND TRIANGULAR COOPERATION ACADEMY: A Compilation of Short South-South Cooperation Articles for the “South-South and Triangular Cooperation Academy” (2016).
- G OMIS, J.L. “La Migration de Travail Vecteur de coopération SUD-SUD” SOUTH-SOUTH AND TRIANGULAR COOPERATION ACADEMY: A Compilation of Short SouthSouth Cooperation Articles for the “South-South and Triangular Cooperation Academy” (2016)
- G OSH, S.K. “Review of the Role of Business Firms in Implementing MDGs in Asia and a Case Study of Partnership between Academic Institution and Business firm (an example of SSTC)” South-south and triangular cooperation academy A Compilation of Short South-South Cooperation Articles for the “South-South and Triangular Cooperation Academy” (2016).
- G UITTEY, L. “Bonne pratique de cooperation sud-sud en matiere de lutte contre la traite et le travail des enfants” SOUTH-SOUTH AND TRIANGULAR COOPERATION ACADEMY: A Compilation of Short South-South Cooperation Articles for the “SouthSouth and Triangular Cooperation Academy” (2016).
- G URIDI ALDANONDO, Luis; y Otros (2011). Experiencias de Economía Social y Solidaria: compartiendo estrategias y aprendizajes. Instituto de Estudios sobre Desarrollo y Cooperación Internacional de la 48 Universidad del País Vasco REAS- RILESS – Red de Investigadores Latinoamericanos de Economía Social y Solidaria Emaús Fundación Social -EFS Rev. Papeles de Economía Solidaria, N° 2. 2011.
- H erce Vallejo, Manuel. Miró Farreróns, Joan. (2002). El soporte infraestructural de la ciudad. Ediciones UPC, Barcelona.
- H ERNANDEZ, E. “Participación Del Sector Privado En La Erradicación Del Trabajo Infantil En Colombia: Un Caso Exitoso De Cooperación Sur-Sur” South-south and triangular cooperation academy A Compilation of Short South-South Cooperation Articles for the “South-South and Triangular Cooperation Academy” (2016).
- ILO (International Labour Organization). 2011. Social and Solidarity Economy: Our Common Road towards Decent Work. http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_emp/---emp_ent/---coop/documents/instructionalmaterial/wcms_166301. pdf, accessed on 29 October 2012.
- I LO: Sustainable development, decent work and green jobs – Report V, International Labour Conference, Geneva, 2013, page 14.
- J AYA, V. “Indonesia’s South-South and Triangular Initiatives: Contributing to Southern Countries Capacity Development “ South-south and triangular cooperation academy A

Compilation of Short South-South Cooperation Articles for the “South-South and Triangular Cooperation Academy” p. 48-52 (2016).

- J URGEN, Schwettmann, PARDEV, ILO. The Role of Cooperatives in Achieving the Sustainable Development Goals - the economic dimension – La Agenda 2030 para el Desarrollo Sostenible. GB.325/INS/6. Disponível em: http://www.ilo.org/wcmsp5/ groups/public/---ed_norm/---relconf/documents/meetingdocument/wcms_416438.pdf Acesso em: 28 abr. 2016.
- K abeer, Naila, Milward Kirsty and Sudarshan, Ratna, 2013, Introduction. In Naila Kabeer, Ratna Sudarshan and Kirsty Milward (Eds) Organizing Women Workers in the Informal Economy: Beyond the Weapons of the Weak, London: Zed Books
- K ARTHIKIKEYAN, M. “SSTC AND SDGs: GOOD PRACTICES FROM ETHIOPIA” South-south and triangular cooperation academy A Compilation of Short South-South Cooperation Articles for the “South-South and Triangular Cooperation Academy” (2016).
- K laasen, IT; Rooij, R. M.; Schaicj, J. van. Networkcities: operationalizing a strong but confusing concept (ENHR, Roterdan, 2007).
- K yaligonza, B. “Disguised Child Labour in the Eastern Africa Region.” SOUTH-SOUTH AND TRIANGULAR COOPERATION ACADEMY A Compilation of Short South-South Cooperation Articles for the “South-South and Triangular Cooperation Academy” (2016).
- L . Aguilar: “Is there a connection between gender and climate change?”, IUCN, paper presented at the Third Global Congress of Women in Politics and Governance, Manila, Philippines, October 2008.
- L AVILLE, J. Mudança social e teoria da economía solidária. Uma perspectiva maussiana. Sociologias, Porto Alegre, ano 16, n.36, mai/ago 2014, p. 60-73.
- LEIVA, G. “Cooperación Sur-Sur Triangular en Chile” South-south and triangular cooperation academy A Compilation of Short South-South Cooperation Articles for the “South-South and Triangular Cooperation Academy” p. 14-18 (2016) https://drive. google.com/open?id=0B9BX0GCP9Kv2TFZ6VkNZdzg5R2M
- L event, B.; Kundak, T.; Gulumser, S.; The role of “network cities” in construction of global urban culture. 44th European Congress of the European Regional Science Association (Porto, Portugal, 2004).
- L IMA, G. N. BRICS: potencial de desenvolvimento e desafios para a construção de um novo cenário econômico mundial. São Paulo: Saint Paul Editora, 2013.
- L oritz, E. “Del taller clandestino a la cooperativa textil-- Una trama virtuosa de Cooperación Sur- Sur desde abajo “ SOUTH-SOUTH AND TRIANGULAR COOPERATION ACADEMY: A Compilation of Short South-South Cooperation Articles for the “SouthSouth and Triangular Cooperation Academy” (2016).
- L UND, J. “Transfer of Social Technology-- Programa de Aquisição de Alimentos (PAA) and Brazil’s South-South cooperation with Africa” South-south and triangular cooperation academy A Compilation of Short South-South Cooperation Articles for the “SouthSouth and Triangular Cooperation Academy” (2016).

- M ANCE, Euclides. Políticas Públicas para o Desenvolvimento Econômico-Solidário do Brasil. I Conferência Nacional de Economia Solidária.
- M artens, H. Margaret and Mitter, Swasti, 1994, Women in Trade Unions: Organizing the Unorganised, Geneva: International Labour Office.
- M ARTINEZ, I. "The potential contributions of South-South Cooperation to the Sustainable Development Goals " South-south and triangular cooperation academy A Compilation of Short South-South Cooperation Articles for the "South-South and Triangular Cooperation Academy" (2016).
- M ather, Celia, 2012, Informal Workers Organizing, Research Report, Women in Informal Employment: Globalizing and Organizing (http://www.solidaritycenter.org/wp-content/uploads/2015/02/infecon_wiego_organizing_final.pdf.pdf) 21 August.
- M ENEZES, M. T. C. G. Economia Solidária: elementos para uma crítica marxista. Rio de Janeiro, Gramma, 2007.
- Ministerio de Relaciones Exteriores y Culto (2014) Balance de Gestión 2014. https://www.mrecic.gov.ar/es/publicaciones.
- MINISTÉRIO DE RELACIONES EXTERIOR Y CULTO– Dirección General de Cooper-ación Internacional (2013) Catalogo de proyectos. 2013.
- M inisterio de Relaciones Exteriores y Culto (2015) Lineamientos para la cooperación Sur-Sur (2013- 2015).
- M inisterio de Relaciones Exteriores y Culto (2014) Cuba: Se acuerdan 21 nuevos proyectos de Cooperación Internacional. http://www.mrecic.gov.ar/cuba-se-acuerdan-21-nuevos-proyectos-de-cooperacion-internacional
- MORAES, L. P. Economia social e solidária: do que se trata este complexo e controverso setor? In: X Encontro Nacional da ABET- Associação Brasileira de Estados do Trabalho, 2007, Salvador. anais do X Encontro da ABET, 2007.
- M orais, Leandro. Social and Solidarity Economy and South-South and Triangular Cooperations in Latin America and the Caribbean: contributions to Inclusive Sustainable Development. ILO, Geneve, 2014.
- M OURAD, L. "Agenda de trabalho decente no brasil: reflexões sobre as políticas de migração" South-south and triangular cooperation academy A Compilation of Short South-South Cooperation Articles for the "South-South and Triangular Cooperation Academy" (2016).
- N agao Menezes, D.[17] Cooperação triangular sul-sul – entraves jurídicos para a criação de redes de cooperação.

[17] Possui graduação em Direito pela Pontifícia Universidade Católica de Campinas, especializações em Direito Constitucional e Direito Processual Civil ambos pela PUC-Campinas, Especialização em Didática e Prática Pedagógica no Ensino Superior pelo Centro Universitário Padre Anchieta, Mestre e Doutor em Direito Político e Econômico pela Universidade Presbiteriana Mackenzie. Professor Universitário da Faculdade de Direito da Universidade Presbiteriana Mackenzie, campus Campinas.

- N egociações da Agenda de Desenvolvimento Pós-2015: Elementos Orientadores da Posição Brasileira. Disponível em: < http://www.itamaraty.gov.br/images/ed_desenvsust/ODS-pos-bras.pdf>. Acesso em: 28 abr. 2016.
- N eri, M. A Educação Profissional e Você no Mercado de Trabalho. Rio de Janeiro: FGV/CPS, 2010.
- O CDE, (2010). Learning for Jobs, disponível em http://oecd.ilibrary.org/education/learning-for-jobs
- O DESAFIO DA COMPETITIVIDADE para as exportações brasileiras. Pontes, v.4, n. 5, p. 18-19, 2008.
- O IT. Economía Social y Solidaria y Cooperación Sur – Sur: Nuevos Retos en América Latina y el Caribe Compilación de artículos cortos sobre la Cooperación Sur–Sur: Academia sobre Economía Social y Solidaria (Puebla, 23-27 de noviembre de 2015) 97892-2-330476-8 [ISBN]. 16 November 2015.
- O IT, (2013) La Cooperación Sur-Sur y el Trabajo Decente: Buenas Prácticas. Coord. Amorim, Anita. Ginebra.
- O s Objetivos de Desenvolvimento Sustentável: Dos ODM aos SDG. Disponível em: http://www.pnud.org.br/ods.aspx>. Acesso em: 17 abr. 2016.
- O UEDRAGO, A. “Expérience avec le BIT et coopération Sud-Sud” South-south and triangular cooperation academy A Compilation of Short South-South Cooperation Articles for the “South-South and Triangular Cooperation Academy” (2016).
- P iopiunik, M., & Ryan, P. Improving the transition between education/training na the labour Market: What can we learn from variouns national approaches? Analytical Report, 13 1-69, 2012.
- Pivotte-Cyrus, E. “The Elimination of Child Labour and SSTC.” south-south and trian-gular cooperation academy A Compilation of Short South-South Cooperation Articles for the “South-South and Triangular Cooperation Academy” (2016).
- Prefectura de Santo Domingo de los Tsachilas: www.gptsachila.gob.ec
- Prefeitura Municipal de Jundiaí: www.jundiai.sp.gov.br
- Prefeitura Municipal de São Paulo: www.prefeitura.sp.gov.br
- Prefeitura Municipal de Vitória: www.vitoria.es.gov.br
- Programa Iberoamericano para el Fortalecimiento de la Cooperación Sur-Sur
- Q ureshi, Umar. “Child Labour in Pakistan and Linkages with SSTC” SOUTH-SOUTH AND TRIANGULAR COOPERATION ACADEMY: A Compilation of Short South-South Cooperation Articles for the “South-South and Triangular Cooperation Academy” (2016).
- R ed Agroecológica del Austro “Normas Básicas de Producción Agroecológica para el Sistema de Garantía Local.” (2014).
- Red Intercontinental de Promoción de la Economía Social y Solidaria-RIPESS-“Recomen-daciones de la Economía Social y Solidaria para la Agenda de Desarrollo Post-2015.” (2013).

- R IJA, A. “General Agreement Cooperation (GAC) entre KTC à Kissi Kenya, ATTI à Mbeya Tanzanie, MELTC à Mbale Ouganda et le CF HIMO à Antsirabe Madagascar depuis 2012” South-south and triangular cooperation academy A Compilation of Short South-South Cooperation Articles for the “South-South and Triangular Cooperation Academy” (2016).
- R OCHA MATTOS, D. “The 2030 Development Agenda under the perspective of the South-South and triangular cooperation and the Social and Solidarity Economy” Southsouth and triangular cooperation academy A Compilation of Short South-South Cooperation Articles for the “South-South and Triangular Cooperation Academy” p. 31-41 (2016) https://drive.google.com/open?id=0B9BX0GCP9Kv2YkZlZXpNX0VvT2c
- R OSANDISKI, E.N. (2014) Microcrédito como Componente Política Pública de Inserção Produtiva in COMPILAÇÃO de ARTIGOS - IV ACADEMIA sobre a ECONOMIA SOCIAL e SOLIDÁRIA.
- ROSANDISKI, E.N. (2015a) Social Innovation: The Undertakings on Solidarity Economy and Public Policy on Production and Integration in Brazil. in Social Solidarity and South-South Cooperation: A compilation of short South-South Cooperation articles for the “Academy of Social Solidarity Economy: Social Innovation in the World of Work” (Johannesburg, 2015) – by SSTC scholars.
- R OSANDISKI, E.N. (2015b) Estrategias para el fortalecimiento de las empresas agrícolas y el consumo responsable - el caso de las Cooperativas Sin Fronteras (CSF) in Economía Social y Solidaria y Cooperación Sur – Sur: Nuevos Retos en América Latina y el Caribe Compilación de artículos cortos sobre la Cooperación Sur – Sur - Academia sobre Economía Social y Solidaria (Puebla, 23-27 Noviembre, 2015).
- R OSANDISKI, E.N. Microcrédito como Componente Política Pública de Inserção Produtiva in COMPILAÇÃO de ARTIGOS - IV ACADEMIA sobre a ECONOMIA SOCIAL e SOLIDÁRIA. 2014.
- R OSANDISKI, E.N. (2015) Social Innovation: The Undertakings on Solidarity Economy and Public Policy on Production and Integration in Brazil in Social Solidarity and South-South Cooperation: A compilation of short South-South Cooperation articles for the “Academy of Social Solidarity Economy: Social Innovation in the World of Work” (Johannesburg, 2015) – by SSTC scholars. Disponível em: http://www.cooperativasinfronteras.net/ Acesso em: 10 abr. 2016.
- SAKURAI, Mami Yamada. The post-2015 development agenda and South–South and triangular cooperation – How the partnership model should be. Disponível em: <http:// www.ncbi.nlm.nih.gov/pmc/articles/PMC4639818/>. Acesso em: 16 abr. 2016.
- S ALINAS, L. “Chile y la cooperación sur-sur y triangular. El caso de la cooperación para mejorar las condiciones de empleabilidad de jóvenes en situación de vulnerabilidad en la República Dominicana” South-south and triangular cooperation academy A Compilation of Short South-South Cooperation Articles for the “South-South and Triangular Cooperation Academy” p. 41-44 (2016) https://drive.google.com/open?id=0B9BX0GCP9Kv2X2xpb19JeUQxM0k
- S ALINAS, A.M.L. “Cooperación sur–sur y triangular: el papel del Ministerio de Trabajo de Colombia” South-south and triangular cooperation academy A Compilation of Short South-South Cooperation Articles for the “South-South and Triangular Cooperation Academy” (2016).

- S ANDOVAL, A.J. “Artículo sobre la cooperación sur-sur Guatemala-Estados Unidos Mexicanos (migración laboural) “ SOUTH-SOUTH AND TRIANGULAR COOPERATION ACADEMY: A Compilation of Short South-South Cooperation Articles for the “SouthSouth and Triangular Cooperation Academy” (2016).
- SANDRONI, P. Dicionário de Economia do século XXI. Rio de Janeiro: Record, 2009.
- S ecretaría Nacional de Planificación, SENPLADES “Atlas de las Desigualdades Socio-Económicas del Ecuador” (2013).
- S CHIOCHET, Valmor. Da democracia à Autogestão. Economia Solidária no Brasil. In.: Benini, Edi (at alii) Gestão Pública e Sociedade. Fundamentos e Políticas Públicas de Economia Solidária, Outras Expressões, 2012, vol 2.
- S CHOR, Adriana. “South-South Cooperation and IBSA: more trade in politics.” New Global Studies, 2014, Vol. 8(2), 183-201.
- S CHWOK René, Théories de l’intégration européenne, Paris, Montchrestien, collection clefs, 2005, pp. 45-51 et 110-121.
- S EGHIER, Samira, Le Processus de Barcelone : Exemple de coopération entre zone d’inégal développement, King’s College London, Université de Londres 2005, 120 p.
- SEMINAR 7th Investiment and Trade Iniciative to Brazil. March, 16, São Paulo.
- S ENAES/MTE. Termo de Referência Termo de Referência para o Edital de Apoio e Fortalecimento às Redes de Cooperação Constituídas por Empreendimentos Econômicos Solidários em Cadeias Produtivas e Arranjos Econômicos Territoriais e Setoriais de Produção, Comercialização e Consumo Sustentáveis e Solidários. Anexo da Chamada Pública 004/2012.
- S evernini, E. R., & Orellano, V.I.F. O Efeito do Ensino Profissionalizante sobre a Probabilidade de Inserção no Mercado de Trabalho e sobre a Renda no Período Pré- PLANFOR. Revista economia, 11, 2010.
- S HANNON P. Vaughn, KOWERT A. Paul (eds.), Psychology and Constructivism in International Relations, An Ideational Alliance, USA, University of Michigan, 2012.
- S ilva, K. “O Trabalho Infantil em Angola” SOUTH-SOUTH AND TRIANGULAR COOPERATION ACADEMY: A Compilation of Short South-South Cooperation Articles for the “South-South and Triangular Cooperation Academy” (2016).
- S INGER, Paul. Economia Solidária. In.: Cattani, Antonio (org) A Outra Economia. Veras Editores, 2003.
- S INGER Paul; SOUZA, André Ricardo de (Org). A economia solidária no Brasil: a autogestão como resposta ao desemprego. São Paulo: Contexto,1ª edição, 2000. ISBN 85-7244-156-5.
- SINGER, P. Introdução a Economia Solidária. São Paulo: Contexto. 2002.
- Soares, M: South-South and Triangular Cooperation (SSTC) and Fragile-to-Fragile Cooperation (F2F) in the reshaping of International System: new forms of resistance.
- S ocial and Solidarity Economy and the Challenge of Sustainable Development: A Position Paper by the United Nations Inter-Agency Task Force on Social and Solidarity Economy (TFSSE). June 2014.

- S ocial and Solidarity Economy and the Challenge of Sustainable Development: A Position Paper by the United Nations Inter-Agency Task Force on Social and Solidarity Economy (TFSSE). June 2014.
- S osa, N. “Propuesta de Intercambio entre el Ministerio de Trabajo de Colombia y el Ministerio de Trabajo, Empleo y Seguridad Social de Paraguay” SOUTH-SOUTH AND TRIANGULAR COOPERATION ACADEMY: A Compilation of Short South-South Cooperation Articles for the “South-South and Triangular Cooperation Academy” (2016) SAURUGGER Sabine, Théories et concepts de l’intégration européenne, Paris, Presses de la Fondation Nationale des Sciences Politiques, 2009.
- S ocial Solidarity and South-South Cooperation: A compilation of short South-South Cooperation articles for the “Academy of Social Solidarity Economy: Social Innovation in the World of Work” (Johannesburg, 2015). International Labour Organisation – ILO. Edited by Anita Amorim, Andrew Dale, CharbelFakhri-Kairouz, July 2015.
- S OUSA Santos, Boaventura and Cunha, Teresa (eds). International Colloquium Epistemologies of the South: South-South, North-South and North-North global learnings. Coimbra: Universidade de Coimbra, 2015.
- T AUCHEN, G. e FÁVARO, A. O princípio da indissociabilidade universitária: dificuldades e possibilidades de articulação. Linhas Críticas, Brasília, v.17, n. 33, p. 403-419, 2011.
- Telam (2016), “La canciller Malcorra viajó a Cuba para participar de los diálogos de paz en Colombia”, 13/03/2016.
- S arojini, T., Arnold, C. and Johnson, T. (2009). Gender and Social Protection. [online] Available at: https://www.oecd.org/dac/povertyreduction/43280899.pdf [Accessed 14 Nov. 2016].
- U NDP: Human Development Report 2007/2008: Fighting Climate Change: Human solidarity in a divided world, New York, 2007.
- U niversidad de Cuenca.- Fernando Pauta Calle “Ordenación Territorial y Urbanística: Un camino para su aplicación” (2013).
- U NRISD (United Nations Research Institute for Social Development). 2012. Potential and Limits of Social and Solidarity Economy. Project Brief, No. 2.
- U riarte, Oscar Ermida. (2002) “Diálogo social: Teoría y Práctica.” Relacentro. Revista de Relaciones Labourales. No.2, San José, junio 2002. http://www.oitcinterfor.org/sites/default/files/file_articulo/ermida.pdf
- U TTING,Peter. Realizing the 2030 Development Agenda through Social and Solidarity Economy. Disponível em: https://ccednetrcdec.ca/sites/ccednetrcdec.ca/files/realizing_the_2030_development_agenda_through_social_and_solidarity_economy.pdf Acesso em: 15 abr. 2016.
- V ASCONCELOS, T.A.C. Economia dos setores populares: entre a realidade e a utopia. Dissertação de mestrado. Programa de Pós-graduação em Economia, Universidade Federal de Uberlândia, Uberlândia, 2007.
- W EIXIA, L. “Promote China-ASEAN Cooperation in Occupational Safety and Health through Training Program on Chinese Occupational Safety and Health Management System “South-

south and triangular cooperation academy A Compilation of Short South-South Cooperation Articles for the “South-South and Triangular Cooperation Academy” p. (2016).

- W HITE, L. IBSA six years on: co-operation in a New Global Order. In: Policy Briefing, n. 8. Disponível em: http://www.ipc-undp.org/conference/ibsa/papers/ibsa1.pdf Acesso em 21 abr. 2016.
- WIEGO, 2015, WEIGO Organization and Representation Database (http://wiego.org/wiegodatabase) 2, November 2015.
- X ALMA, Cristina and López, Silvia. Report on South-South Cooperation in Ibero- America. Madrid: Secretaria General Iberoamericana, 2015.
- X-Cross Project, www.centrourbal.com
- X IADONG, Y. “The Sustainable Technical Action of China: On Promoting Of South-South Cooperation “South-south and triangular cooperation academy A Compilation of Short South-South Cooperation Articles for the “South-South and Triangular Cooperation Academy” p. (2016).

المواقع التي تمت زيارتها - ملاحظة: جميع هذه المواقع تم الدخول إليها خلال شهر نيسان ٢٠١٦.

- Asociación Internacional de Ciudades Educadoras: www.edcities.org
- Centro Regional de Informações das Nações Unidas: www.unric.org
- Cities for Mobility: www.cities-for-mobility.net
- Mercociudades: www.mercociudades.org
- INTELI Smart Cities Portugal: smartcitiesportugal.net
- Instituto Municipal de Desarrollo Económico y Empleo de Córdoba: www.imdeec.es
- Mayors for Peace: www.mayorsforpeace.org
- Observatorio de Cooperación Descentralizada: observ-ocd.org
- Parque Industrial da Cidade de Obregón: www.parqueindustrialobregon.com
- Réseau Internacional des Villes de L´Aérostale: www.toulouse.fr
- WRI BRASIL – Cidades Sustentáveis, wricidades.org
- Solutions, www.urban-mobility-solutions.eu

تُقدّم هذه المطبوعة فكرةً عامة عن الوحدات التي قُدّمت خلال أكاديميّة التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي (SSTC) المنعقدة في تورين خلال الفترة الواقعة ما بين ١١-١٥ تموز ٢٠١٦. حيث توضّح مختلف الحلول التي وضعتها بلدان من الجنوب قيد التنفيذ، باذلة بذلك جهوداً نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. جاءت هذه الأكاديمية نتيجة مبادرة مشتركة بين منظمة العمل الدولية والمركز الدولي للتدريب التابع لها، وأتاحت الفرصة أمام جميع شركاء المنظمة لمناقشة الممارسات الجيدة للتعاون بين بلدان الجنوب في المجالات التالية: القضاء على العمل الجبري وعمل الأطفال، وهجرة الأيدي العاملة، والحوار الاجتماعي، وتغيّر المناخ، وخلق فرص العمل الخضراء والتدريب المهني، وأرضيات الحماية الاجتماعيّة في جنوب الكرة الأرضية. كما نوقشت وسائل جديدة بشأن التعاون بين بلدان الجنوب مثل، التعاون بين المدن والتعاون بين البلدان الهشّة. إنّ هذه المجموعة من المقالات تهدف إلى الإسهام في تقاسم الخبرات الدوليّة في سبيل تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب، والانخراط وجهاً لوجه مع وسائل التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي عن طريق مقاربات بين النظراء في مشروعات التعاون دون الإقليميّة. فالتعاون بين بلدان الجنوب يُكمّل التعاون الدولي التقليدي، وذلك من خلال إدماج فكرة مفادها أنّ الدول النامية، من خلال روح التضامن، تستطيع أن توفّر حلولاً مستدامة لمشكلاتها الخاصة.

ISBN 978-92-2-128817-6